

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس



مَشُورَاتُ كَلِيَّةِ الْأَدَابِ وَالْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ بِالرِّبَاطِ
سلسلة: ندوات وندوات رقم 51

اللسانيات المقارنة و اللغات في المغرب

التَّسْبُوقُ الْعِلْمِيُّ
عَنْ سَبْدِ الْقَادِرِ الْعَنَّاوِيِّ الْفَنَهْرِيِّ

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس



مَشُورَاتُ كَلِمَةِ الْأَدَابِ وَالْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ بِالرِّيَاطِ
سلسلة: ندوات و مناقشات رقم 51

اللُّسَانِيَّاتُ الْمَقَاتِلَةُ وَاللُّغَاةُ فِي الْمَغْرِبِ

التَّسْيِيقُ الْعِلْمِيُّ:
عَبْدُ الْقَادِرِ الْفَاسِي الْفِيهْرِي

1996

- الكتاب : اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب (مائدة مستديرة).
سنة : سنوات ومناظرات رقم 51.
ناشر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
الخطوط : يعين حميدي.
الغلاف : عمر أفر.
المسوق : محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهور 1970/07/29.
الطبع : مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء.
التسلسل الدولي : ISSN 1113/0377.
ردمك : ISBN 9981-825-58-1.
الإيداع القانوني : 1996/295.
الطبعة الأولى : 1996.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين الكلية ومؤسسة كونراد أدنور

تقديم

أصبح المنهج المقارن المؤسس على تحديد المبادئ الكلية وقيم الوسائط الخاصة متداولاً بين أهل النظر في اللغات وسماتها. وقد استساغ الباحثون المغاربة هذا المنهج ووظفوه في أعمالهم البحثية المتنوعة، كما وظف ذلك المشتغلون على اللغات واللهجات الموجودة بالمغرب. إلا أن هذه الأعمال ظلت جزئية متفرقة، ولم ترق بعد إلى أن تكون مجالاً متفرداً خصباً للبحث والتنقيب.

ولمّا لشتت هذه الجهود، ومحاولة لتأسيس مجال فرعي ميداني في اللسانيات يهتم بالمحيط اللغوي بالمغرب، ويستغل ما يعرف من خصائص متقاربة أو متباعدة تنسب إلى العربية الفصحى (قديمها وحديثها)، أو العربية العامية المغربية، أو لهجات الأمازيغية، بادرنا في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أدناور، إلى تنظيم مائدة مستديرة في موضوع : «اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب». وقد انعقدت المائدة بين 3 و6 فبراير 1994 بمدينة مراكش، وشارك فيها عدد من الأساتذة والباحثين الدوليين المرموقين، اخصتصين في اللسانيات المقارنة، كما شارك أساتذة وباحثون من مختلف شعب اللغات بالجامعات المغربية، وتمحورت التدخلات حول جوانب من التركيب والصرافة والدلالة والمعجميات، وصفاً ونظراً وتطبيقاً.

ويسرنا أن نقدم هنا أهم نصوص وقائع هذه المائدة.

المحتويات

- تقديم..... 7
- عن أفعال الوضع والإزالة وأفعال أخرى
محمد غالم..... 11
- ملاحظات عن الرتبة والإعراب
محمد الرحالي..... 31
- الزيادة في الفعل الثلاثي : نموذج أفعال
عبد النور الحضري..... 59
- التعقيد الصوري والوظيفي للبنى الجمالية في العامية المغربية : مقارنة
مقارنة
محمد شباضة..... 83
- الحدث في المفعول
عبد المجيد جحفة..... 101
- حول الاقتراض
إدريس السغروشنى..... 127
- الضمير في اللغة العربية : «هو» نموذجاً
محمد ضامر..... 141
- التخصيص وشروط التضاييف
المصطفى حسوني..... 151

عن أفعال الوضع والإزالة وأفعال أخرى

محمد غالم

كلية الآداب - المحمدية

1 - دلالة من

تفترض نظرية الدلالة التصورية أن البنية الدلالية / التصورية في اللغات الطبيعية تقوم على أنساق رئيسية من السمات المشتركة، وأن تفكيك مقولات البنية التصورية تبعاً لهذه الأنساق يلعب دوراً هاماً في تخصيص التصورات الداخلية⁽¹⁾. ومن هذه الأنساق التي تنظم البنية التصورية نسق المقولات الانطولوجية. فالوحدات الجوهرية في البنية التصورية عبارة عن مكونات تصورية تنتمي إلى لائحة محدودة من المقولات الانطولوجية الرئيسية (أو «أقسام الكلم» التصورية)، كالشيء والحدث والحالة والعمل والمكان والمسار والخاصية والمقدار. ورغم اختلاف هذه العناصر في إحالاتها فإن ما يوحّد بينها أنها تشترك في عدد من الخصائص منها:

أ - أن كل مكون تركيبى رئيسي في الجملة يسقط في مكون تصوري في معنى الجملة. ففي جملة مثل: «جرى زيد إلى المنزل»، يوافق «زيد» و «المنزل» مكوني شيء، ويوافق المركب الحرفي «إلى المنزل» مكون مسار، وتوافق الجملة كلها مكون حدث.

ب - أن كل مقولة تصورية تفكك إلى بنية دالية يكون كل موضوع فيها مكوناً تصورياً ينتمي إلى مقولة انطولوجية كبرى. فتفكك بنية مثل: «زيد طويل» إلى دالة حالة تأخذ موضوعين هما الشيء «زيد» و الخاصية «طويل».

(1) انظر بخصوص مبادئ الدلالة التصورية المعتمد في هذا العمل، أعمال جاكنتوف (1990) و (1992) و (1993). وانظر كذلك عبد الغادر القاسمي الفهري (1985) و (1986).

ج — أن البنية التصورية لـ وحدة معجمية كيان يملك صفراً أو أكثر من محلات الموضوعات، وهي محلات تنح في قيمها معاني الفضلات التركيبية للوحدة المعجمية المعنية. فالفعل «أحب» في مثل : «أحب زيد هندا» يعبر عن دالة حالة يحل موضوعاً لها في موقعي الفاعل والمفعول.

إن اشترك المقولات التصورية في مثل هذه الخصائص الصورية يدعو إلى صياغة قاعدة تكوين أساسية للمقولات التصورية كما في (1). وهي قاعدة تمثل الصورة العامة للدلالة س. وذلك على غرار نظرية س التركيبية التي من بين مكتسباتها الرئيسية إبراز الخصائص التي تشترك فيها المقولات التركيبية باعتماد تفكيك هذه المقولات إلى نسق من السمات (أو الخصائص) المشتركة :

(1)

حدث / شيء / مكان ...	[كيان] ←
ورود / غط	
د (> كيان1، > كيان2، > كيان3 <<<	

وتفكيك هذه القاعدة كل مكون تصوري إلى ثلاثة أنساق فرعية قاعدية من السمات : سمة المكونات التصورية التي تنتمي إلى لائحة محدودة من المقولات الانطولوجية الرئيسية، وسمة الأنماط والورودات التي تهم علاقات المقولة، وسمة البنية الموضوعاتية (أو الدالية) التي تسمح بتكرارية البنية التصورية، ومن ثمة بطفقة لا متناهية من التصورات الممكنة.

ومن البنيات التصورية الممكنة التي تنتج عن (1) بنيات المكان والمسار والحالة والحدث والعمل. وصورها تباعاً كالتالي، حيث تشير «د» إلى : دالة، و «مك» إلى : مكان، و «مس» إلى : مسار، و «حاه» إلى : حالة، و «حد» إلى : حدث، و «ع» إلى عمل :

(2) أ — [مكان]	←	د. مك مكان	[شيء]
ب — [مسار]	←	د. مس مسار	[مكان]

ج - [حالة]	-	[د. حا حالة]	([شيء]، [مكان])
د - [حدث]	-	[د. حد حدث]	([شيء]، [مسار])
هـ - [عمل]	-	[د. ع عمل]	([شيء]، [حدث])

إن ما ينتج عن الخصائص الثلاث أعلاه، والمتعلق بالتوافق، يعني أن كل مكون تركيبى كبير في الجملة يوافق مكونا تصوريا في معناها، كما في مثال : «جرى زيد الى المنزل». إلا أن العكس لا يحصل دائما. ومن أسباب ذلك أن كثيرا من المكونات التصورية في معنى الجملة يكون مضمنا كليا في الوحدات المعجمية فلا يظهر ما يوافق في التركيب. والأمثلة التي ننظر فيها، فيما يلي، تتعلق أساسا بمثل هذه الحالات. وتهم بعض أفعال الوضع والإزالة (أو السلب) في العربية الفصيحة مع أفعال توازيها في العربية المغربية والفرنسية والانجليزية. كما تهم أفعالا أخرى تتعلق بالملكية والفضاء والزمن والخصائص، نورد هنا من حيث كونها تشارك أمثلة أفعال الوضع والإزالة في خاصية معجمة مكون تصوري من مكونات بنيتها التصورية. وفي حين اقتصرنا على جوانب محدودة من المشكل تخص بعض البنات المعجمية التصورية (كما تفترضها نظرية الدلالة التصورية)، فإننا نجد في الفاسي الفهري (1993 ب) خاصة (وكذلك 1993 أ) تحليلا لمثل هذه المعطيات وغيرها باعتبارها «إصهارا» أو «إفراغا»، في إطار أعم يشمل دراسة الكيفية التي تتم بها هاتان العمليتان في مختلف المقولات الدلالية، وعلاقة ذلك بمشكل الربط بين الأدوار الدلالية والوظائف النحوية. وكل هذا من خلال تصور يبين دور التركيب في تفسير أسباب إصهار الأحداث أو الأدوار أو تعذر ذلك ؛ ومن ثمة يبين كيف أن «المعجم لا يأخذ دلالة إلا بالنظر إلى التركيب».

2 - بعض أفعال الوضع والإزالة

لننظر في الأمثلة التالية :

(3) أ - صبغ زيد الحائط.

- ب — طان البناء الحائط.
ج — قبر العمال السفينة.
د — كلنس عمرو البناء.
هـ — شمع الشرطي الباب.
و — لحس زيد الأناء.
- (4) أ — شحم الطباخ الحساء.
ب — ملحنت هند الكسكس.
ج — شعر النساج اللباس.
د — بطن زيد الثوب.
- (5) أ — سيج الحارس الحديقة.
ب — سور الجنود المركز.
ج — حوط العمال الورشة.
د — لحم الجزار العظم.
- (6) أ — قشديت هند اللبن.
ب — لحا الحطاب الشجرة.
ج — قشر الطباخ الطماطم.
د — جلد زيد العنزة.
و — قرد البيطري الكلب.
- (7) أ — حلبت هند البقرة.
ب — جبنت زينب الحليب.
- (8) أ — علب العمال السمك.
ب — قلوب السباك الذهب.
ج — قدر الطباخ اللحم.
د — غمد المخارب السيف.
هـ — قفص العنقل الصائر.
و — كيس التاجر السلع.

(9) نعش زيد الميت

ومما يوازي (3) في العربية المغربية : صَبَّغَ وَزَقَّتْ وَشَمَّعَ، وفي الفرنسية :
to butter و to paint و chauler و peindre و beurrer و étamer، وفي الإنجليزية :
to powder. ومما يوازي (4) في العربية المغربية : مَلَّحَ وَبَزَّرَ، وفي الفرنسية :
épicer، وفي الإنجليزية : to line، ومما يوازي (5) في العربية المغربية : زَرَّبَ
(الجنان)، وفي الفرنسية : murer. ومما يوازي (6) في العربية المغربية : قَشَّرَ، وفي
الفرنسية : désosser و étripier و écrémer و épucer، وفي الإنجليزية : to scale
و to skin و to dust. ومما يوازي (7) في العربية المغربية : حَلَّبَ، وفي
الإنجليزية : to milk. ومما يوازي (8) في العربية المغربية : صَنَّدَقَ وَكَفَّنَ، وفي
الفرنسية : entonner و ensiler، وفي الإنجليزية : to bottle و to pocket.

إن ما تشترك فيه كل هذه الأفعال أنها متعددة في تركيبها وأنها تفيد في دلالتها
معنى عاما هو «جعل شيء ما يذهب الى (أو من) مكان ما». وهي بذلك تعبر
عن بنية الأعمال التي توضحها (2 هـ) أعلاه. كما أنها تشترك في أن بنيتها تقتضي
علاقات غير «شفافة» بين الدلالة والتركيب، إذ هناك عناصر تظهر في دلالة هذه
الأفعال لا تظهر في تركيبها (أولا «يراهما» التركيب) كما سنرى. لكنها تختلف في
نوعية هذه العلاقات «غير الشفافة» أي في المعلومات التي تفيدها، باعتبارها
محمولات، بصدد موضوعاتها. فأهم اختلاف بينها يكمن فيما ينتج عن بنيات
هذه الأفعال من توافقات مختلفة بين التركيب والدلالة.

لقد رأينا أن المبدأ الأساس في توافق الدلالة والتركيب، تبعا لنظرية الدلالة
التصورية، هو أن كل مكون تركيبى كبير في الجملة (ج، م، س، م، و، م ح...)
يوافق مكونا تصوريا في بنيتها الدلالية ينتمي الى مقولة تصورية كبرى. ويتم التعبير
صوريا عن هذا المبدأ بقاعدة توافق عامة مثل (10)⁽²⁾، تشير فيها س الى أية
وحدة معجمية تتكون فضلاتها (اختياريا) من م ص و م ز :

(10)

مُرٌّ < م ص > < م ر > توافق كِبَان < > < 1 > < 2 > < 3 >

(2) انظر حاكندوف (1990)، ص. 25.

حيث م ص توافق ك2، و م ز توافق ك3، والفاعل (إن وجد) يوافق ك1. فيتم التوافق، إذن باعتبار الوحدة المعجمية دالة تملك صفراً أو أكثر من مواقع الموضوعات المفتوحة التي تحل فيها قراءات المكونات التركيبية، ويقوم هذا التوافق صورياً، بين الموضوعات التركيبية والتصورية، على أساس مجموعة من القرائن. فكل وحدة معجمية في الجملة تخصص الكيفية التي تربط بها موضوعاتها التصورية بالمواقع التركيبية في المركب الذي ترأسه الوحدة المعنية. ويتحقق ذلك عن طريق قاعدة تستعمل هذه المعلومة المعجمية لدمج قراءات المفعولات والفاعلات التركيبية في مواقع الموضوعات التي تحمل قرينة في بنية الرأس التصورية. وهذه القاعدة هي (11)(3):

(11) صهر الموضوع : يتم تكوين البنية التصورية للمركب م س الذي ترأسه الوحدة المعجمية ه كالتالي :

أ — في كل مكون يحمل قرينة في بنية ه المعجمية التصورية، يتم صهر البنية التصورية للمركب م ز الذي يوافق الموقع الذي يحمل القرينة في سمة ه التفريعية،

ب — وإذا كانت ه فعلاً، يتم صهر بنية الفاعل التصورية في المكون الذي يحمل القرينة أ في بنية ه المعجمية التصورية.

وبموجب هذه القاعدة يتم الربط، في مثال «جرى زيد إلى المنزل» أعلاه، بين مواقع الموضوعات وبين المواقع التركيبية عن طريق قرائن في المدخل المعجمي للفعل نحو :

(12)

جرى	
[- س، + ف]	
[— (م ح ب)]	
ذهب	
[حدث]	[(شيء) أ، [مسار] ب]

(3) نفسه، ص. 53.

فالفعل «جرى» يتطلب دلاليًا موضوعين : الشيء المتحرك و المسار المخصص للحركة. فتسند إلى الموضوع الأول القرينة أ التي تشير بالمواضعة إلى موقع الفاعل. ويملاً الموضوع الثاني بقراءة المركب الذي تسند إليه القرينة ب في السمة التفريعية للفعل.

وإذا كان المثال الذي تعبر عنه (12) مثال توافق شفاف يكاد التركيب فيه ينسخ الدلالة (أو العكس)، فإن هناك حالات لا يكون فيها التوافق بهذه الصورة، إذ تظهر في معنى الجملة مكونات لا «يراه» التركيب. ومن هذه الحالات دلالة الأفعال التي مثلنا هنا في (3 - 9).

فالأفعال في (3 - أ - و) تفيد قيام منفذ «بوضع شيء على شيء آخر»، وتفيد في (4 - أ - د) قيامه «بوضع شيء في شيء آخر»، وتفيد في (5 - أ - ج) قيامه «بوضع شيء حول شيء آخر». فتكون البنيات التصورية التي تعبر عنها هذه الحالات الثلاث، ممثلة في «صبغ» و «شحم» و «سيح» تباعاً، كالتالي :

(13) جعل [زيد] [ذهب] [صباغة]
 حدث [شيء] [حدث] [شيء]
 إلى [على] [حائط]
 مسار [مكان] [شيء]

(14) جعل [طباخ] [ذهب] [شحم]
 حدث [شيء] [حدث] [شيء]
 إلى [في] [حساء]
 مسار [مكان] [شيء]

(15) جعل [حارس] [ذهب] [سياج]
 حدث [شيء] [حدث] [شيء]

الى [مسار] [حول] [حديقة] [شيء] [مكان] [شيء] [شيء] [شيء] [شيء] [شيء] [شيء]

فيظهر أن هذه الأفعال تمعجم كلها دالة المسار الى، ودالات المكان على وفي وحول تباعا. كما أنها تمعجم الكيان الخاضع للحركة أي المحور، وهو الصباغة والطين والقار والكلس والشمع والنحاس في (3 أ - و)، والشحم والملح والشعر والبطانة في (4 أ - د)، والسياج والسور والحائط في (5 أ - ج).

أما الأفعال في (6 أ - و) و (7 أ - ب) فتعبر عن اتجاه معاكس لاتجاه حركة المحور في الحالات الثلاث السابقة، إذ تفيد قيام منفذ «إزالة شيء من على شيء آخر» في (6 أ - و)، أو «إزالة شيء من في شيء آخر» في (7 أ - ب). فتكون البنيات التصورية لهذه الأفعال، مثلة في «لحم» و «حلب» تباعا، كالتالي :

(16) جعل [جزار] [ذهب] [لحم] [حدث] [شيء] [حدث] [شيء]

من [على] [عظم] [شيء] [مكان] [شيء] [شيء] [شيء] [شيء]

(17) جعل [هند] [ذهب] [حليب] [حدث] [شيء] [حدث] [شيء]

من [في] [بقرة] [شيء] [مكان] [شيء] [شيء] [شيء] [شيء]

فيتضح أن هذه الأفعال تمعجم أيضا دالة المسار، وهي هنا : من، ودالتي المكان على أو في. كما أنها تمعجم المحاور، وهي اللحم والقشدة واللحاء والقشرة والجلد والقراد في (6 أ - و)، والحليب والجبن في (7 أ - ب).

وتفيد الأفعال في (8 أ - و) و (9) قيام منفذ «بوضع شيء في شيء آخر»

أو «وضع شيء على شيء آخر». فتعتبر بذلك عن بنيات تصورية تمثل لها بينيتي «علب» و «نعش» كالآتي :

(18) جعل [عمل] حدث [ذهب] [سمك]
[حدث] [شيء] [حدث] [شيء]

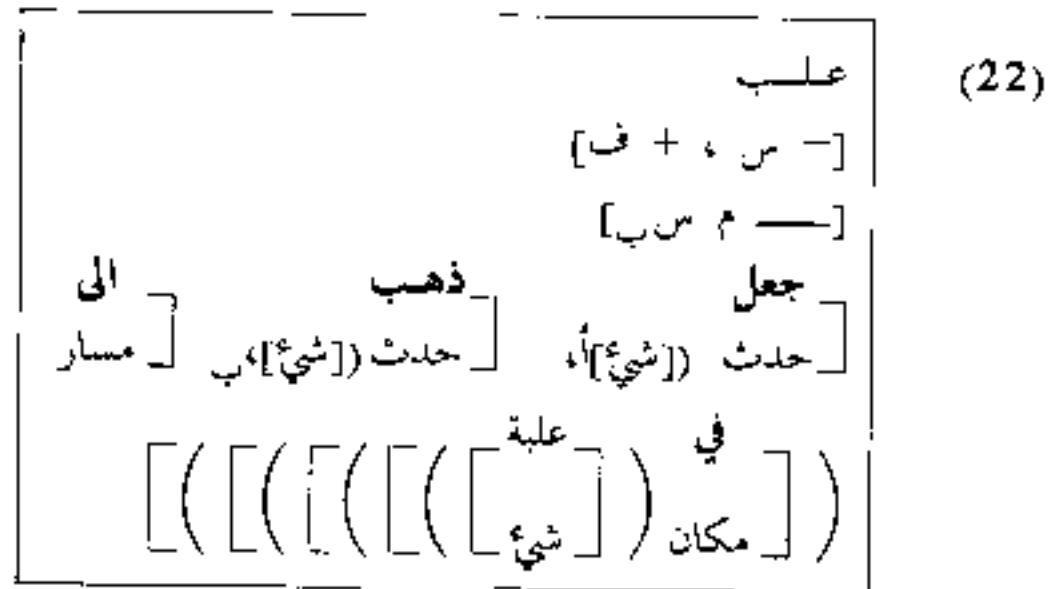
الى [في] [علة]
[مسار] [مكان] [شيء]

(19) جعل [زيد] حدث [ذهب] [ميت]
[حدث] [شيء] [حدث] [شيء]

الى [على] [نعش]
[مسار] [مكان] [شيء]

فهذه الأفعال تمعجم أيضا دالة المسار الى ودالتي المكان في أو على. ولكنها لاتمعجم محاورها كالأفعال السابقة، وإنما تمعجم الكيانات التي تذهب اليها المحاور، أي الأهداف، وهي العلة والقالب والقدر والغمد والقفص والكيس في (8 أ - و)، والنعش في (9).

بهذا يسهل إذن تبين التوافق غير «الشفافة» التي تقيمها هذه الأفعال بين الموضوعات التركيبية والموضوعات التصورية. فبينما يوافق كل مكون تركيبى في جمل هذه الأفعال مكونا تصوريا في بنائها التصورية، فإن هذه الأخيرة تتضمن مكونات تصورية لا يوافقها أي مكون تركيبى في الجمل المعنية. فأفعال (3) و (4) و (5) تمعجم المحور، بالإضافة الى دالتي المسار والمكان، وتظهر المنفذ والهدف في التركيب. وأفعال (6) و (7) تمعجم المحور أيضا، ودالتي المسار والمكان، وتظهر المنفذ والمصدر في التركيب. أما أفعال (8) و (9) فتتعجم الهدف ودالتي المسار والمكان، وتظهر المنفذ والمحور في التركيب : فيكون المفعول التركيبى في الحالة الأولى هدفا وفي الحالة الثانية مصدرا، بينما يخصص الفعل كليا المحور في الحالتين. وفي الحالة الثالثة يكون المفعول التركيبى محورا ويخصص الفعل كليا الهدف.



يتضح إذن أن كل فعل من هذه الأفعال يخصص الكيفية التي تربط بها موضوعاته التصورية بالمواقع التركيبية في الجملة التي يرأسها، فتحدد قاعدة صهر الموضوع (11)، تبعاً لذلك، دمج قراءات المفعولات التركيبية في مواقع الموضوعات التي تحمل نفس القرينة، أي : ب، في بنية الفعل المعجمية التصورية، فتكون هذه المفعولات بحكم مواقعها البنيوية في البنية التصورية، هدفاً في (20) ومصدراً في (21) ومحوراً في (22). أما قراءة الفاعل التركيبي فتدمج بموجب قاعدة صهر الموضوع أيضاً، في موقع الموضوع التصوري الذي يحمل القرينة أ، فيأخذ بحكم هذا الموقع البنيوي دور المنفذ. وأما الموضوعات الضمنية التي تستمد تأويلها كلياً من الفعل ولا تظهر في التركيب — أي المحوران : صياغة ولحم، والهدف : علة — فإنها لا تحمل قرينة، وبذلك لا يتم ربطها بموقع تفريعي في سمة الفعل التفريقية.

3 — أفعال أخرى :

هناك أفعال في حقول أخرى تماثل صورياً بنيات الأفعال السابقة من حيث كونها تمعجم مكوناً من مكونات بنياتها التصورية. ومن ذلك بعض أفعال الملكية والفضاء والزمن والتعيين.

1.3 — الملكية :

نجد في حقل الملكية أفعالاً في اللغة العربية مثل :

(23) نعل زيد عمرا

(24) قلد عمرو هنداً

(25) نقد الأب ابنه

(26) لحم الجزار السائل.

وهي أفعال تظهر في التركيب المنفذ والهدف وتمعجم المحور (وهو تباعاً، النعل والقلادة والنقد واللحم) ودالة المسار، كما يبدو من بنية (23) مثلاً :

(27) [جعل] حدث ([شيء]أ، [ذهب] مل ([نعل] شيء))

[الى] مل [مسار] ([شيء]ب)

ومما يوازي مثل هذه الأفعال في العربية المغربية أفعال مثل :

(28) احمد كَسَا (طَعِم) محمد.

أي أعطاه طعاماً أو كسوة.

2.3 - الفضاء :

وفي الحقل الفضائي أفعال في العربية تمعجم الهدف باعتباره علماً على مكان، نحو : أنجد (الرجل) وأكاف (وكؤف) وأشأم وأتهم وأعرق وأيمن... الخ. وإذا أتى هذه الأمكنة⁽⁴⁾. ويظهر ذلك في بنية أنجد مثلاً :

(29) [ذهب] حدث ([شيء]أ، [الى] مل ([نجد] شيء))

ويبدو أن لغات مثل الفرنسية والانجليزية لا تحقق مثل هذا الامكان فلا تقول

(4) انظر عبد الرحمن الحمذاني، كتاب الألفاظ، ص. 218، والذي يورد أمثلة أخرى مثل : «تهدد» و «تدمشق».

في الفرنسية : franciser بمعنى ذهب الى France، أو pariser بمعنى ذهب الى Paris. كما لاتقول في الانجليزية : to england أو to london ... الخ.

كما أن في العربية أفعالا لاتمعجم الهدف المكاني باعتباره اسما من أسماء الجهات الأربع، مثل : شرق وغرب وأشملت (الريح) وأجنبت. وهي أفعال لا يوجد ما يوازها أيضا في الفرنسية والانجليزية فيما يبدو.

3.3 - الزمن :

على غرار الأفعال التي تمعجم في العربية أهدافا مكانية، نجد أفعالا تمعجم الأهداف الزمنية، نحو : أصبح (الرجل) وبات وأمسى وأفجر وأسحر... الخ. فتفيد الدخول في هذه الأوقات والضرورة فيها⁽⁵⁾، وتعبّر عن حالات مثافها بنية أصبح :

$$(30) \left[\begin{array}{c} \text{وجد} \\ \text{زم} \\ \text{حالة} \end{array} \right] \left[\begin{array}{c} \text{في} \\ \text{زم} \\ \text{مكان} \end{array} \right] \left(\left[\begin{array}{c} \text{صباح} \\ \text{زمن} \end{array} \right] \right)$$

فيكون الفاعل التركيبي في بنيات هذه الأفعال اللازمة محورا، أما الموضوع الضمني الهدف فلا يأخذ قرينة ولا يربط بموقع تفرعي.

ويوجد في العربية المغربية ما يماثل بعض هذه الأفعال، نحو :

(31) محمد بات (ما أصبح)

(32) ما عرفت محمد يصبح ولا

ونظر هذا معجمة الفصول الأربعة باعتبارها أهدافا زمنية في اللغة العربية، نحو : صاف وأصاف (القوم) وشتوا وأشتوا وأربعوا وأخرفوا⁽⁶⁾. ولا نجد في العربية المغربية من ذلك سوى معجمة الصيف (صَيِّف) والخريف (خَرَف)، دون

(5) انظر ابن عيش، شرح المفصل، ج 7، ص. 104. وانظر كذلك عصام نور الدين (1982)، ص. ص. 148 - 149.

(6) يقول عبد الرحمن المزداني : «قال الأصمعي : أصاف القوم وأشتوا وأربعوا وأخرفوا إذا دخلوا في هذه الأزمنة، فإن أردتم : أقاموا في هذه الأزمنة في موضع، قالوا : صافوا كذا وشتوا وأربعوا». ص. 277.

الشتاء والربيع. أما الفرنسية والانجليزية فتمعجمان الصيف في : *to estiver* و *to summer*، والشتاء في : *hiberner* و *to hibernate*، دون الخريف والربيع.

4.3 — التعيين :

من أفعال التعيين المتعلقة بإسناد خصائص (أو صفات) إلى محاورها في اللغة العربية، أفعال حالات تأتي على فعل مثل : غلظ (الرجل) وعظم وحسن وضعف وكرم وظرف وكبر (بمعنى جسم)، أي : كان كذلك، في قراءة من قراءتها على الأقل. فتمعجم خصائص محاورها كما يبدو من بنية ضعف مثلا :

$$(33) \left[\begin{array}{c} \text{وجد} \\ \text{تعب} \\ \text{حالة} \end{array} \right] \left[\begin{array}{c} \text{في} \\ \text{تعب} \\ \text{مكان} \end{array} \right] \left[\begin{array}{c} \text{ضعف} \\ \text{شيء} \end{array} \right]$$

ومن اللغات التي تتضمن مثل هذه البنيات أيضا لغة هايتي في نحو : *Janbèl*، و *Mari intèlijan*. وهما تباعا، في حكم : حسن ولُب في اللغة العربية.

وهي بنيات لا تحققها الفرنسية والانجليزية باعتبارها حالات، وإنما باعتبارها «صيرورات» تقتضي تغيرا زمنيا نحو : *grandir* اللازم في الفرنسية في نحو : *Jean grandit*، أي صار كبيرا، و *to shorten* اللازم في الانجليزية الذي يعني صار قصيرا.

ونجد في العربية المغربية ما يشبه الفرنسية والانجليزية، إذ لا توجد في المغربية أفعال ساكنة توازي فعل، وإنما يعبر عنها في السكون بصفات مثل : غليظ وكبير و صغير... الخ، أو يعبر عنها باعتبارها «صيرورات» وليس حالات، فتصاغ على : فعال، نحو : غلاظ وظرف ولطاف وضغار وضعاف وقباح وضعاب ورفاق.. الخ، أي : صار كذلك⁽⁷⁾. فنقل إلى لائحة «صيرورات» على فعال تشمل خصائص أو صفات أخرى خلقية مثل : عوار وعراج وحوال... الخ، وتشمل

(7) أما «كبير» في المغربية فتوازي «كبير» في اللغة العربية التي بمعنى «تقدم في السن». ولذلك يبدو أن «كبير» في المغربية، لا تحمل إلا على كيان قابل للتغير أو الصيرورة (إلى الكبير)، فلا تقول في الكيان الساكن مثل «الكرسي» كبير، وإنما تقول : الكرسي كبير، في هذا المعنى. وانظرا بخصوص لغة هايتي، فيني (1994).

صفات لونية مثل : حَمَارٌ وصَفَارٌ وِزْرَاقٌ... الخ. وهي صفات لاتمعجم في الفرنسية والانجليزية كذلك، إلا باعتبارها أفعال صيرورة لاحالة، إذ لا تقول في الفرنسية : rouger أو bleuer أو jaunir، بمعنى كان كذلك، وإنما تقول : rougir و bleuir و jaunir التي تعني في اللزوم : صار أحمر أو أزرق أو أصفر. وكذلك في الانجليزية حيث تعني أفعال لازمة مثل : to blue و to redden، صار أحمر و صار أزرق⁽⁸⁾. ومعلوم أن هذه الصفات تأتي منها في اللغة العربية أفعال تدل على حالات مثل : حمر و زرق و صفر (إلى جانب صيرورات مثل : الحمرّ و الحمار... الخ.)، وكذلك الشأن في حالات مثل : عور و عرج و حول... الخ. فيبدو بذلك أن المغربية توافق الفرنسية والانجليزية في التعبير عن مثل هذه الأفعال، التي تمعجم خصائص «طبيعية» وخلقية ولونية، بكيفية موحدة باعتبارها صيرورات، بخلاف الفصيحة⁽⁹⁾.

ويبدو أيضا أن اللغة العربية، مثل لغات أخرى منها لغات البانتو، تخالف الفرنسية والانجليزية في امتلاكها أفعالا تمعجم خصائص نفسية (أو انفعالية) باعتبارها حالات لاتقتضي صيرورة زمنية معينة، مثل : فرح و حزن و غضب، أي كان كذلك. فلا تعبر الفرنسية والانجليزية عن مثل هذا إلا بنحو : Jean est joyeux (en colère, triste) ونحو : John is happy (sad, angry). أما نحو : s'attrister في الفرنسية، فيعني صيرورة، وكذلك : to sadden اللزوم في الانجليزية الذي يعني : صار حزينا⁽¹⁰⁾.

(8) انظر كارتر (1976 أ)، ص. 35 و (1976 ب)، ص. 113.

(9) ولقد سبق أن لاحظنا مثل هذه العلاقة بين الحالة (أو المعاناة) والصيرورة (أو النشاط) بخصوص اللغة العربية واللغة العربية المغربية، في المقارنة بين أفعال البصر في المنعنين. فبدأ أن العربية تمعجم المعاناة البصرية في وحدة معجمية مستقلة في «رأى» وتمعجم النشاط البصري في مثل «نظر إلى» بينما تعبر المغربية عن المعاناة البصرية بالفعل «شاف» وتنقل نفس الفعل للتعبير عن النشاط البصري بإضافة حرف «في»، في «شاف في». وانظر محمد غالم (1992). وانظر بخصوص الفرق بين الدلالة على الحالة والصيرورة في العربية ولغات أخرى، القاسي الفهري (1993 أ).

(10) انظر كارتر (1976 أ)، ص. 38 — 39. ويبدو أن ما يصدق في مثل : «فرح» و «حزن» و «مرض»، بين العربية من جهة والفرنسية والانجليزية من جهة أخرى يصدق كذلك =

4 - خاتمة :

من النتائج التي يمكن أن يسفر عنها تحليل الأفعال السابقة إن صح، أن البنية الحملية (أو الموضوعاتية) ليست مستوى تمثيلاً مستقلاً، وإنما تبنى على أساس القرائن التي تعالق، كما مثلنا، في بنية الفعل المعجمية التصورية بين الموضوعات التركيبية والتصورية. وبعبارة أخرى فالتمثيل التام للبنية التصورية من جهة، والربط عن طريق القرائن بين الموضوعات التركيبية والتصورية من جهة أخرى قد يغنيان عن افتراض مستوى مستقل للبنية الحملية. وتصبح هذه الأخيرة باختصار، مجرد اختزال لجزء البنية التصورية الذي «يراه» التركيب⁽¹¹⁾.

كما تسمح مواضع القرائن هذه بالتعبير الصوري عن الوسم المحوري الذي يصبح، في هذا الإطار، جزءاً من آلية التوافق بين التركيب والدلالة، إذ يتم تحديد الدور المحوري المرتبط بكل قرينة عن طريق موقع القرينة البنيوي في البنية التصورية بأكملها⁽¹²⁾.

ويبدو أخيراً أن كل الأفعال المذكورة تعتبر وحدات معجمية قائمة بذاتها وتشكل لوائح في المعجم، أي أنها تنتج عن مبدأ معجمي وليس تركيبياً. ومن بين ما يعزز ذلك⁽¹³⁾، أن المبدأ المذكور غير منتج بصفة كلية، وأن اطراده ليس

= في أفعال تأتي في العربية على «فعل» مثل : «جُن» و «سَل» و «زُكِم» من حيث إن بنياتها المحورية تماثل بنيات أفعال مثل «فَرِح» و «مَرَض»، وانظر عبد القادر القاسمي الفهري (1986)، ص ص 62 - 66.

(11) انظر جاكندوف (1990)، ص 48.

(12) نفسه، ص. 55، وانظر كذلك جاكندوف (1993)، ص ص 290 - 291.

(13) انظر جاكندوف (1990)، ص. 164، و (1993)، ص. 305، الذي يخالف بهذه المعالجة المعجمية أية معالجة تركيبية من نوع قاعدة «الحق المقبول بالفعل» عند بيكر (1988) في رسده لدمج الاسم في لغة الموهوك ولغات أخرى. كما يبدو أن هذه المعالجة المعجمية تخالف، بنفس الكيفية، ما يورده شومسكي (1992) بصدد إمكان تعميم تحليل لارسن (1988) للأفعال المتعددة موضوعاتها، ليشمل تكويناً تركيبياً للفعل وضع مثل : to shelve، انطلاقاً من : put x on the shelf. كما أن المعالجة المذكورة تخالف أيضاً الجزء التركيبي في تحليل هيل وكيزر (1992) (بصدد تكوين نفس الفعل) والذي يشير إليه شومسكي في نفس المرجع المذكور. انظر شومسكي (1992) ص ص 18 - 20، وانظر كذلك الهامش 18، ص. 64.

إلا جزئيا بالنظر الى الصور الصوتية للوحدات المعنية (والتي قد تختلف بين الاسم والفعل (المشتق).

ومثال ذلك في الانجليزية، أنك تقول، انطلاقا من الاسم lining، في نحو :
«Cover the inside of a coat with a lining»

to line a coat (34)

وليس : *to lining a coat.

وتقول في الفرنسية، انطلاقا من الاسم : étain، في نحو : «couvrir un métal
: avec de l'étain»

étamer un métal (35)

وليس : *étainer.

وتقول في اللغة العربية، انطلاقا من الاسم : بطانة، في نحو : «جعل للثوب
بطانة» :

(36) بطن الثوب.

كما تقول في المغربية، انطلاقا من الاسم : تبطين، في نحو : «دَارْ لِّلثَّوبِ
تَبْطِين» :

(37) بَطْنُ الثَّوبِ.

مراجع

- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- الهمذاني، عبد الرحمن، (1989)، كتاب الألفاظ، تحقيق البدرأوي زهران، دار المعارف الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر.
- عصام نور الدين، (1982)، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.
- الفاسي الفهري عبد القادر، (1985)، اللسانيات واللغة العربية دار توبقال للنشر، المغرب.
- الفاسي الفهري عبد القادر، (1986)، المعجم العربي، دار توبقال للنشر.
- الفاسي الفهري عبد القادر، (1993 أ)، «ملكة اللغة العربية ونحوها في وضع الأزواج والتعدد»، بحث قدم في دورة الأكاديمية الملكية عن استعمال اللغة العربية (أكتوبر 1993)، غير منشور.
- الفاسي الفهري عبد القادر، (1993 ب)، «جديد اللغة وجديد القضايا : تركيب الأحداث والأدوار الدلالية»، درس افتتاحي بكلية الآداب بالرباط (نونبر 1993)، غير منشور.
- غاليم محمد، (1992)، «في أفعال الحواس»، ضمن كتاب : قضايا في اللسانيات العربية، إعداد : عبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جحفة وعبد القادر كركاي منشورات كلية الآداب، بنمسك، البيضاء، المغرب.
- CARTER, R., (1976 a), «Some constraints on possible words», *Semantikos*, V. 1, N° 2.
- CARTER, R., (1976 b) «A propos du traitement des contraintes sémantiques», *Langue Française*, 30.
- CHOMSKY, N., (1992), «A minimalist program for linguistic theory» MITWP.

- FASSI FEHRI A., (1986), «A propos du conceptuel et du grammatical», dans *Hommage à Bernard Pottier*, Klincksieck, Paris.
- JACKENDOFF, R., (1990), *Semantic Structures*, MIT Press.
- JACKENDOFF, R., (1992), *Languages of Mind*, MIT Press.
- JACKENDOFF, R., (1993), «On the role of conceptual structure in argument selection : a reply to Emonds», *Natural Language and Linguistic Theory*, V. 11, N° 2.
- VINET MARIE-THERESE, (1994), «Copular predication and checking of inflectional features», *Table ronde de linguistique comparée des langues et dialectes marocains*, Marrakech 1994.

ملاحظات عن الرتبة والإعراب

محمد الرحاني

كلية الآداب — القنيطرة

لقد حظي موضوع الرتبة في العربية باهتمام جل اللسانيين الذين درسوا تركيب العربية مثل الفاسي الفهري (1981) وجورجين أيوب (1981) وآخرين. ويرجع هذا الاهتمام إلى شيئين : أولهما، يرتبط بحرية الرتبة وبتنوع أنماطها في اللغة العربية، وثانيهما، يرتبط بالأهمية الكبرى التي أصبحت تأخذها نمطية اللغات نظرا لما تطرحه من قضايا هامة تتعلق برتبة المقولات الوظيفية وبطبيعتها، إلى جانب قضايا أخرى تتصل بموقع الفاعل وبإسناد الإعراب، إلى غير ذلك من القضايا النظرية الشائكة. وقد أصبحت نظرية المبادئ والوسائط تقدم إطارا أكثر ملاءمة لرصد التنوعات والاختلافات بين اللغات وداخلها. وتضبط هذا الإطار نظرية النحو الكلي التي تحدد المبادئ والوسائط وقيمها. ويقترح الفاسي الفهري (1993)، في هذا الاتجاه، نسقا للتوسيط يسميه التوسيط الوظيفي المتعدد القيم تقوده الأفكار الآتية :

أ — قد تختلف اللغات بالنظر إلى كيف تُوسَّطُ أنظمتها الوظيفية (التطابق، الزمن، إلخ).

ب — يمكن أن تقدم صرْفِيَّاتٍ مختلفة (morphemes) داخل نفس النسق الوظيفي اختياراتٍ متعددة بالنسبة لنفس الوسيط (parameter)

(*) أود في البداية أن أقدم شكري الجزيل للأستاذ الفاسي الفهري على ملاحظاته السديدة أثناء مراجعته لهذا البحث. كما أشكر للأستاذة : عقال وكنكاي وغاليم وجحفة ولبول وخوري اقتراحاتهم وآراءهم الصوية أثناء مناقشة بعض جوانب هذا البحث إما في جلسات خاصة وإما أثناء انعقاد المائدة المستديرة عن اللغة العربية واللهجات المغربية، التي انعقدت بمراكش في سنة 1994.

ج — يمكن أن تتفاعل استراتيجيات متعددة داخل نفس النسق الوظيفي. يلزم عن هذا الاقتراح أنه داخل اللغة الواحدة يمكن أن نجد اختيارات متعددة في جانب من جوانب تركيبها كالرتبة مثلا. وهكذا يقترح الفاسي الفهري (1993) أن العربية تملك رتبتين : فعل فاعل (مفعول) وفاعل فعل (مفعول)، وذلك بالنظر إلى اختلاف صرْفية التطابق داخلها. أُبين في هذا البحث أن العربية تملك رتبة أصلية واحدة غير موسومة هي : فعل فاعل (مفعول). ومعنى هذا أن الفاعل في العربية لا يتقدم أو لا يصعد من داخل المركب الفعلي إلى مكان متقدم على الفعل في مخصص التطابق. وأدافع هنا عن الاقتراح الذي مفاده أن الاسم المتقدم في (1) يحتل موقع الموضوع (topie) لا الفاعل، مثله في ذلك مثل الاسم المتقدم في (2): (1)، (2)

(1) بقرة تكلمت

(2) أ. «ورهبانية ابتدعوها» [قرآن]

ب. صديق راسلته البارحة

وأبني في هذا الدفاع موقف الفاسي الفهري (1981) و(1985) الذي يعد العربية ذات رتبة واحدة هي ف فا (مف)، أما الرتبة فا ف (مف)، فإنها تماثل بنية مفككة إلى اليمين، وموقع الفاعل فيها هو موقع الموضوع⁽³⁾. واستنادا إلى هذا، أبرز في الفقرة الأولى أن الموضوع يمكن أن تكون له نفس خصائص الفاعل المقدم

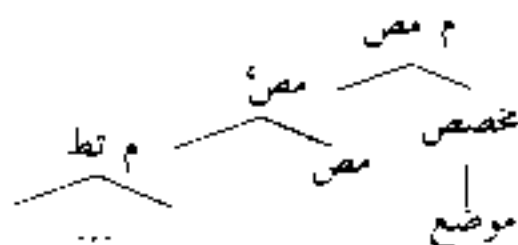
(1) أُبين في الرحالي (1995) أن هذا يرجع إلى أن مخصص التطابق لا يلعب أي دور تركيب في نحو العربية، بسبب ضعف سمات التطابق الإسمية في العربية. انظر الخامس (30).

(2) يورد النحاة العرب القدماء الآية القرآنية الموجودة في (2.أ) في باب الاشتغال ويرفضون أن تكون «رهبانية»، مشغولا عنه لأنها نكرة مخصصة بتأويلهم، لذلك لا يجوز فيها الرفع على الابتداء، أما جملة «ابتدعوها» فهي صفة للإسم المتقدم. يذهبون إلى هذا على الرغم من أنهم يقبلون جملا مثل «شيء جاء بك»، حيث المبتدأ نكرة (انظر شرح ابن عقيل مثلا). إنهم، بالطبع، يؤوّنون النكرة، «شيء» على الخصوص بتأويلها تأويلا معينا للحفاظ على تحليلهم. لكن لأشياء بمنعنا من أن تؤوّل أيضا «رهبانية» على إفادة الخصوص. ودون أن ندخل في تفاصيل مناقشة موقف النحاة هذا، نعد «رهبانية» حالة في موقع الموضوع وتشارك إحتيايا الضمير المتصل «ها».

(3) انظر كذلك جورجين أيوب (1981) ودمرداش (1989).

الإحالية؛⁽⁴⁾ وبذلك فإن علاقة التشارك الإحالي (coreference) بين الضمير وسابقه (الموضع) لا تحتاج بالضرورة إلى أن تكون علاقة إحالية قوية.⁽⁵⁾ وأبرز في الفقرة الثانية أن الفاعل المقدم، بمائل خصائص الموضع التوزيعية، وبذلك فإن الاسم المتقدم على الفعل هو في جميع الحالات موضع مولد في مخصص المصدرى كما هو مبين في (3)⁽⁶⁾

(3)



(4) استعمل هنا لفظ الفاعل المقدم للإحالة على التحليل التي تحير الاسم المتقدم في جملة مثل (1) فاعلا، لكنه في هذا البحث يعد موضعا، لذلك أضعه بين هاتين.

(5) تسائر دمرداش (1989) النحاة العرب القدماء في رفض جمل مثل (2.ب) بناء على أن الموضع فيها يجب أن يستجيب لشرط المخصوص (specificity condition) وهو شرط تستخلصه من قيد ينطبق في الصورة المنطقية تصوغه كالآتي :

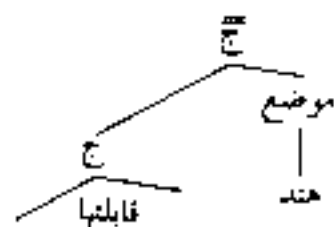
عندما يُرْبَطُ مركب إسمي بضمير في الصورة المنطقية، فإن [الترابطين] يجب أن يتطابقا في سمات الجنس والشخص والعدد والمخصوص.

وفي نفس الاتجاه، يضع الفاسي الفهري (1993) قيدا على علاقة الضمير سابقه يصوغه كالآتي :

يجب أن تكون إحالة سابق الضمير العائد قوية

ويعتبر الفاسي الفهري أن هذا القيد ينطبق على كل سلسلة محيلة مكونة من ضمير وسابقة وسأعود للقيدين في الفقرة (1) من البحث.

(6) في تحليل الفاسي الفهري (1981) وجورجين أيوب (1981) يوجد الموضع تحت إسقاط ج كما يوضح ذلك التمثيل الآتي :



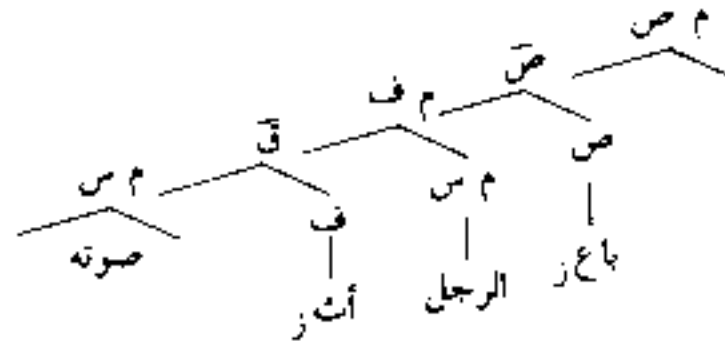
ويخلق هذا التمثيل موقعا قارا للموضع يوجد دائما خارج الجملة، أما في التحليل المقترح في هذا البحث، فإن الموضع يوجد في مخصص المصدرى.

ومعلوم أن مخصص المصدرى هو مكان للعناصر التسويرية أو شبه التسويرية مثل المركبات الاستفهامية. والموضع في هذا التحليل يماثل المركبات الاستفهامية. أساس التماثل أن المركبات الاستفهامية والموضع يتصرفان في الصورة المنطقية مثل عاملين (operators) يربطان متغيرين (variables) داخل الجملة، الضمير في حالة الموضع والأثر في حالة المركب الاستفهامي. ويعد الموضع في (3) مولداً في الأساس (base generated) في موقع غير موضوع (A - bar position) وغير محوري (θ bar position) لأسباب ترتبط بالإعراب أوضحتها في الفقرة الثالثة.

1 - خصائص المركب الاسمي المقدم الإحالية

لقد بين الفاسي الفهري (1981) و(1993) أن الرتبة غير الموسومة في اللغة العربية هي ف فا (مف)، كما في الجملة الآتية: (7)
(4) باع الرجل صوته

ونحصل على هذه الرتبة بواسطة صعود الفعل من رأس المركب الفعلي إلى رأس المركب الصرفي كما بين ذلك التمثيل الآتي :
(5)



لكن العربية الفصحى تقدم معطيات يجوز فيها أن يتقدم مركب إسمي يربط موقع الفاعل أو المفعول أو المجرور أو المضاف كما في الأمثلة الآتية تباعاً :
(7) أنبنى في هذا البحث تحليل الفاسي الفهري (1990) للصرقة، وهو تحليل يعلو فيه التطابق الزمن شجرياً.

(6) شجرة نطقت

(7) أ. الموقف فسرتة

ب. الرجل مررت به

ج. الرجل قرأت كتابه

يجمع كثير من اللسانيين على أن المركبات الإسمية الموجودة قبل الفعل في (7) تحتل موقع الموضع، غير أن الموضع التركيبي للمركب الإسمي المتقدم في (6) يظل محط خلاف⁽⁸⁾ ويذهب الفاسي الفهري (1993) إلى أن «شجرة» في (6) فاعل لاموضع. ويكفي الفاعل لكي يتقدم أن يحيل إحالة ضعيفة، حتى وإن كان نكرة خلافا للموضع الذي يجب أن يكون معرفاً، أي أن يكون ذا إحالة قوية، كما في (7). ويستمد الفاعل النكرة إحالته من كونه خاصاً (specific) كما في (6) أو عاماً (generic) أو مربوطاً بسور كما في (8) و(9) تبعاً:⁽⁹⁾،⁽¹⁰⁾

(8) رجل دخل

(9) أ. لاجند يستطيعون دخول المعركة

ب. كل رجل يحترم هذا

(8) يذهب نحاة البصرة على الخصوص إلى أن الاسم المتقدم في المثالين (1) و(6) يحتل موقع المبتدأ. وعليه فهذه شجرة في (6) مبتدأ وليست فاعلاً، لأن الفاعل عندهم لا يتقدم. وهذا يخالف رأي نحاة الكوفة الذين يجوزون تقديم الفاعل (انظر في هذا الخلاف كتاب «الإنصاف» لابن الأنباري). وأود أن أشير إلى أن هذا البحث لا يدخل في إطار الغضاء الاستدلالي للنقاش النحوي القديم، بل يستند إلى التحليل والاقتراحات المقدمة في إطار النحو التوليدي التحويلي. وهذه التحليل يمكن أن تأخذ ببعض الاقتراحات القديمة، كما يمكنها، مبدئياً، أن تستغني عنها وعن التحليل التي تُسندُها.

(9) المثالان (9.أ) و(9.ب) مأخوذان من الفاسي الفهري (1993).

(10) قد يعترض على الأمثلة (8) و(10) و(11) بأن لها بنية المركب وليس بنية الجملة، أما الإسقاط الجملي فهو إسقاط الجملة الإسمية في قولنا: «هذا حيوان أخرجوه من هنا» وما يلاحظ هو أن هذا التأويل ينطبق كذلك على الجملة (1) التي يصح فيها «هذه بقرة تكلمت» لكن الذي يبدو أنه يؤكد جملة المعطيات المذكورة هو مجيها في سياق المصدريات التي تنعدي دائماً إلى الجملة فتقول: «أعتقد أن حيواناً أخرجوه من هنا» وتقول كذلك: «أظن أن بقرة تكلمت».

إن الخصائص الإحالية المذكورة التي قدمت للتمييز من الفاعل المقدم، والموضع لا تبدو قوية لما يكفي لتأكيد فاعلية المركب الاسمي المقدم في (6)، لأن الموضع كذلك يمكن أن يرد نكرة دالا على الخصوص أو العموم أو مقيداً بسور كما في الأمثلة (10) (12) تباعاً: (11)

(10) أ. ظالم لاقيت منه ماكفى

ب. قهوة بالحليب شربتها

(11) حيوان أخرجته من هنا

(12) أ. لأحد يحترمه الناس في هذا البلد

ب. كل رأس تعجبه طناطنه

ج. كل مكان يقف فيه شرطي

إن الأسماء المتقدمة في (10) — (12)، على الرغم من أنها نكرات، فإنها ذات إحالة قد تكون قوية. وتكتسب هذه القوة من التأويل الذي تأخذه داخل عالم الخطاب الذي تتحقق فيه. ف «ظالم» يصبح ذا إحالة قوية في سياق مخاطبي بحرف فيه مخاطب هذا الظالم. ويمكن أن تتقوى كذلك إحالة النكرة في (10 أ) بربطها بضمير سابق آخر، باعتبار أن الضمير يدخل في طبقة العناصر ذات الإحالة القوية، (12) وبيّن السياق اللغوي هذا الأمر في قول الشاعر أحمد شوقي :

(13) علموه كيف يحفوا فجفا ظالم لاقيت منه ما كفى

فدرجة قوة إحالية إسم من الأسماء لا ترتبط فقط بسماته الإحالية (مثل الخصوص والعموم، إلخ)، ولكنها ترتبط أيضاً بالمعلومات الموجودة عند المخاطب في عالم خطاب معين قادر على أن يغير تحديد السمات المذكورة.

هناك مشكلان آخران يطرحهما مفهوما «الإحالة الضعيفة» و«الإحالة القوية»

(11) يمكن للنبر كذلك أن يساهم في تخصيص المركب الاسمي المتقدم النكرة، وبذلك تنفرد إحالته.

(12) يمكن أن نعد محيلاً قوياً كل ما يدخل في طبقة الإحالة المعرفة. وتضم هذه الطبقة (أ) المركبات الاسمية المعرفة، و(ب) أسماء الأعلام و(ج) الضمائر. ويدخل برتراند رامسل B. Russet هذه العناصر في طبقة عامة يسميها الأوصاف المعرفة (definite descriptions) المريد من التفاصيل انظر لايتز Lyons (1968).

باعتبارهما مسوغين لتقديم الفاعل وتقديم الموضع. يرتبط المشكل الأول بالتعريف. فأن يكون الموضع معرّفاً، لا يعني أن إحالته ستكون حتماً قوية، فبعض المركبات الإسمية قد تكون معرفة لكن بدون إحالة في العالم الواقعي، كأن تقول مثلاً: (13)

(14) سكان كوكب الزهرة رأيتهم البارحة

فالركب الإسمي «سكان كوكب الزهرة» يؤول بدون إحالة على الرغم من أنه معرف بالإضافة.

يرتبط المشكل الثاني بالمركبات الاسمية غير المعرفة، والحاملة للسمة [+ خاص] مثل «بقرة»، في (1). فإذا استعملنا هذا الإسم داخل ما يعرف بالأسئلة المغلقة (opaque contexts) التي تخلقها أفعال المواقف القضوية مثل «ظن» و«اعتقد» و«عرف» إنغ (14) فإنه يمكن أن يأخذ تأويلاً آخر غير تأويل التخصص. ففي الجملتين الآتيتين :

(13) في إشارة محمد غالب (في حديث خاص) فإن المثال (14) قد لا يطرح مشكلاً داخل نظرية للتمثيل الذهني كنتك التي نجدها في عمل جاكندوف (Jackenduff) (1983) الذي يعتبر أن ما يسمى عالماً واقعياً هو عالم مُسقط ذهنياً. لكن، مع ذلك، فإن مثل هذه الجمل يطرح مشكلاً بالنسبة لنظرية إحالية ما صدقية تعتبر أن العبارة لكي يكون لها معنى، يجب أن تكون لها إحالة في العالم الواقعي. وقد يُحل المشكل الإحالي في (14)، في إطار نظرية النماذج النظرية (model theoretical semantics)، بافتراض أن المركب الإسمي يأخذ تأويله بناء على إحالته داخل عالم ممكن معين. وكيفما كان الحال، فإن المثال (14) يطرح مشكل تحديد مفهوم الإحالة التي تقصدها : أهى إحالة ماصدقية أم مفهومية أم تصورية ؟ والجواب، طبعاً لا يمكن أن يتم إلا في إطار نظرية محددة للإحالة.

(14) يُدخل آل وود وآخرون (1977) All wood et als الأفعال المماثلة لـ «ظن»، في طبقة الأفعال المفهومية (Intensional verbs) أو الأفعال المعرفية (epistemic verbs) حسب تعبير فريك Frege. ويرجع مفهوم الانغلاق (opacity) الذي تخلقه هذه الأفعال إلى راسل ووايتهد Russel and Whitehead في كتابهما Principia Mathematica إلا أن جنوره الأولى توجد في مقال فريك (1952) المشهور بعنوان «المنعنى والإحالة». ففي هذا المقال، ذهب فريك إلى أن العبارات في سياق الأفعال المعرفية لاتأخذ إحالتها من ماصدقها (extension) العادي، ولكنها تكسب إحالة غير مباشرة، أي أن إحالتها تصبح مفهومية. ولمزيد من التفاصيل عن مشكل الإحالة داخل الأسئلة المغلقة، انظر كواين (1960). انظر الروايز اللغوية لتحديد إحالة التخصيص وعدم التخصيص في الأسئلة المغلقة عند كالميش (1982) Galmich.

(15) أ. حسبت بقرة تكلمت
ب. بقرة تكلمت ظننت

نجد أن تأويل بقرة، على عدم التخصيص يصبح وارداً جداً على أساس أن ظني لم يذهب إلى بقرة بعينها، بل ذهب إلى أي واحدة، كيفما كانت، تنتمي إلى جنس البقر. فسياق الظن يمنح مفهوم البقرة تأويلاً مختلفاً عن ذلك الذي يمكن أن تأخذه خارجه⁽¹⁵⁾. يتبين من هذا، إذن، أن الحديث بشكل عام عن مفاهيم مثل الإحالة القوية والإحالة الضعيفة، يحتاج إلى أن يحدد بما يكفي. ويعززُ هذا، أيضاً، أننا نجد أن العناصر المدرجة ضمن الإحالة الضعيفة، ليست كلها على نفس الدرجة من الضعف الإحالي. ففي الجملتين (16.أ) و (16.ب) :

(16) أ. مقاتل التحق بالمغرب
ب. رجل التحق بالمغرب

المركب الاسمي «مقاتل» أقوى إحالياً من المركب الاسمي «رجل»، لأنه أكثر تخصيصاً منه. ونفس الشيء نجده في طبقة العناصر المحيلة بقوة. فإحالة الاسم العلم «زيد» في (17.أ) أقوى من إحالة «الرجل» في (17.ب) :

(15) يقدم الفاسي الفهري (1993) بعض المعطيات من الفرنسية لاييجوز فيها أن يشارك الضمير إحالياً مركباً إسيمياً نكرة كما في (أ) :

أ. Une vache, elle a parlé

(حرفياً : بقرة، إنها تكلمت)

حالياً لأملك تفسيراً دقيقاً للتعارض القائم بين (أ) هنا و(21). لكن يبدو أن اختلاف السياق النيوي الذي يرد فيه الضمير وسابقه هو السبب في هذا التعارض. ففي (أ) يوجد سابق الضمير في الإسقاط الوظيفي لنفس الجملة التي يوجد فيها الضمير، في حين أن سابق الضمير في (21) يوجد في إسقاط وظيفي لجملة تختلف عن الجملة التي يوجد فيها الضمير. لكن هذا الأمر سيكون خاصاً بالفرنسية والانجليزية التي لاييجوز فيها كذلك أن تقول :

ب. *A man, he visited him

(حرفياً، رجل، هو زاره)

أما العربية الفصحى والمغربية فتسمحان بالتشارك الإحالي بين الضمير وسابقه النكرة الدالة على الخصوص سواء أكانا في نفس الجملة كما في (12) و(24) أم في جملتين مختلفتين كما في (19) و(23.ب).

(17) أ. زيد جاء

ب. الرجل جاء

بالإضافة إلى هذا، فإن المتكلم، على الرغم من استعماله لاسم معرف في (17.أ)، فإن الحالة الذهنية للمخاطب قد تلزمه أحيانا بتقوية إحالة هذا الاسم بأوصاف معرفة أخرى، وهكذا نجد المتكلم يقوم بنعت الاسم المعرف «زيد» بجملة صلة، فيقول :

(18) زيد الذي يتردد دائما على المقهى جاء

هذا على الرغم من أن هناك من يضع أسماء الأعلام في أعلى درجات الإحالة المعرفية،⁽¹⁶⁾ فقرة إحالة العبارات تستند إذن، في جزء منها، إلى حجم المعلومات التي يملكها المخاطب حول العنصر المخيل.

وإذا كانت الأسماء المخصوصة تفقد خصوصها في أسبقة مماثلة لـ (15)، فإنها يمكن أن تقوي خصوصها في أسبقة التشارك الإحالي مع بعض الضمائر، كما في :

(19) بقررة تكلمت فسمعهاز الناس

(20) طائرةز انفجرت وتطاير حطامهاز

فالإسم المتقدم في (19) عند ربطه بالضمير العائد عليه،⁽¹⁷⁾ يغدو قويا إحاليا. ومن هنا، يصبح من غير المبرر رفض جمل مثل (10) — (12) لمجرد أن الضمير فيها معرفة ويخيل على نكرة، والحال أن «بقررة»، في (19) نكرة أيضا، ومع ذلك جاز أن تشارك الضمير إحاليا. ولاتفرد العربية الفصحى بهذه الخاصية، بل نجدتها في لغات أخرى مثل الفرنسية والإنجليزية كما في (21) و(22) حيث يعود الضمير على سابق نكرة كما يتبين ذلك من القرائن السفلى المتأثلة :

(16) انظر في هذا الشأن لاينز (1968).

(17) لايكفى هنا الاعتراض على أن (19) و(20) تختلفان عن (10) (12) في أن العلاقة الإحالية في (19) و(20) خطابية بينما هي جملية في (10) — (12)، لأنه في حالة تأويل الفاء والواو على العطف لا على الاستئناف، فإن العلاقة بين المتعاطفين تصبح جملية بحكم أنهما معا يقعان تحت نفس الإسقاط الوظيفي، أي المركب الصرفي أو المركب العطفى حسب التحليل المختار.

Une vache_i a parlé hier. Elle_i a été merveilleuse (21)

(حرفيا : بقرة تكلمت البارحة. إنها كانت عجيبة)

Yesterday, a plane_i crashed. It_i was coming from London (22)

(حرفيا : الطائرة تحطمت. إنها كانت قادمة من لندن)

وتعزز معطيات العربية المغربية مذهبنا إليه سابقا فيما يخص العربية الفصحى، ذلك أن الموضع الذي يربط موقع الفاعل والموضع الذي يربط موقع المفعول يمكن أن يحللا معا وإحالة ضعيفة كما في (23) و(24) تباعا :

(23) أ. رَجُلٌ سَخَفَ فالحمام (ماشي مَرَا)

ب. رَجُلٌ سَخَفَ فالحمام وهَزَّوه لَنَدَارو

ج. كل برلماني تُبَشِد ثلاثة ذُلِّيون

(كل برلماني يتقاضى ثلاثة ملايين درهم)

(24) أ. بوليسي قتلوه البارح فالجزائر (ماشي عسكري)

ب. حتى حد ماشكُو فيه / ظنوه سرق

ج. كل واحد تيمعجيو راسو

فكما يرد الموضع في (23.أ) نكرة مخصوصة بتأويل «رجله على الخصوص أو نكرة مسورة كما في (23.ج)، يرد كذلك نكرة مخصوصة في (24.أ) ونكرة مسورة بالنفي كما في (24.ب) أو مسورة بالسور الكلي كما في (24.ج).⁽¹⁸⁾

(18) يشكك الفاسي الفهري في صحة (24 أ) و(24 ب)، وذلك باعتبار أن الموضع يجب أن

يكون مُعْرَفا ولا يصح أن يكون نكرة مخصوصة مثلما يصح ذلك في الفاعل المقدم، عما

بأنه يقبل (24 ج). ننفترض أن عالم الخطاب الذي ترد فيه الجملتان (24 أ) و(24 ب)

ليس فارغين ونفترض أيضا أن الجملتين تردان في سياق السؤالين (أ) و(ب) تباعا :

(أ) أش قتلوه عاوتني البارح فالجزائر؟ بوليسي ولا عسكري؟

(ماذا قتلوا أيضا البارحة في الجزائر؟ شرطيا أم عسكريا؟)

(ب) واش ظنوا بلي شي حد سرق؟

(هل ظنوا أن أحدا سرق؟)

ففي هذه الحالة، يصبح الموضع مربوطا خطائيا، بمفهوم يزتسكي (1987) Pesetsky عن

الربط الخطائي (discourse linking)، وبذلك يكتسب دلالة الخصوص غير العلاقة التي تربطه

بمرجع سابق في الخطاب، ويؤكد النبر دلالة الخصوص فتقول :

=

وتؤكد البنيات الموجودة في (23 ب) و(24) الظاهرة الموجودة في (20) — (22) التي تبين أن الضمير يمكن أن يشارك إحيالياً مركباً إسمياً نكرة مخصوصة. يبقى علينا الآن أن نحدد ماذا نقصد بالقوة والضعف الإحاليين وماذا نقصد بالخصوص، وهي كلها مفاهيم ترددت بكثرة إلى حد الآن، وهذا ما أوضحه في الفقرة اللاحقة.

2 — الخصوص، والقوة والضعف الإحاليين

في هاته الفقرة سأقوم بتحديد معنى الخصوص، وتحديد معنى القوة والضعف الإحاليين، وهي مفاهيم نجدها عند دمرداش (1989) والفاسي الفهري (1993) تبعاً⁽¹⁹⁾ تشترط دمرداش أن يكون الضمير وسابقه حاملين للسمّة [+ خاص] إلى جانب أن يكونا مشتركين في سمات التطابق⁽²⁰⁾، بينما يشترط الفاسي الفهري

- (أ) لا، بوليسي قتلوه البارح في الجزائر.

(ب) لا، حتى حد ماظنوه سرق

تؤكد دلالة الخصوص أيضاً، إذا أولنا الموضوع في (ب) على التبعيض، أي لأحد من الناس الذين تعرفهم ظنوا أنه سرق.

(19) راجع الهامش (5).

(20) نجد عند فوكوني (1984) Fauconnier وغاليم (1987) بعض الأمثلة التي وإن كانت تختلف عن بنيات التفكيك الواردة في البحث، فإنها تطرح بشكل عام مشكل التطابق بين الضمير وسابقه، كما في المثالين الآتيين اللذين نوردهما لفوكوني وغاليم تبعاً :

(أ) George Sand est sur l'étagère de gauche. Il est relié en cuir.

(حرفياً : جورج صاند توجد فوق الرف. إنه مُلّفف بالجلد)

(ب) نجد الخنساء على الرف الأيسر، إنه مجلد فاخر.

ونلاحظ أن الضميرين، «Il» و «soi» في (أ) و(ب) لا يطابقان سابقهما في السمّة [+ مؤنث]. يحل غاليم المشكل بافتراض وجود مبادئ تصورية «تعبّر عن ميل المتكلمين إلى تعرف الترابطات بين هذه الكيانات، أو إقامة علاقة بين أشياء ذات طبيعة مختلفة فكتهم من الإحالة على شيء عن طريق شيء آخر مرتبط بالأول بشكل ملامم» (ص. ص. 102 — 103). والكيانات اللذان يربط بينهما المتكلم في (أ) و (ب) ترسمهما العلاقة الآتية :

(ج) مؤلف ← دالة (fonction) مؤلفات

وتخضع هذه العلاقة عند فوكوني (1984)، في إطار نظريته عن الفضاءات الذهنية، لمبدأ يسميه مبدأ التعيين. مفاد هذا المبدأ أن الوصف (فوق الرف في (أ) و(ب)) المُقَدَّم لكيان =

(1993) فقط أن يكون سابق الضمير محيلاً بقوة. مشكل قيد دمرداش أنه على الرغم من أنه قد يكون كافياً لوصف علاقة الضمير بسابقه داخل الجمل التي أوردناها إلى حد الآن، إلا أن جملاً مثل (2.ب) تعد لاحقاً، حسب دمرداش، لأن الموضوع فيها لا يملك سمة الخصوص، حسب رأيها. ويطرح قيد الفاسي الفهري بعض المشاكل الوصفية فيما يخص المعطيات الواردة في هذا البحث، ذلك أنه يشكك في بنيات سليمة مثل (2.ب) و(10) — (12) و(23) و(24) وذلك بموجب أن الضمير يعود فيها على سابق غير قوي إحصائياً، أي غير مُعرَّف. (21) إن مصدر التعارض الحاصل بين المعطيات المذكورة والقيدين المشار إليهما أعلاه، راجع إلى أن مفهوم الخصوص والقوة الإحصائية غير محددتين بما يكفي، (22) وسأبني في توضيحيهما تحليل إنش Enç (1992) للتعريف والخصوص الذي يعتمد على نظريتي حاييم (Heim) (1982) وكامب (Kamp) (1981). ومفاد

= معين «G. Sand» والخصاء» يمكن أن يصلح لتعيين موافقه في الدالة (ج)، أي المؤلف. وبناء على هذا، فإن الضمير في (أ) و(ب) لا يعود على المؤلفين، ولكنه يعود على مؤلفيهما المخصصين بسمة [+ مذكر]، لذلك يطابقهما الضمير في هذه السمة. إن القبول بهذا الحل التصوري يطرح، في الإطار الحالي لنظرية المبادئ والبرامترات، مسألة معرفة ما إذا كانت البنية التصورية تعد تمثيلاً مستقلاً داخل النحو، كما يذهب إلى ذلك جاكندوف (1983) و(1990) وآخرون، أو أنه بالإمكان اشتقاقها من معلومات أخرى يقدمها النحو، مثل التفرع المقولي، كما يذهب إلى ذلك إمندر (1991). بالنسبة للبرنامج الأدنى (Minimalist Program)، يعتبر شومسكي (1994) أن السؤال المتعلق بالبنية التصورية وارد وليس سؤالاً عبثياً (non trivial). أكتفي هنا بطرح المشكل دون الدخول في تفاصيله النظرية والتجريبية.

(21) جل المعطيات المشكك فيها بعضها مأخوذ من النصوص وبعضها الآخر استحسنته العديد من متكلمي العربية. فأمثال (2.أ) مأخوذ من القرآن، وأمثال (10) مأخوذ من قصيدة أحمد شوقي «علموه كيف يجفرو...» كما أن بعض الأمثلة الواردة في (12) أصبح سائراً على الألسن مثل (12.ب).

(22) ما يلاحظ عن دمرداش أيضاً، أنها لا تفرق بين مفهومين مختلفين هما الخصوص والتعريف. فالقيد الذي وضعته ينص على تطابق الضمير وسابقه في سمة [+ خاص]، والحال أن الضمير يحمل السمة [+ معرف] (definite). وهذا يعني أن الضمير لا يطابق سابقه في السمات الإحصائية، لأن هناك فرقا بين التخصص والتعريف، فقد تكون العبارة مُخصصة دون أن تكون معرفة. يجمل القول أن دمرداش لا تملك آلية لاشتقاق الخصوص من التعريف كما سنرى هنا.

هذا التحليل أن الفرق بين المركبات الإسمية النكرة والمركبات الإسمية المعرفة يرجع إلى قيدين اثنين : قيد الألفة (familiarity condition) وقيد الجدة (novelty condition). فالنكرات يجب أن تكون جديدة، بمعنى أن إحالتها يجب أن لا تكون قد سبق ورودها داخل مجال الخطاب، أما المعارف فيجب أن تكون مأثوفة، بمعنى أن إحالتها يجب أن تكون سابقة الذكر في عالم الخطاب. فالمعارف يجب أن يكون لها سابق في عالم الخطاب، أما النكرات فلا. وهكذا، فإن جميع المركبات الإسمية تحمل قرينتين : تمثل الأولى مَرَجِع (referent) المركب الاسمي، وتحمل القرينتان سمة التعريف كذلك.

تحدّد سمة التعريف التي تحملها القرينة الأولى تعريف المركب الاسمي، بينما تحدد سمة التعريف التي تحملها القرينة الثانية خصوصه وتقيدده بأن تكون لمرجعه علاقة بمرجع خطاب آخر، ويتضح هذا من خلال الصياغة الآتية: (23)

(25) كل	[أ]	يؤول على أنه أ (س ز)
	م س	
	> زع <	
س ز	≡	س ع
س ز	≡	س ع

بناء على الصياغة (22)، فإن المركب الإسمي يحمل دلالة الخصوص إذا فقط إذا كانت قرينته الثانية معرفة. ففي هذه الحالة، فإنه يستجيب لقيد الألفة الذي يشترط أن يكون مرجع س ع الخطابي واقعا داخل المجال الخطابي السابق لإيجاز المركب الإسمي. وبالنظر إلى (25)، فإن مرجع المركب الإسمي يجب أن يكون مجموعة فرعية ل س ع، وبذلك سيؤول المركب الإسمي على الخصوص. أما إذا كانت القرينة ع نكرة، فإنها تصبح خاضعة لقيدة الجدة، وبذلك لا يمكن لأي خطاب سابق أن يتضمن مرجعا ل س ع. وعليه، فإن مرجعا جديدا س ع سيتم إدراجه في عالم الخطاب، وستصبح س ز مجموعته الفرعية التي هي في نفس الوقت مرجع المركب الاسمي. إن مايلزم عن هذا التحليل هو أن المركبات الإسمية النكرات (indifinetes) بشكل عام ملتبسة بين قراءتين : قراءة الخصوص وعدم

(23) انظر إنش (1991 : ص. 7).

الخصوص. نحصل على قراءة الخصوص عندما يكون للمركب الاسمي مرجع سابق في عالم الخطاب، وبذلك يكون قيد الألفة مستوفى. ونحصل على قراءة عدم الخصوص عندما يرد مرجع المركب الاسمي داخل عالم خطاب جديد، وبذلك يكون قيد الجدد مستوفى. فالنكرات المخصوصة، بوصفها مربوطة خطائيا، تعد إذن مجموعة فرعية لا للنكرات ولكن للمعارف التي هي أيضا يجب أن تكون مربوطة خطائيا. إن الفرق بين المعارف والنكرات المخصوصة فرق في طبيعة الربط وليس في الربط ذاته. فعلاقة الربط التي تخضع لها المعارف هي علاقة التماثل (identity relation) التي تقضي بأن يكون سابق المعرفة قويا، أي مماثلا للإسم المعرف؛ أما علاقة ربط النكرات المخصوصة، فإنها علاقة تضمن (inclusion relation) تقضي بأن يكون الإسم المخصوص مجموعة فرعية متضمنة في سابق (antecedent) في عالم خطاب موجود سلفا. وهذا النوع من العلاقة هو الذي يجعل سابق الاسم المخصوص ضعيفا.

ففي هذا الإطار الذي تحدده الصياغة (25) تصبح المفاهيم التالية : القوة والضعف الإحاليين والخصوص محددة على النحو الآتي: القوة الإحالية تقتضي علاقة تماثل مع سابق في عالم خطاب موجود سلفا، أما الخصوص أو الضعف الإحالي، فيتقضي علاقة تضمن مع سابق في عالم خطاب موجود سلفا. ويلزم عن هذا التحليل أن جميع عناصر طبقة التعريف تحمل سمة الخصوص بموجب علاقة التضمن. وهذه العلاقة هي التي تسوغ العلاقة العائدية بين الضمائر (وهي معارف) والمركبات الاسمية المخصصة كما في الأمثلة (1) و (2) و (10) — (12) و (19) — (24) بحكم أن التعريف يضم الخصوص. وبناء على هذا، فعوض الحديث عن تأثير التعريف (definiteness effect) في علاقة الضمير بسابقه (الموضع في الأمثلة التي تهمننا) يمكن الحديث عن تأثير الخصوص (specificity effect) بالمعنى المحدد في التحليل أعلاه (24).

(24) أوافق الفاسي الفهري في ملاحظته، أثناء مراجعته لهذا البحث، أن المواقع التركيبية مقبلة إحصائيا بشكل عام. لكن، مع ذلك، نجد في بعض الحالات أن المواقع التركيبية هي التي تحدد الخصائص الإحصائية للمركبات الاسمية التي نختلها. فقد بينت إنش وبعدها ديزين (1992) أن الخصائص الإعرابية للموقع المفعول في اللغة التركية هي التي تحدد سمة المركب الاسمي من حيث الخصوص والنكسر. فعندما يتحقق إعراب النصب صرفيا =

3 - خصائص الموضع و«الفاعل المقدم» التوزيعية

بالإضافة إلى الخصائص الإحالية المشتركة التي يملكها الموضع و«الفاعل المقدم»، نجد أنهما يتماثلان في كثير من خصائصهما التوزيعية. من هاته الخصائص، أنه يمكن أن يردا شجريا في سياق مصدرى. فمثلا، يمكن أن يرد «الفاعل المقدم»، في مجال الاستفهام كما في (26) :

(26) أرجل جاء أم امرأة ؟

ونفس الشيء ينطبق على الموضع الذي يمكن أن يرد في مجال الاستفهام والشرط كذلك، بافتراض أن أداة الشرط تولد في نفس الموقع الذي تولد فيه أداة الاستفهام، أي في رأس المركب المصدرى. ونمثل لهذا بالأمثلة الآتية (25)

(27) أ. أهدت تزوجتها ؟

ب. هل الأخبار سمعتها ؟

- في موقع المفعول كما في (أ)، فإن المركب الاسمي يكون دالا على الخصوص أو التعريف، وفي حالة عدم تحقق نصب حرفيا، فإن المركب الاسمي المفعول لا يمكن أن يكون إلا نكرة محضة كما في (ب) :

(أ) Ali bir Kitab-i ald-i

اشترى نصب - كتاب واحد علي

«اشترى علي كتابا»

Ali bir Kitap ald-i

«اشترى علي كتابا»

يجب «الكتاب» في (أ) على كتاب معين اشتراه علي. في حين أنه في (ب) يحمل على أي كتاب يحمل خاصية الكتاب دون أن يكون المقصود كتابا بعينه.

(25) الأمثلة الموجودة في (27) و(28) مماثلة لما يوجد في «شرح ابن عقيل» في باب الاشتغال،

ص.ص. 516 - 532. أمثلة ابن عقيل هي كالآتي : أزيداً ضربته [ج 1؛ ص 526]،

هل زيدا أكرمه [ج 1، ص 520]، إن زيدا أكرمه أكرمك [ج 1، ص 520].

في تحليل ابن عقيل، يختلف المثال (27أ) عن (27ب) في أن الاسم المنفرد بعد «هل»

لا يجوز فيه إلا النصب باعتبار أن «هل» تختص بدخولها على الفعل والفعل يعمل النصب

في المفعول. أما في (27أ) فإن الرفع ممكن بعد المنزلة لأن الاسم يرد بعدها، ولكن الراجع

النصب؛ لأنه يغلب مجيء الفعل بعدها. ولن أهم هنا بمشكل إعراب النصب الذي يحمله

الموضع في بعض الحالات، وأكتفي بالإحالة على بعض الحلول المقترحة التي نجدها في القاسي

الفهري (1985).

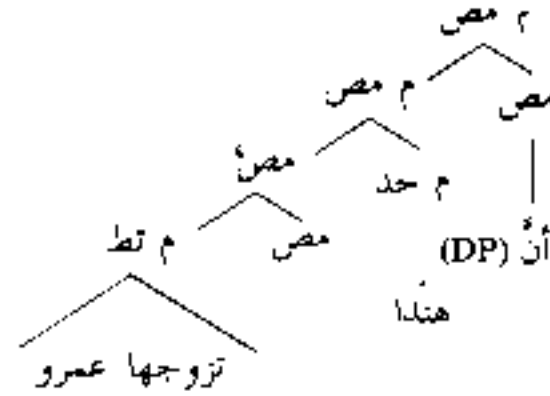
(28) إنَّ هندا تزوجتها فأكرمها.

ويرد كذلك «الفاعل المقدم» والموضع بعد المصدرى مندمجين في سياق فعل يتعدى إلى مركب مصدرى كما في (29):

(29) أ. ظننت أن الأولاد جاؤوا البارحة
ب. ظننت أن هندا تزوجها عمرو

بالنظر إلى البنية (3) التي يوجد فيها الموضع في مخصص المصدرى فإن الجمل الواردة في (27) – (29) تطرح مشكلا أمام هذا التحليل بحيث إن الموضع فيها يظهر إلى يسار المصدرى مما يوحي أن مخصصه فارغ. فما هو موقع الموضع في هذه الجمل؟ لتجاوز هذا المشكل افترض وجود مصدرى تكراري على طريقة لارسن (Larsonian CP recursion). وفي إطار هذا الافتراض، فإن الموضع يولد في المركب المصدرى الأسفل كما يوضح ذلك التمثيل الآتي: (26)

(30)



وهناك خاصية بنيوية أخرى يتميز بها الموضع، والبنيات المفككة بشكل عام، وهي عدم احترام القيود المحلية، لذلك نجد الموضع يرد خارج بعض المجالات الجزيرية مثل الاستفهام كما في:

(31) أ. هند هل كلمتها؟

ب. زيد ألقيته؟

(26) أتبنى هذا الافتراض تبعاً لعدة أعمال أذكر منها وطنبي (1992) Watanabe.

وتقدم العربية الفصحى بنى أخرى تبين أن «الفاعل المقدم»، يسلك نفس سلوك
الموضع التوزيعي، فإرد نأار الأستفهام كما في :

(32) أ. الأولاد هل أأرأوا ؟

ب. الأولاد أأرأوا ؟

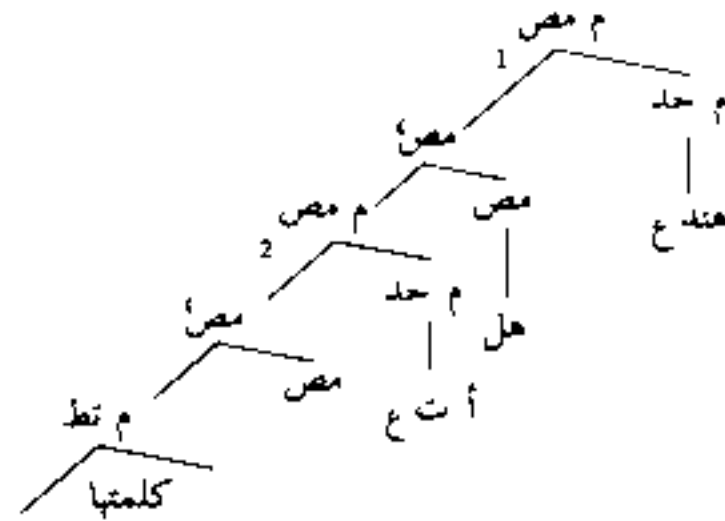
وأمائل كذلك «الفاعل المقدم» الموضع في أنهما معا يملآن في موقع يسبق أداة
المشروط كما يبرز ذلك المثالين الآتين :

(33) أ. الأولاد إن يأرأوا أأرأ

ب. الرأل إن لأفته فأأرمة

فورود المركبات الاسمية المتقدمة قبل الأدوات المصدرية الواردة في الأمل (31)
(33) بين أن «الفاعل المقدم» والموضع يملآن نفس الموقع البنيوي الذي هو
مخصص المصدرى لأمخصص التطابق. لكن هناك مشكل تمثيلي تطرحه البنى الواردة
في (31) — (33) بالنسبة إلى الأليل الوارد في (30). فما أوحى به المعطيات
المذكورة هو أن الموضع يملأ شأريا المصدرى وليس العكس. للأروأ من هذا
المشكل، أفترض، تبعاً للرحالي (1995)، أن المصدرى في هذه الأمل مولد في
مكانه الأصلي في أعلى مصدرى، وأن الموضع في الأمل (31) — (33) منتقل
إلى مخصص المصدرى الأعلى :

(34)



لكن ماهو مسوغ هذا النقل ؟ ففي إطار البرنامج الأدنى لم يعد هناك مجال للعمليات الاختيارية داخل النحو بالنظر إلى مبادئ الاقتصاد. فنقل المركبات أصبح مرتبطاً بفحص السمات (feature checking) الصرفية، منها الإعراب والتطابق. وواضح أن مخصص المصدرى 1 ليس مكاناً لفحص الإعراب، لأن الموضوع يحمل إعراب التجرد، كما أنه ليس مكاناً لفحص التطابق لأنه لا تطابق بين أداة الاستفهام ومخصصها. فواضح أن النقل يخرق مبدأ الحل الأخير (Principle of Last Resort) الذي يمنع النقل إن لم تكن هناك حاجة لفحص سمة صرفية. يمكن تجاوز هذا المشكل بافتراض، تبعاً لزوبيربطا (1994) وشومسكي (1994)، أن هناك سمات تطريزية (prosodic features) تجعل النقل ممكناً في الصورة الصوتية.⁽²⁷⁾ وبناء على هذا، فإن صعود المركب الاسمي في (34) يصبح مسوغاً بموجب احتياجه إلى فحص سمة تطريزية موجودة في المصدرى. وهذه السمة اختيارية، فعندما لا توجد، فإن الموضوع لا يضطر إلى الصعود لفحصها بموجب مبدأ الحل الأخير. وفي هذا التحليل، ليس النقل هو الاختياري، بل السمات هي التي تعد اختيارية. وأميز في الرحالي (1995) بين نوعين من السمات : سمات اختيارية مثل [بؤرة]، [موضع] و[خفق]، وبين سمات إجبارية مثل [شخص عدد] [إعراب] و [+ م] (WH) .

وفي هذا الإطار، فإن النحو لا يسمح بالعمليات الاختيارية لكنه يسمح بالسمات الاختيارية التي يتم فحصها في حالة وجودها، وفي هذه الحالة لن يكون هناك خرق لأي مبدأ من مبادئ النحو.⁽²⁸⁾

(27) تميز زوبيربطا (1994) بين نوعين من النقل : النقل التطريزي وتسميه (P. movement) والنقل الصرفي وتسميه (M. movement). ومن خصائص النوع الأول أنه يخرق مبدأ الملجأ الأخير ويخرق كذلك مبدأ الجشع (Greed) الذي مفاده أن المقولات تنتقل فقط لفحص سماتها الصرفية الخاصة بها ولا يمكنها أن تنتقل لأجل أن مقولة أخرى تحتاج إلى فحص سماتها. فالنقل بهذا المعنى أناني وتخيل. انظر شومسكي (1994) فيما يخص الصيغة القوية لمبدأ الجشع.

(28) اعتبر أن مشكل المثال وزيد متى حضر الذي طرحه الفاسي القهري في مراجعته هذا البحث، يختلف عن المشكل المطروح في الجمل (31) — (33). فالموضع في هذه الحالة لا يمكنه أن ينتقل من مخصص المصدرى 2 في البنية (34)، لأن هذا المكان مخصص بالسمة (+ م) التي تعد سمة إجبارية تحتاج إلى أن تفحص. وإلا فإن مآل البنية المشتقة السقوط (crash). وعليه، —

إن التماثلات التوزيعية القائمة بين الموضع و«الفاعل المقدم» في البنى (26) — (33) تجعلنا نخلص إلى أنه لا يوجد ما يدعم التمييز بين المكونين المذكورين. وعليه، فإن ما يمكن أن يعدُّ فاعلاً مقديماً، هو أيضاً موضع. ويتميز الموضع، من خلال ما تقدم، بالخصائص الآتية :

(36) أ. يولد في مخصص المصدرى،

ب. يولد في موقع غير موضوع،

ج. يربط بضمير داخل الجملة التي يتقدمها،

د. ويأخذ إعراب الرفع في حالة غياب عامل بنوي.

4 — إعراب الموضع وإعراب الفاعل

إن تفحص الأسبقة البنوية التي قدمناها في الفقرة السابقة، يبين أن الموضع يحمل إعراب الرفع سواء أكان يربط موقع الفاعل أم موقع المفعول كما في (31) و(32) تباعاً. والرفع الذي يحمله الموضع هو إعراب التجرد ؛ أي، إنه إعراب لا يسند إليه بموجب عامل بنوي. إنه كما يسميه الفاسي الفهري (1993) إعراب الملجأ الأخير الذي يسند إلى المركبات الاسمية لتفادي المصفاة الإعرابية. والذي يؤكد أن إعراب الرفع الذي يحمله الموضع إعراب تجرد هو زواله بمجرد دخول عامل بنوي معين مثل «إن» في الجملتين الآتيتين :

(37) أ. إن النساء يفضين بسرعة

ب. إن هذا يعرفها الجميع

فلو افترضنا أن «النساء» فاعل، كما يذهب إلى ذلك الفاسي الفهري (1993)، يأخذ إعراب الرفع في مخصص الزمن ثم يصعد لتسويغ (أو فحص) التطابق الغني في مخصص التطابق، فإن هذا الفاعل سيصبح في مجال «إن» الإعرابي، وبذلك سيأخذ النصب أيضاً. من هنا، سيصبح الاسم المتقدم حاملاً لإعرابين مختلفين،

- فإن المركب الاستفهامي هو الذي يصعد إلى مخصص المصدرى 2 لفحص سمته الإيجابية. ومعلوم أن النسبة (+ موضع) اختيارية، لذلك سيتم إدراجها داخل المصدرى 1 أثناء اشتقاق الجملة. فهناك إذن نوع من التوزيع التكاملي بين الموضع والمركبات الاستفهامية، وذلك راجع إلى اختلاف سمتهما فيما يخص الإيجابية والاختيارية.

وهي حالة تمنعها النظرية الإعرابية، لأنها ستسقطنا في سياق تنازع إعرابي (conflict Case) بين عاملين بنيويين مختلفين، المصدرية والزمن، يتنازعان نفس المكون «النساء»؛ الزمن هنا باعتبار أن «النساء» مربوط بأثره في مخصص الزمن. فإذاً، يبقى الحل الملائم هو افتراض أن النساء في (37) موضع مولد أصلاً في مخصص المصدرية ويحمل إعراباً بنيوياً واحداً هو إعراب النصب.

تدعم الخصائص الإعرابية للاسمين المتقدمين في (37) افتراض موضعية «الفاعل المقدم»، خاصة وأن هذا الأخير لا يملك خاصية عامة في اللغات التي يتقدم فيها الفاعل في الرتبة فاف (مف) وهي أن الفاعل يأخذ إعرابه البنيوي في مخصص الصرفية عبر علاقة التطابق مخصص — رأس (Spec-Head Agreement) حيث لا يكون عرضة للعوامل الخارجية خلافاً لما هو حاصل في (37.أ). ويلزم عن هذا أن الفاعل في العربية لا ينتقل إلى مخصص التطابق، بل إنه ينتقل من داخل المركب الفعلي ليستقر في مخصص الزمن حيث يأخذ إعراب الرفع من الزمن حسب اقتراح الفاسي الفهري (1987). وعليه، فلا داعي لأن ينتقل الفاعل إلى مخصص التطابق باحثاً عن إعرابه في التركيب الخفي ((covert syntax)، أي في الصورة المنطقية، تماثل العربية لغات أخرى يستند فيها الرفع أو يُخصص في مخطط التطابق بناءً على أن الرفع يسوغ كلياً في جميع اللغات بواسطة العلاقة الشجرية تطابق مخصص — رأس.⁽²⁹⁾ إن غياب الداعي إلى مثل هذا الافتراض يرجع إلى سببين. يرتبط أولهما بطبيعة الصرفية في العربية، ويرتبط ثانيهما بموقع الفاعل المحوري في العربية وفي بعض اللغات الآسيوية المماثلة لها في الرتبة فاف (20).

لنبدأ بطبيعة الصرفية في العربية ونقارنها بالصرفية في لغة مثل الإنجليزية. ففي هذه الأخيرة، يأخذ الفاعل إعرابه في مخصص الصرفية في التركيب الظاهر (overt syntax)⁽³⁰⁾ على الرغم من أن النموذج الصرفي (inflection paradigme)

(29) انظر في هذا شومسكي (1992) الذي يعمم افتراض فحص الإعراب (Case checking) داخل العلاقة تطابق مخصص — رأس على إعراب النصب، فيذهب إلى أن المفعول يأخذ إعرابه في مخصص تطابق المفعول، أما الفاعل فيأخذ إعراب الرفع في مخصص تطابق الفاعل.

(30) أقدم في الرحاوي (1995) تحليلاً مختلفاً عن المقدم هنا، بحيث اعتبر أن تطابق الفاعل في العربية ضعيف لذلك لا يسمح بصعود الفاعل إلى مخصصه. وفي هذا الإطار هناك تمييز لمفهوم القوة =

الإنجليزي فقير، يضم لاصقة واحدة في الزمن الحاضر (present) هي «s» الدالة على الشخص 3 المفرد، ولا يضم شيئا في الزمن الماضي (past tense). أما إذا تأملنا النموذج الصرفي العربي، فإننا نجد أن الصرفة فيه قوية بما يكفي لتكون ظاهرة. ففي الزمن الحاضر مثلا، تخصص الصرفة، خلافا للإنجليزية، بسمتين هما: الشخص والجنس كما تبرز ذلك الجملتان الآتيتان:

(38) أ. دخلت هند

ب. دخل الرجل

وسمما الشخص والجنس أهم من العدد، لأنهما عنصران أساسيان في تحديد إحالية الصرفة. فقوة الصرفة في العربية ترشحها، إذن، أكثر من الإنجليزية، لأن يتم عبرها إسناد الإعراب (أو فحصه) في التركيب الظاهر لا الخفي، داخل مخصص الزمن، وبذلك لا يصعد الفاعل إلى مخصص التطابق في الصورة المنطقية لأخذ الإعراب.

السبب الثاني الذي يدعم افتراض إسناد الرفع في مخصص المركب الفعلي في العربية تقدمه بعض اللغات الآسيوية. فقد بين كيرودا (Kuroda 1988) أن الفواعل في اليابانية يمكن أن تظل في مكانها داخل المركب الفعلي، وقد بينت كذلك كيل فويل وأخريات (Guilfoyle et als 1992) من خلال دراستهن لبعض اللغات الآسيوية ذات الرتبة ف فا كالمغاشية والباهاسا والسيوانو والطاكلوك، أن الفاعل المحوري لا يمكنه أن ينتقل في بعض الأحيان إلى مخصص الصرفة، لأن هذا الموقع يكون هدفا للموضع الذي ينتقل إليه ليأخذ إعرابه عبر علاقة التطابق مخصص — رأس في المركب الصرفي. وللمثيل هذه الحالة، نورد الجملة (39) المأخوذة من المغاشية: (31)

Sasa-na (sasá) ny zazavavy amin'ny savony ny lamba (39)

ملايس ال — صابون ال — ب بنت ال صرفة ال —

حرفيا: غُسلت الملابس بالصابون من قبل البنت

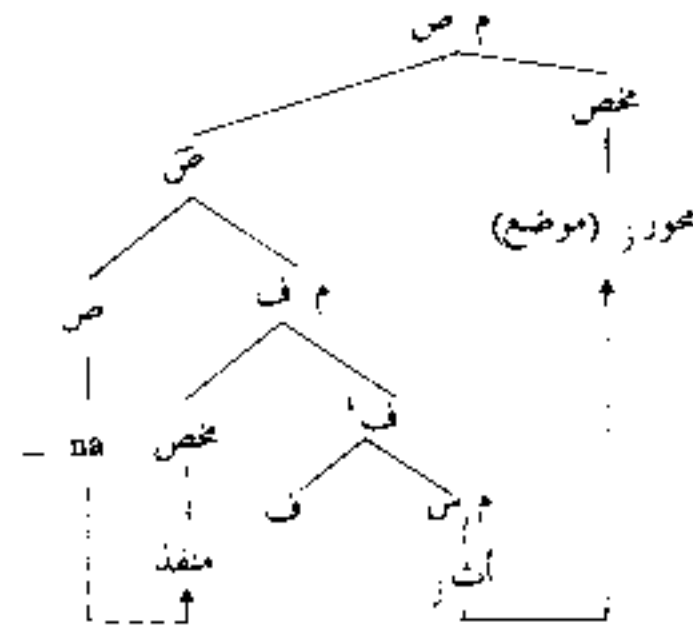
= والضعف من مفهومي الغنى والفقير الصرفيين. فقد تكون انصرفية قوية وتوجب الفحص حتى وإن كانت ضعيفة صرفا والعكس صحيح.

(31) يشر الاسم المكتوب بأحرف غليظة إلى المنفذ، ويشير الاسم انوضوع شخه خط إلى

المحور — الموضع (theme-topic)

وتأخذ الجملة (39) التمثيل الشجري الآتي: (32)

(40)



تضم الجملة (39) فاعلين: فاعل محوري يوجد في مخصص المركب الفعلي ويأخذ دور المنفذ، وآخر موضع يحمل دور المحور. يأخذ الأول إعرابه من الصرفة «-na» في مكان مخصص المركب الفعلي في (40)، أما الثاني الذي يوجد تحت إسقاط ف'، فلا يمكنه أن يأخذ إعرابه من الفعل، لأن هذا الأخير لا يمكنه أن يسند إعرابه إلا إذا التصقت به صرفية سابقة (prefix) تأخذ الصورة «-an» وتولد تحت ف في (40)، لذلك فإن الموضع يضطر للصعود إلى مخصص ص ليأخذ إعرابه عبر العلاقة تطابق مخصص - رأس، ويؤكد هذا التحليل شيئين أساسيين: أولهما أن الفاعل المحوري لا يمكن أن يأخذ إعرابه إلا داخل مخصص المركب الفعلي، ولذلك يمكنه في مكانه، وثانيهما أن مخصص ص يمكن أن يشغله الموضع الذي يسلك في (40) سلوكاً بنيوياً مماثلاً للفاعل حيث يبحث عن إعرابه عبر تطابق الرأس والمخصص. ويتضح من هذا التحليل كذلك أن صعود الفاعل المحوري للبحث عن إعرابه في مخصص الصرفة لا يبدو مسألة كلية، خاصة إذا كان هذا الموقع مشغولاً بمكون آخر مثل الموضع في (40).

بناء على ما سبق، يتبين أن صعود الفاعل إلى مخصص الصرفة (أو الزمن داخلها)

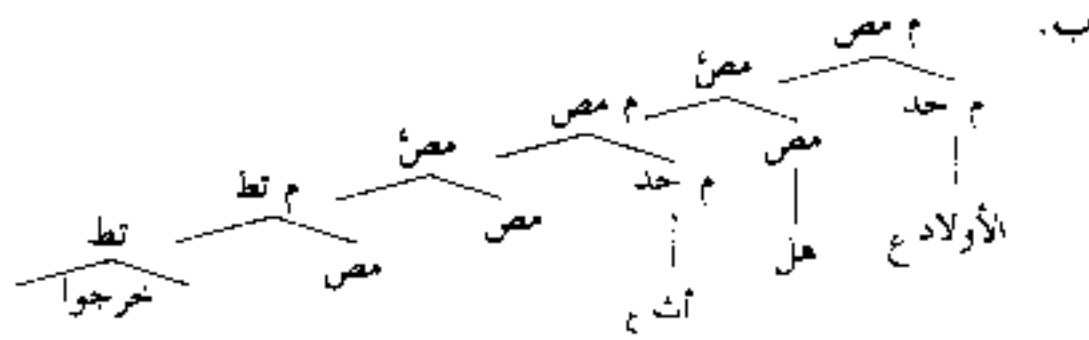
(32) للحصول على الترتيب ف فا في الملتصقة، يصعد الفعل في البنية السطحية إلى الصرفة بشكل مماثل لما يحدث في العربية.

ليس مسألة كلية، ولذلك، ليس من الضروري أن يصعد الفاعل في العربية، خاصة إذا علمنا أن الحالات الاعتيادية لنقل المركبات الإسمية تكون إما للبحث عن الإعراب أو التبشير (focalisation)، كما في حالة نقل المفعول إلى مكان قبل الفعل، وهما حالتان لا يضطر إليهما الفاعل في العربية، لأنه يمكن أن يأخذ الرفع في مكانه داخل المركب الفعلي، كما أن وجوده بعد الفعل، حتى وإن صعد، يبعد عنه القيام بوظيفة التبشير التي تقتضي أن يكون الفعل في حيز العنصر المبأر لا العكس. وإذا صح هذا التحليل، فإن الاسم المتقدم في البنى المماثلة لـ (37) لا يمكن أن يكون منقولاً من مخصص المركب الفعلي لأنه سيحمل معه إعراب الرفع الذي سيتنازع مع إعراب النصب الذي يأخذه عن المصدرى. وحتى لو سلمنا بأن الرفع لا يسند إلى الفاعل في مخصص المركب الفعلي في جملة مثل (8) التي نعيدها هنا في (41) :

(41) بقرة تكلمت

فإنه لا يوجد مبرر لنقل الفاعل إلى مكان قبل الفعل لا لأخذ الإعراب ولكن فقط لمراقبة التطابق. في حين أن التطابق، والتطابق القوي على الخصوص، لا يتطلب بالضرورة مركباً إسمياً معجمياً في مخصصه. يتضح هذا في جملة مثل (32.أ) التي نعيدها هنا في (42.أ) حيث تأخذ التمثيل (42.ب) :

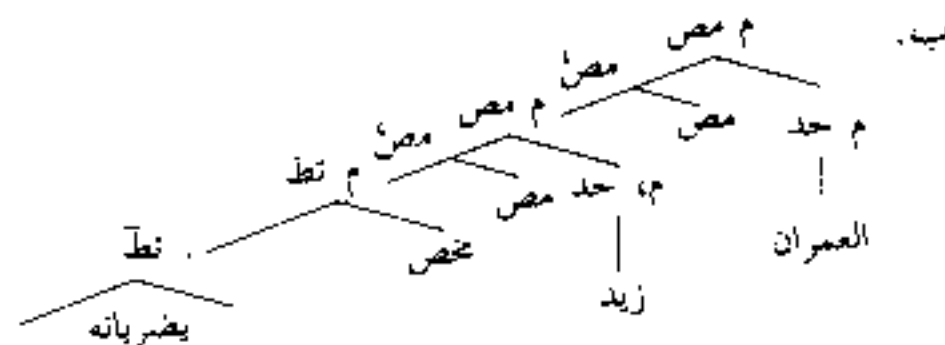
(42) أ. الأولاد هل خرجوا ؟



فالمركب الاسمي «الأولاد» الذي يراقب تطابق الفاعل يوجد في مخصص المصدرى لا في مخصص التطابق، فنحن إذن أمام تطابق على مسافة «بعيدة» وليس أمام علاقة محلية مثل علاقة تطابق مخصص رأس. ونجد عند النحاة العرب القدماء بعض البنى

التي تعزز إمكان حصول التطابق الغني على مسافة بعيدة كما يتجلى ذلك في (43.أ) التي يوجد المراقب فيها في مكان ملحق بالمركب التطابقي،⁽³³⁾ كما يبرز ذلك التمثيل (43 ب) :

(43) أ. العمران زيد يضربانه



وإذا كان للتحليلين المقدمين في (42 ب) و (43 ب) انعكاس على تحديد مكان الموضع الذي يربط موقع الفاعل، فلا يبدو لهما تأثير في المقياس التطابقي المعدل الذي يصوغه الفاسي الفهري (1993 : ص. 49) كآلآتي :

(44) المقياس المحوري (المعدل)

أ. لايسوّغ التطابق المخصص (specified) إلا بواسطة

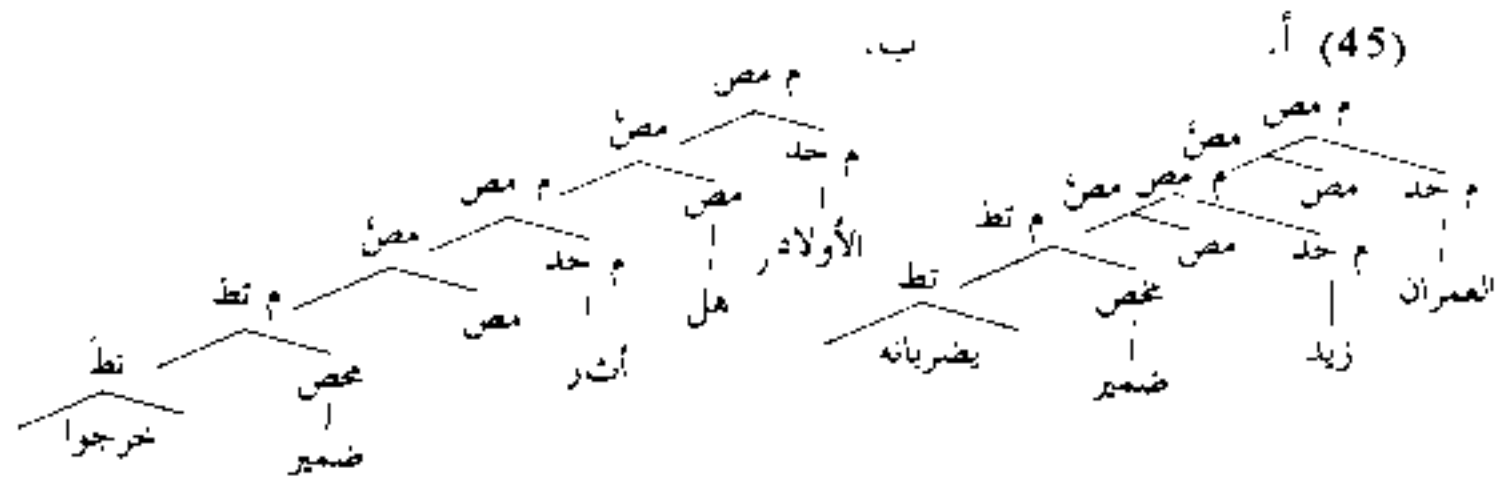
(I) مركب إسمي محيل في مخصّصه أو

(II) سلسلة محلية أحد أطرافها في مخصص التطابق

ب. يُسوِّغ مركب إسمي محيل في مخصص التطابق بواسطة التطابق الغني

فالذي بينه التمثيلان (42 ب) و (43 ب) هو أن العربية الفصحى تملك فقط الاختيار (II) في (44) لتسويغ التطابق ومعنى هذا أن الذي يسوِّغ التطابق الغني في (42 ب) و (43 ب) هو وجود سلسلة مكونة من المركب الاسمي الموجود في أعلى الشجرة والضمير المهم الفارغ الموجود في مخصص التطابق، كما يبرز ذلك التمثيلان الموجودان في (45) :

(33) انظر في هذا كتاب الأصول في النحو لابن السراج.



وتصبح العربية الفصحى في هذه الحالة مماثلة للعربية المغربية التي يسوغ فيها التطابق الغني في الرتبة فاف بواسطة سلسلة مكونة من ضمير مبهم فارغ ومركب إسمي إحالي. ويوضح هذه الحالة المثالين الآتيين :

(46) أ. تفرقبو السطولا

ب. تكلموا الكلايط

والفرق البسيط الذي يميز العربية الفصحى من المغربية، في هذه الحالة، يكمن فقط في رتبة العناصر المكونة للسلسلة. ففي الفصحى نجد رأس السلسلة مكوناً من مركب إسمي إحالي وقدمها مكوناً من ضمير مبهم، في حين أننا نجد في العربية المغربية في (46) عكس هذا الترتيب.

نخلص في نهاية هذا البحث إلى أن تركيب العربية لا يميز بين الموضع والفاعل المقدم. وذلك بناء على الخصائص الإحالية والتوزيعية والإعرابية المتماثلة التي توجد بين هذين المكونين. وعليه، فالعربية الفصحى تملك رتبة واحدة هي فاف (مف)، وبذلك فإنها لا تعرف صعود الفاعل إلى مخصص التطابق. وما يبدو فاعلاً مقديماً في الرتبة فاف (مف) هو موضع مولد في مكانه في الأساس حيث يحمل إعراب التجرد؛ أما إعراب الرفع البنيوي، فيأخذ الفاعل في مخصص المركب الفعلي، مثله في ذلك مثل الفاعل في بعض اللغات الآسيوية ذات الرتبة فاف (مف). ومن نتائج هذا البحث كذلك أن العربية تملك اختياراً واحداً لتسوية التطابق الغني، وذلك بواسطة وجود ضمير مبهم في مخصص التطابق مربوط بمركب إسمي إحالي في مخصص المركب المصدرية الذي يعلوه.

المراجع

- ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل : الأصول في النحو، تحقيق، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.
- ابن عقيل بهاء الدين عبد الله : شرح ألفية ابن مالك، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1964.
- غالم محمد، (1987) : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، البيضاء.
- الفاسي الفهري عبد القادر، (1985) : اشكال الرتبة وباب الاشتغال، تكامل المعرفة، عدد 9.
- الفاسي الفهري عبد القادر، (1990) : البناء الموازي، دار توبقال للنشر، البيضاء.

- Allwood, J., L. Anderson, and O. Dahl (1977) *Logic in Linguistics*, Cambridge University press.
- Ayyoub, G. (1981) «Structure de la phrase en arabe», Thèse de 3^e cycle, Paris VIII - Vincenne.
- Chomsky, N. (1992) «A Minimalist Program for Linguistic Theory», *MIT Occasional Papers in Linguistics 1*, Cambridge, Mass.
- Chomsky, N. (1994) «Bare Phrase Structure», *MIT Occasional Papers in Linguistics 5*, Cambridge, Mass.
- Demirdache, H. (1989) «Nominative NPs in Modern Standard Arabic», ms., MIT.
- Diesing, M. (1992) *Indefinites*, Cambridge, Mass.
- Emonds, J. (1991) «Subcategorisation and Syntax - Based Theta Role Assignment», *Natural language and Linguistic Theory*, 8 : 3, 369 - 430.
- Enç, M. (1991) «The Semantics of Specificity», *Linguistic Inquiry* 22, 1, 25.
- Fassi Fehri, A. (1981) *Linguistique arabe : forme et interprétation*, Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat.
- Fassi Fehri, A. (1987) «Case, Inflection, VS Word Order, and X Theory»,

Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco, Okad Publications.

- Fassi Fehri, A. (1993) *Issues in the Structure of Arabic Clause and Words*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, the Netherlands.
- Fauconnier, G. (1984) *Espace mentaux*, Editions de Minuit, Paris.
- Galmiche, M. (1983) «Les ambiguïtés référentielles ou les pièges de la référence» *Langue française*, 57, 60 – 86.
- Guilfoyle, E.H. Hung, and L. Travis (1992) «Spec of IP. and Spec of VP : two subjects in Austronesian Languages». *Natural language and Linguistic Theory*, 10 : 3, 375 - 314.
- Heim, I. (1982). «The Semantics of definite and Indefinite Noun Phrases» Ph. D. dissertation, University of Massachusetts, Amherst.
- Jackendoff, R. (1983) *Semantics and Cognition*, Cambridge, MIT Press.
- Jackendoff, R. (1990) *Semantic Structures*, Cambridge, MIT Press.
- Kamp, J.A.W. (1981) «A Theory of Truth and Semantic Representation», In J. Groenendijk, T. Janssen, and M. Stokhof (eds). *Formal Methods in the Study of Language*, 277 - 321, Amsterdam : Mathematical Center.
- Koopman, H. and D. Sportiche (1988) «Subjects», *ms.*, UCLA.
- Kuroda, S. Y. (1988). *Whether we Agree or Not : A Comparative Syntax of English and Japanese»* *Linguisticae Investigaciones* 12, 103 - 122.
- Lyons, J. (1986) *Semantics*, Vol I, Cambridge University press.
- Pesetsky, D. (1987) «WH-in-Situ : Movement and Unselective Binding», In E. Reuland and A. ter Meulen (ed.) *The Representation of (In) definiteness*, 98 - 129 Cambridge, Mass., MIT press.
- Quine, W.V.O. (1960) *Word and Object*. Cambridge, MIT press.
- Rahhali, M. (1995). «The Position of the Subject in Standard Arabic», *ms.*, University of Amsterdam.
- Watnabe, A. (1992) «Larssonian CP Recursion, Factive Complement and Selection» *NELS*, 23, 523 - 537.
- Zubizarreta, M.L. (1994) «Words Order, Prosody, and Focus», Paper presented at the Conference of the University of Utrecht on «Going on Romance».

الزيادة في الفعل الثلاثي

نموذج أفعل

عبد النور الحضري

كلية الآداب بالقيظرة

تفرز اللغة مظاهر تأليفية بين العناصر الصغرى التي تبنى بها الكلمات في العربية، وبين الكلمات لبناء المركبات والجمل. وفي مجال بناء الكلمات، نعالج صيغة «أفعل» مع مراعاة دور الهمزة في بناء هذه الكلمة صرفياً، ودورها في الزيادة والنقصان على المستوى التركيبي، والآثار المترتبة عن زيادتها على المستوى الدلالي.

1 - محددات صرفية :

ذكر النحاة والصرفيون بشأن صيغة «أفعل» (الصورة IV) صنفين من الأفعال : صنف عده الأستراباذي وابن جنبي وغيرهما ضمن الثلاثي المزيد، وقد جاء على زنة الرباعي، «كأسلم» و «أخرج»، وصنف ورد أصلاً مزيداً، «كأمسى» و «أصبح» و «أعرق». وعده ابن الأثير الصنف الأخير صنفاً رباعياً لازياداً فيه. وهو الصنف الذي ذكره طه هاشم شلاش ضمن الثلاثي الذي لا يرد إلا مزيداً، لأنه مأخوذ سماعاً عن القبائل⁽¹⁾.

ولكي يصح اشتقاق كلمة من أخرى يجب أن تتوفر العناصر الثلاثة الآتية :

(i) وجود نفس عدد الحروف.

(ii) مراعاة رتبة الحروف.

(iii) وجود معنى مشترك.

(1) أوزان الفعل ومعانيها، ج. 2، ص 255.

ويعني هذا أن الكلمة في مستواها الصرفي تمثل كلاً يعزى إلى جذر الكلمة. فالقول على «أصبح» و «أعرق» و «أمصره» إنها ضمن الرباعي — بغض النظر عن الزائدة الملتصقة بها — هو قول يسوي بينها وبين الرباعي ذي أربعة سواكن أصول. وهي السواكن التي لا تقبل أن توسع بواسطة الهمزة.

1.1 — بناء الكلمة المزيدة :

يقوم مجال الصرفة على دراسة بنية الكلمات، ويهتم بالتعالقات بين الكلمات كجزء من معرفة المتكلم باللغة، فيصف المكون الصرفي كيف تبنى الكلمة انطلاقاً من وحدات صغيرة تدعى اللواصق، وهي على نوعين : لواصق اشتقاقية ولواصق تصريفية⁽²⁾. ويندمج النوعان في الكلمة لتوفر اللغات على عدد من السيرورات يندمج فيها الصرفي بما هو تركيب⁽³⁾. ومراعاة لهذا التفاعل، اقترح بيكر (Backer) (1985) مبدأ المرآة (The mirror principle) وصاغه كالتالي⁽⁴⁾:

«يجب أن تعكس الاشتقاقات الصرفية الاشتقاقات التركيبية بكيفية مباشرة (والعكس صحيح)».

واستحضر في هذا السياق أسس النظرية الصرفية كما وردت في عمل الأستاذ الفاسي الفهري (1990). تحدد النظرية الصرفية ثلاث مجموعات من الذوات⁽⁵⁾:

أ — مجموعة من الذوات أو الموضوعات الصرفية، وهي الجذور والجدوع واللواصق.

ب — مجموعة قواعد تؤلف بين الموضوعات الصرفية.

(2) يعتبر عمل أندرسون (1985) من الأعمال التي تدافع عن فكرة التمييز بين النوعين من اللواصق. ويرجع ذلك إلى أن الطبقة التصريفية وثيقة العلة بالتركيب. ومن الملاحظات التي يقدمها أن اللواصق التصريفية كالجمع ترد دائماً بين اللواصق الاشتقاقية في الإنجليزية. وهناك دراسات لاتقيم تمييزاً بين النوعين (انظر عمل ولجز ودي شويلو (1987)، ص. 69.

(3) انظر معالجة الفاسي الفهري (1988) لبناء لغير الفاعل.

(4) بيكر (1985)، ص. 375.

(5) الفاسي الفهري (1990)، ص. 38.

ج - أبجدية لأجزاء الكلام هي [س] و [ف] تمكن من وسم الكلمات مقولياً. وهذا الوسم المقولي هو ما يمثل الصلة بين الصرف والتركيب.

ما هو، إذن، الوضع الصرفي لـ «أفعل» كمقولة فعلية في العربية؟ وما هي الصورة المعجمية التي تمثل هذه المقولة؟

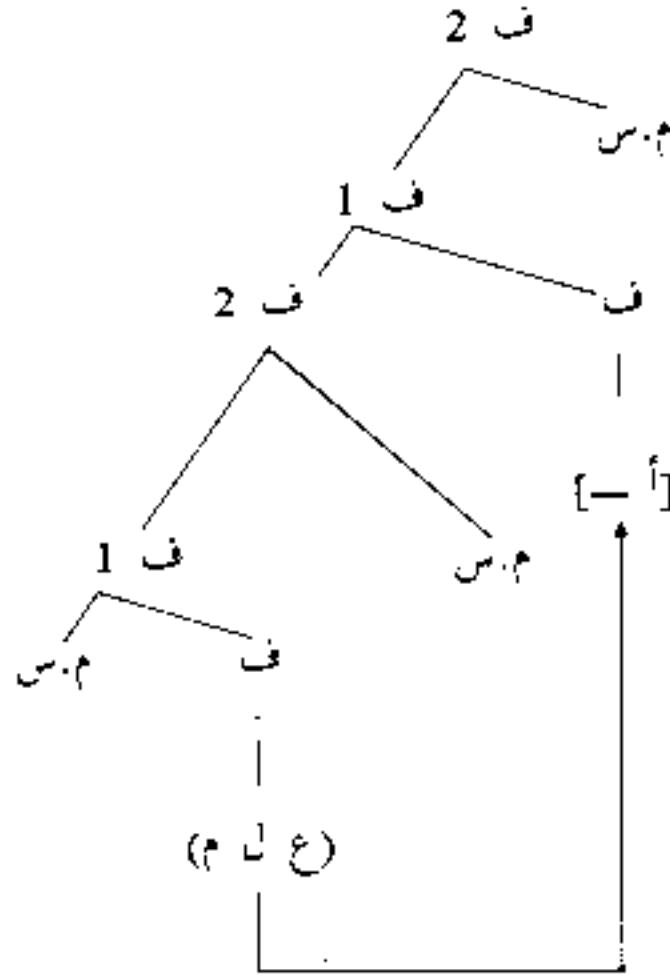
من المعلوم أن الجذع في لغة كالانجليزية لا يتوفر على عناصر صرفية إضافية، وهو الموضوع الصرفي الذي تشتق منه كلمات أخرى. أما الجذع في العربية فيكون متصرفاً ويتضمن الزمن (tense) والجهة (Aspect) والبناء (voice)⁽⁶⁾. وعلاوة على هذا، تمثل فرضية الجذر في العربية المرحلة الذرية التي تعتمد على قواعد تكوين الكلمات. إن الكلمة في العربية تبدأ في المعجم عبارة عن جذر، ثم يخضع الجذر للتوسيع بالقاعدة «أنقل أ» التي تطبق في المعجم، وتدخّل الكلمة إلى التركيب عن طريق هذا الالتصاق، إذ تلمس العلاقة المعنوية من جهة اللفظ انطلاقاً من الجذر (ع ل م) بين «علم» و «أعلم»، ومن الجذر (م ص ر) بين «مصر» و «أمصر»، ومن الجذر (ب ع ض) بين «بعوض» و «أبعض». فقبل أن تكون هذه الجذور جذوراً فعلية أو اسمية توجد كجذور غير مخصصة في المعجم تقبل أن تشتق منها أسماء وصفات وأفعالاً. والمبدأ الأساسي الذي يضبط سلامة تكوين هذه الكلمة يفيد أن الكلمة المزيدة موضوع متألف من عنصرين اثنين:

(1) جذر ————— نص
جذر

وتعمل القاعدة المعجمية «أنقل أ» على ربط العنصر «نص» بالعنصر «جذر». وهي عملية توضحها البنية التالية:

(6) انظر الفاسي الغهري (1990)، ص. 39.

(2)



وترصد هذه العملية بناء «أفعل» من جذر معجمي غير مخصص، حيث ينتقل الجذر (ع ل م) ليلتصق في البنية المعجمية للاصقة وفقا لقيود النقل التي يخضع لها التركيب، لأن التركيب لا يسمح بأن تظل دون ربط، ولأن اللواصق لا ترد إلا مربوطة⁽⁷⁾.

وبعد عملية النقل، تسند اللاصقة إلى الجذر خصائصه الفعلية. ويتيح هذا التصور كشف الطابع الابداعي للغة بيناء كلمات جديدة تربط بنفس الجذر. وتعوض اللاصقة صرفيا محمولات مثل «جعل» في «جعلته يخرج» و «صار» في «صار بطيئا» و «صارت الأرض عاشيا» و «صار منجدا» و «صاروا عشرة» و «صار مصبحا» الخ. ولا تعوض اسما ولا يمكن أن تؤول اسما منصقا بالفعل فيما عثرنا عليه من معطيات أثناء الجرد، فهي دائما «تل ولا تلتبس بين مقولتي الفعل

(7) انظر سلكرك (1982) والفاسي الفهري (1990).

والاسم. وتعتبر القاعدة (1) عملية لتحويل الجذور، وهي جذور أقل طولاً من الكلمة التي تنحرفها الزيادة. وتشمل هذه الملاحظة باقي اللواحق التي تختلف من حيث ادراجها في الجذر، فمنها ما يدرج قبل فاء الفعل «كأفعل» و «انفعل» و «تفعل» و «استفعل»، الخ، ومنها ما يدرج بعد فاء الفعل كالألف في «فاعل» والتضعيف في «فعل» والتاء في «افتعل».

وإذا أمكن للتركيب أن يعيد ترتيب مكوناته دون أن يقع تغيير شامل في المعنى، فإن المسألة تختلف بالنسبة للصرفيات في مجال الصرف، فالهمزة لا يمكن لأية قاعدة صرفية أن تجعل منها لاصقة حشووية، فتقول «علام» أو «علماء» أو شيئاً من هذا القبيل. إن أي نقل لهذه اللاصقة هو أمر غير مسموح به لأنها ترصد مفهوم الرأس في الصرف. والصرفيات كما يذكر أندرسون (1985) لا يمكن أن يعاد ترتيبها دون أن ينتج عنه بناء سيء التكوين.

2.1 — الإنتاجية الصرفية للهمزة :

تتصاعد الإنتاجية الصرفية للهمزة إذا نظرنا إليها كعدد من الكلمات المعاينة والممكنة، بحيث تتميز قاعدة تكوينها بإنتاجية مفرطة إلى حد ما. وإذا نظرنا إليها كلاصقة تربط، فقط، بما يقرب من 2462 جذراً وارداً في رائد جبران مسعود فإن ذلك يعني أن الجذور التي تربط بها هي منتجة كذلك.

الطريقة الهامة للنظر في الإنتاجية تستدعي النظر في طبيعة الجذور التي تقبل هذا النوع من الالصاق. وعلى سبيل المثال، تربط الهمزة بجذور أفعال لا تقبل الالصاق النون، فهي أفعال من مثل :

(3) أ — أفهم، أعلم، أحزن، أليس...

ب — انفهم، انعلم، انحزن، انليس...

يتطلب الالصاق الهمزة طبقة معينة من الجذور تخالف طبقة الجذور التي تلتصق بها النون. ويمكن أن نلاحظ هذا الاختلاف في التوزيع أثناء تأدية معنى المطاوعة. تقول «أبطأ» و «أغرق» و «أفاق»، ولا تقول : «انبطأ» و لا «انغرق» ولا «انفاق». وتقول : «انكسر» و «انزلق» و «انهدم» ولا تقول : «أكسر» ولا «أزلق» ولا «أهدم» لتدل بها على المطاوعة. مما يدل على أن الجانب الدلالي له أهمية بالغة

في تقليص دور القواعد الصرفية في إنتاج هذه الكلمات، لأن النسق الصرفي لا يمنع صوراً مثل (3 ب)، كما لا يمنع «أطبخ» من «ذهب إلى طنجة» و «أسلى» من «ذهب إلى سلا»، الخ. وتغدو الانتاجية الصرفية مرتبطة بنوع الطبقة التي تربط بها اللواصق. وسنعرج على خصائص هذه الجذور في مبحث الدلالة.

2 - محددات تركيبية :

تطرح زيادة الهمزة مسألتي التعدية واللزوم اللتين خصص لهما القدماء حيزاً هاماً أثناء دراسة الأفعال، إذ يفهم من كلام النحاة أن التعدية تتصل بثلاث ظواهر أساسية⁽⁸⁾:

(i) تعدية أصلية.

(ii) تعدية بالنقل.

(iii) تعدية بالحرف.

وما يوحد بين هذه الظواهر هو مفهوم التجاوز، أي تجاوز الفعل فاعله إلى المفعول. وقدم الفاسي الفهري (1986) تصوراً للتعدية في علاقة بالبنية المحورية للمحمول، إذ تقتضي التعدية وجود محلين على الأقل : الفاعل والمفعول، وهي تعدية أحادية وقد تقتضي ثلاثة محلات فتكون تعدية ثنائية.

وعليه، تعتبر الأفعال المجردة محمولات دلالية تأخذ عند الجعل موضوعين أو ثلاثة. ويجوز أن تسند للموضوع الأول دور المنفذ وللوضوع الثاني دور المحور وللوضوع الثالث دور الهدف. ويتم هذا الاسناد في إطار سلمية الأدوار الدلالية التالية⁽⁹⁾:

(4) [منفذ (علة) > مصدر > هدف > (معان، مستفيد) > أداة > محور > مكان].

وقدم كمرى (1985) تصوراً عاماً يرصد تغيير تكافؤ الفعل، فلاحظ أن

(8) شرح الكافية ج. 1، ص. 127. وانظر كتاب الأفعال لابن القزطية.

(9) المعجم العربي للفاسي الفهري، ص. 135.

الاختلاف في تكافؤ الفعل يكون موسوما ويشير إلى العمليات التالية⁽¹⁰⁾:

(i) الزيادة في عدد المحلات.

(ii) التقليل في عددها.

(iii) إعادة ترتيبها تمثيا مع تكافؤ الفعل الأصلي.

وتتأثر الأفعال المجردة في (5) بالزيادة في عدد المحلات :

(5) أ — أخرج السيف من غمده

أخرج السيف من غمده.

ب — ذاب الثلج

أذاب الثلج

ج — صَعَبَ حُلُّ المشكلة

أصعب حل المشكلة

د — فهِمَ الدرسَ

أفهمه الدرسَ

وتصف هذه الزيادة العملية التركيبية التالية :

(6) أضف دورا واحدا

وهي عملية نحاول من خلالها رصد الأدوار المحورية التي ترد في بنية هذه الكلمة، وتبيان خصائص اللاصقة الإعرابية.

1.2 — اشتقاق البنيات الموضوعية

لوحظ في الأعمال المعجمية المتأخرة وجود تعميمات عبر لغوية ترصد العلاقة بين الموضوعات المحورية والموضوعات التركيبية في البنية المعجمية للأفعال⁽¹¹⁾. وتحدد هذه البنية عدد الموضوعات التي تأخذها الأفعال مقرونة بأدوار دلالية ووظائف نحوية. وتتصل هذه الوظائف والأدوار بمبدأين للربط (الربط النحوي

(10) حمري (1985)، ص. 313.

(11) القاسي الفهري (1986) وزويربط (1985).

والدلالى) : مبدأ المعجمة ومبدأ التنوية. وصاغ الفاسى الفهرى (1986) هذين المبدأين كالتالى :

(7) أ - مبدأ المعجمة : الوظائف النحوية إما معجمة أو مربوطة إلى وظيفة معجمية.

ب - مبدأ التنوية : الوظائف النحوية إما نووية أو مربوطة إلى وظيفة نووية.

1.1.2 - حروف تقييد المكان

تتعدى «أفعل» إلى فضلتين مقولتين وضمنها المكان، حيث يرد المكان منزوعاً بأحد الحروف التالية : «عن» و «الباء» و «فى» و «إلى». وهذه بعض الأمثلة :

(8) أ - أبلغه إلى منزله.

ب - أبلده بالمكان.

ج - أسكنه فى الجنة.

د - أزلت الماشية عن المرعى.

وتتعدى نفس الأفعال إلى المكان أصلاً، تقول :

(9) أ - أبلغه منزله.

ب - أبلده المكان.

ج - أسكنه الجنة.

د - «أزلت الماشية المرعى.

فقد تتضمن البيات مكاناً مربوطاً إلى الحمل مباشرة وقد يرد منزوعاً مربوطاً إليه بالحرف. وأما الفعل «أزل» فلا يربط فيه المكان فى البنية المعجمية إلا بالحرف، كما يتضح من لحن (9 د).

2.1.2 - حروف تقييد المحور :

تقوم قاعدة التعدية بتغيير العلائق النحوية والمحورية، فتتضمن «أفعل» محوراً مربوطاً مباشرة فى البنية المعجمية، وقد يرد منزوعاً، نحو :

(10) أ - أطف غيره / أطف بغيره.

ب - أذم القوم / أذم بالقوم.
ج - أظب الكلام / أظب في الكلام (أمضاه بسرعة).

وإذا كانت قاعدة التعدية توسع البنية المعجمية للفعل الأصلي أو تعيد ربط موضوعاته فإن قاعدة المطاوعة تقوم بإتلاف دور من الأدوار ويرد المحور فاعلا، كما يتضح من الأمثلة التالية :

(11) أسرع الفرس / أسرع الفرس.
أحصن المرأة / أحصنت المرأة (تزوجت).
أبطأ العمل / أبطأ العمل.

حيث تتأثر الأطراف الثانية في الأزواج بالعملية التركيبية التالية :

(12) أطرَح دورا واحدا.

وتوصف الأفعال التي تتأثر بالعملية (12) بكونها طبقة لازمة دلاليا وتركيبيا.

3.1.2 - اللام يقيد الهدف (المستفيد)

(13) أ - أوجدته حلا.
ب - أشربه الدواء.
ج - أحفره البشر.

وقد جاء في معاجم القدماء أن «أوغره أرضاه» و «أوغر له أرضاه» (أي جعلها له من غير خراج)، فتعدية باللام ودونه. ومنه «أنقع له شراه» و «أوصل له الخبر» و «أقطع لزيد أرضاه»، إلخ. حيث يتوسط الهدف / المستفيد بين الفاعل / المنفذ والمفعول المباشر / المخور.

ويوازي نزع الهدف باللام نزع بالنصب، تقول :

(14) أ - أودعت زيدا سرا.
ب - أقطعت زيدا أرضا.

ويؤكد النحاة أنه «إذا تعدى [الفعل] بحرف الجر فالجار والمجرور في محل نصب على المفعول به. ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب. قال تعالى : ﴿وَامسحوا

برؤوسكم وأرجلكم»⁽¹²⁾ لأن النصب إحدى وسائل النزح في اللغة العربية⁽¹³⁾.

4.1.2 — المنفذ / العلة / المصدر / الأداة

يربط المنفذ، عادة، بوظيفة الفاعل في البنية المنقولة بالهمزة. ولا يمكن أن يرد مفعولا في بنية متعدية لأنه يحتل أعلى دور في السلمية. وقد يتم نزح المنفذ بالحرف في مثل :

(15) أ — أهدى المدير كتابا.

ب — أهدى كتاب من المدير.

وتقوم العلة مقام المنفذ في أمثلة عديدة، نحو :

(16) أ — أريكه الكلام.

ب — أقلقني صباحك.

وقد تنزع العلة بـ «من» و «الباء» في البناء لغير الفاعل في مثل :

(17) أ — أنهك من الجري.

ب — أقلقك بصباحك.

ولا يصير المصدر فاعلا إلا عندما ينزع المنفذ. ويعكس الحرف «من» في العربية معنى المصدر بكيفية شفاقة. تقول : «أفدت من زيد» و «أبهرت منه» و «علمت منه الخبر».

أما الأداة فتعرف عند القدماء باسم الآلة. وعبارة سيوييه في تعريف الآلة : إنه ما يعالج به. وهي تنزل منزلة المنفذ مع اختلاف في سمة الحيوية. وترد فاعلا في مثل : «أدمى المسمار ساقه» و «أصاب السهم الهدف» و «أغلق المتراس الباب»، الخ. وتنزع الأداة بالباء عند ورود المنفذ أو عند نزعه في البناء لغير الفاعل فيرقى المحور مكانه. وتوضح الأمثلة (12) ذلك على التوالي :

(12) شرح الشافية، ج. 2، ص. 273.

(13) الغامسي الفهري (1986)، ص. 141.

(18) أ — أغلق زيد الباب بالمتراس.

ب — أغلقت الباب بالمتراس.

لقد تحدثنا عن بعض الآليات التي تعمل على تحديد البنية المعجمية للهمزة. ومن جهة أخرى يتضمن المجال التركيبي وسائل أخرى تقيد العلاقة بين الموضوعات في بنية معجمية ما، كالمراقبة والأعراب.

2.2 — المراقبة

كما يلاحظ من خلال التماثل بين الفعل المتعدي في (19 أ) وبنية البناء لغير الفاعل في (19 ب) :

(19) أ — أحشد السكين لنحر الغنيمة (عمدا).

ب — أحشد السكين لنحر الغنيمة (عمدا).

فإن كلا من الظرف الموجه «لنحر الغنيمة» والظرف الإرادي أو القصدي «عمدا» يراقب من لدن المنفذ، مما يوحي بأن «المنفذ» يكون حاضرا في البنية المعجمية للبناءين، بينما يوضح التقابل بين البناءين وبناء المطاوعة خلاف ذلك :

(20) أ — أغرق المركب عمدا.

ب — أفاق السكران عمدا.

وهذا دليل يشير إلى أن الفواعل السطحية في تراكيب المطاوعة / المضاد السببي هي مفعولات من الناحية المعجمية. ولن نفاجأ إذا ظهر المفعول التركيبي في موقع الفاعل في هذا البناء.

3.2 — خصائص إعرابية :

تتراوح الهمزة في الأمثلة (11) بين اللزوم والتعدي، كما يتضح من التقابل

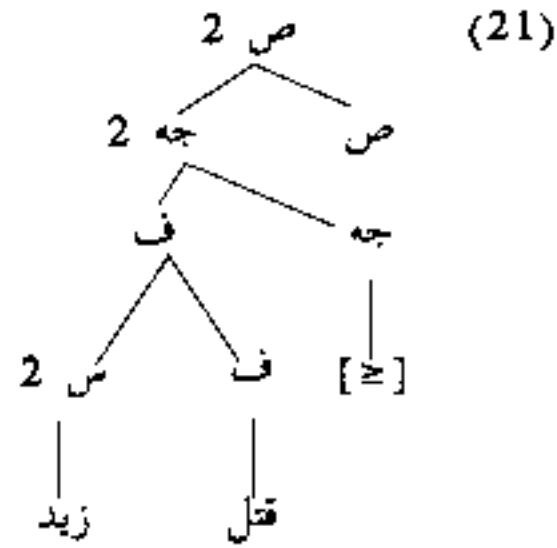
التالي :

(11) أ — أسرع الفرس / أسرع الفرس.

ب — أبطأ العمل / أبطأ العمل.

ج — أحصن المرأة / أحصنت المرأة.

كيف نفسر السلوك المزدوج للاصقة على المستوى إسناد الأعراب؟ لقد اقترح الفاسي الفهري (1988) لمعالجة هذه المسألة مفهوم اللاصقة «الجهة»، حيث اعتبر المؤلف لاصقة البناء لغير الفاعل [ـ] لاصقة جهة تتضمن جهة + زمن. وتكرر هذه اللاصقة خصائص الفعل المحوري المبني لغير الفاعل. وترأس إسقاطا تركيبيا منفصلا هو «جهة»، وهو إسقاط مغاير للزمن أو التطابق، كما توضح الشجرة التالية :



تشير «ص» إلى الصرفة و «جه» إلى الجهة.

وتفيد البنية (21) أن لاصقة البناء لغير الفاعل لا تسند النصب إلى المفعول ولا تسند الفاعل دورا محوريا لأن موقع الفاعل في هذا البناء موقع غير محوري. ونجد هذا السلوك في اللواصق والأفعال بالنسبة للغات أخرى. فقد عالج بورزيو (1986) هذه الظاهرة في اللغة الإيطالية. وتثوي خلفها معالجته افتراض «اللامنصوب» المقترح في برلتر (1978)⁽¹⁴⁾. ويفسر هذا الافتراض كون الأفعال اللازمة تشكل طبقتين :

- (i) طبقة يكون فيها الفاعل السطحي هو نفسه الفاعل التحتي.
- (ii) طبقة يكون فيها الفاعل السطحي مفعولا تحتيا.

وبالإضافة إلى الطبقة (11)، هناك أفعال في العربية يمكن أن يحال عليها بوصفها

(14) بورزيو (1989)، ص. 27.

طبقة لامنصوبة، وهي الأفعال المثلة للضرورة، نحو⁽¹⁵⁾:

(22) أ - أيفع الغلام.

ب - أعشبت الأرض.

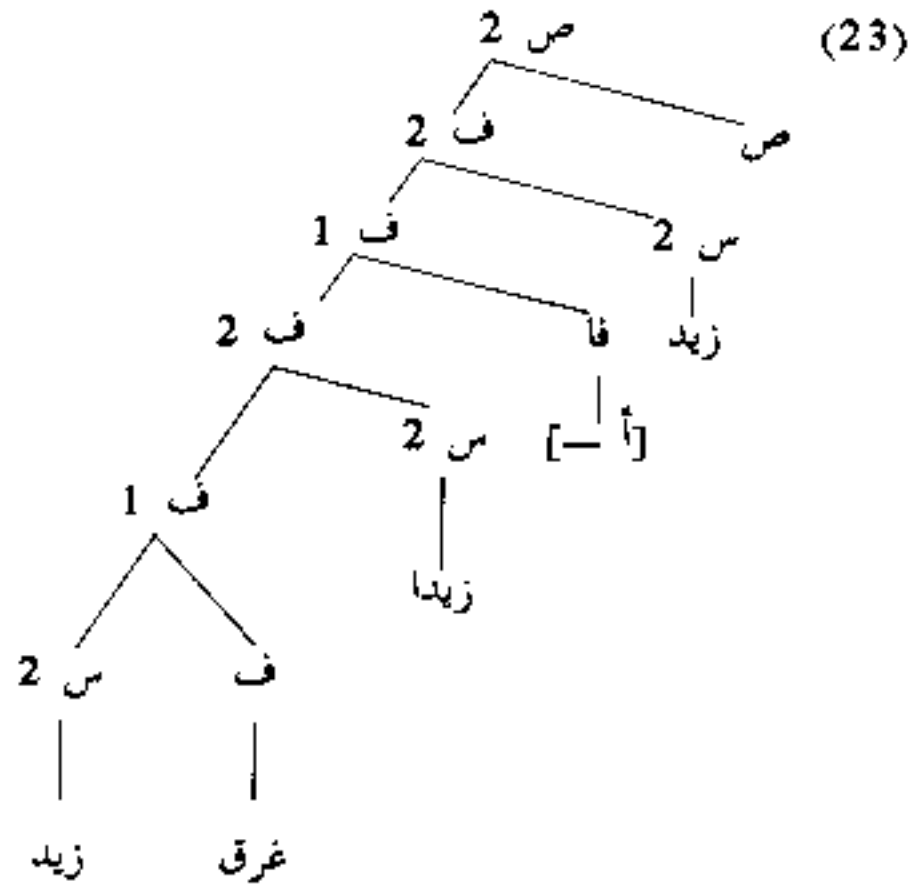
ج - ألين زيد (صار ذا لين).

إذن، كيف نعالج على ضوء هذا التصور التناوب متعدي / لازم ؟ في الواقع، هناك نوعان من اللواصق⁽¹⁶⁾:

(i) لواصق محورية كلاصقة الجعل والمطاوعة والضرورة والبناء لغير الفاعل.

(ii) لواصق نحوية، مثل «الزمن» / الجهة / البناء والتطابق.

فالمطاوعة في (11) هي بمثابة مضاد السببي الذي يتطلب بنية سببية، حيث تسند الهمزة الأعراب في البناء السببي وتسنند دورا محوريا إلى الفاعل، ولا تسند إعرابا ودورا محوريا في المطاوعة / مضاد السببي. لاحظ البنية التالية :



(15) معجم الرائد.

(16) الفاسي الفهري (1990)، ص. 50.

وفقا لقاعدة النقل المعجمية ينتقل المكون «زيد» إلى مستوى «ف 2» حيث توجد اللاصقة السببية / المتعدية التي تسنده إعراب النصب / إعراب المفعول. وأما في مضاد السببي، فلا تسند الهمزة إعرابا لـ «زيد» فينتقل الى مكان (س 2) (مستوى المقولات النحوية) حيث تسنده الصرفة إعراب الرفع / إعراب الفاعل. وإذا أسندت الهمزة إعرابا فإن الفعل متعدي / سببي وإذا لم تسند إعرابا فالفعل لازم / مطاوع أو مفيد للضرورة. واللواحق عندما تكون أفعالا يجب أن تظهر بنفس تظاهرات الفعل : أي أن تكون لازمة ومتعدية.

3 — محددات دلالية :

تفرز «أفعل» تعقيدا على المستوى الدلالي. ويبدو أن المعطيات الواردة في كتب ومعاجم القدماء لا تملك نفس التأويل، وهذه بعض الأمثلة⁽¹⁷⁾:

(24) أ — أخرجت زيدا (جعلته يخرج).

ب — أطردت خالدا (جعلته طريدا).

ج — أقبرت بكرا (جعلت له قبرا).

(25) أ — أباغ زيد الفرس.

ب — أعجمت الكتاب (أزلت عجمته).

(26) أ — أعظمت زيدا (جعلته عظيما باعتقادي).

ب — أكفرت خالدا (سميته كافرا).

ج — أبخلت بكرا (وجدته بخيلا).

تتضمن الجمل (24) معنى الجعل وهو على ثلاثة أوجه : «أن تجعله يفعل»، كما في (24 أ) و «أن تجعله على صفة»، كما في (24 ب) وأن «تجعله صاحب شيء»، كما في (24 ج)⁽¹⁸⁾.

ويتضمن المثال (25 أ) معنى «التعريض» والمثال (25 ب) معنى «السلب»

(17) معجم الوسيط ومعجم الرائد.

(18) المتع في التصريف، ج. 1، ص. 186.

والإزالة»⁽¹⁹⁾ وتخرج الجمل (26) على «الاعتقاده» و «الوجود على صفة» و «التسمية». ويتضح أن المفاهيم المستعملة عند القدماء هي مفاهيم خاصة بدلالات فرعية تشكل لوائح كثيرة لاتضبط، ولا أحد منهم يحتفظ لها بمعان قياسية.

1.3 – الهمزة والجعل :

تتضمن الجمل (24) و (25) و (26) خاصيتين اثنتين :

أولاً، تقتضي هذه الأوضاع الجعلية وجود جاعل. وثانياً، تقبل أن تفكك معجمياً إلى محمولين : محمول الجعل وبنية لازمة مدمجة تدل على الوضع الجمول، أي الوضع الناتج عما قام به الجاعل من عمل.

وهكذا، تصل لاصقة الجعل بواسطة الخاصيتين المعلومة الداخلية، فتصف حدث الجعل وفاعله والحدث المركزي، حيث يتأثر الموضوع الداخلي دلالياً، وهي خاصية تطرد في كل بناء جعلي. وترصد هذه الخاصية بالصياغة العامة التالية :

(27) [جعل س [ص «يقبل تغيراً»...]]

حيث تدل الهمزة – تبعاً لهذا التعميم – على الحركة أو النشاط. ويلزم عن هذا أن تتصف الأفعال التي تنقل جعلاً بالهمزة بالتحويل وعدم الثبوت. وتوضح معطيات «الجعل على صفة» أن «أفعل» تتضمن في حدثها المركزي صفات حادثة ولا تدل على ما هو ثابت. ويبدو أن المعيار الدلالي يلعب دوراً حاسماً في تخصيص العلاقة بين الفعل الأصلي والفعل المشتق منه لافادة معنى الجعل. ويمكن أن نحدد الأفعال التي تنقل جعلاً في الطبقات التالية :

ب – الصيرورة	أ – الحركة / النشاط
بر / أبر	رقص / أرقص
برم / أبرم	جرى / أجرى
صلح / أصلح	ذهب / أذهب
د – أفعال المعاناة	ج – الأفعال المكانية
فهم / أفهم	قدم / أقدم

(19) شرح الشافية، ج. 1، ص. 186. وانظر الأصول لابن السراج.

كره / أكره
ثكل / أثكل

بلغ / أبلغ
وصل / أوصل
هـ - أفعال العمل أو التنفيذ
ليس / ألبس
باع / أباع
شرب / أشرب

وتصنف هذه الطبقات المنقولة جملاً بالهمزة في طبقتين : الأعمال والأحداث. وتتضمن إما منفذاً يجعل الوضع عملاً أو علة تصيره حدثاً. ويخضع هذا العامل (منفذاً كان أو علة) لقيود ذكرها دجاكندوف ويوضحها التقابل التالي (20):

- (29) أ - ما فعل زيد هو أنه أضرم النار.
ب - ما حدث هو أن الريح أمالت الغصن.
ج - ما فعلت الريح هو أنها أمالت الغصن.

إن العامل في طبقة الأعمال يتوفر على قدرة مستقلة وذاتية، والحيوية هي احتياج قوي للعمل. ومن ثم، يمكن أن يرفع الالتباس بين الحدث والعمل بواسطة حضور أو غياب سمة الإرادة والقصد في البنية الدلالية. وهي خاصية يمكن أن تنظم بها الأحداث والأعمال التي ترصدها المحمولات الخفيفة التالية (21):

(30)	
أ - سبب	د - عرض
أبجه الصباح	أباع الفرس
أثغمه الطعام	أسبله للهلاك
أسعله الماء	أنهب القطيع
ب - صير	هـ - أزال
أهلى الثوب	أعجم الكتاب
أحبلى المرأة	أشكته
أجد الطاولة	

(20) د. دجاكندوف (1983)، ص. 181.

(21) معجم الرائد ومعجم الوسيط.

ج - ترك

أفرس الأسد حماره
أفر الطائر في عشه
أعفى اللحية (تركها حتى يكبر
شعرها ويطول)

و - حمل

أنفى النشاة (حملها على الثغاء)
أحب الفرس (حملة على الخبيب)
أرواه الشعر (حملة على روايته)

ج - أصاب

أعقر الله المرأة
أعل بكرا
أفحط الله الأرض

ز - أوقع

أجرب زيدا (أوقعه في الجرب)
أطمع هنداً (أوقعها في الضم)

ط - عمل

ألب السرج (عمل له ليبا)
أخذ الميت

أيد السرج (عمل له نيدا وهو صوف).

تتضمن هذه الأفعال مكونا متأثرا يقبل التحول وعدم الثبوت. وعدم إمكان أن نشق من «ظرف» «أظرف» إنما يعزى إلى خاصية السكون، لأن لازم هذا الفعل لاتأني منه إلا الصفة. وهذا ما يبرر إدراج النحاة لأفعال مثل: «أعوره» و «أجبه» و «أصمه»، إلخ، في معنى «الوجود على صفة»⁽²²⁾. وهي قراءة تلائم الطبقة الساكنة التي تفيد الجعل الحسي. وهو بمثابة نشاط ذهني أو نفسي يقوم به الجاعل. ويشمل هذا الجعل بني الاعتقاد كـ «أعظمت» (أي جعلته عظيما باعتقادي) ويشمل أفعالا، مثل: «أجل زيدا» (أي رآه جليلا) و «أجبه» (أي رآه جيانا) و «أصدقه» (أي عده صادقا)، إلخ.

وما يسوغ هذا التخريج وجود أفعال تحمل القرائنين: القراءة الجعلية المباشرة (العلاجية) والقراءة الحسية، تقول:

(31) أ - أخل المكان (وجده خاليا / جعله خاليا).

ب - أسهل الخل (وجده سهلا / جعله سهلا).

ج - أطاب الطعام (وجده طيبا / جعله طيبا).

(22) شرح الشافية، ج. 1، ص. 84.

إن للمسألة وجهين : قد تكون الصفات التي تصف الموضوع الداخلي صفات ثابتة، وقد لا تكون كذلك. فقد تعني «أخلى المكان» أن «المكان» كان خاليا سلفاء، وقد تعني أنه قد تم إخلاؤه في فترة من الزمن. فالحالة الأولى تلائمها القراءة الحسية والثانية تلائمها القراءة الجعلية المباشرة.

2.3 — دلالة المطاوعة :

لما تحدث القدماء عن المطاوعة لم يذكروا عند فرزهم الأفعال المطاوعة إلا ما اتصل بالنون والتاء. ولم يتحدثوا عن الهمزة كلاصقة للمطاوعة. وعرفوا المطاوعة بأنها «التأثر وقبول أثر الفعل». وقيدوها فيما دل على علاج. ولاشك أن الهمزة تلتصق بالفعل فتحدث صورة مطاوعة للفعل السببي، حيث يتطلب المطاوع موضوعا متأثرا وعبر الفاسي الفهري (1987 أ) عن هذه الخاصية بالصياغة التالية⁽²³⁾ :

(32) [أ — جعل س [ص «يقبل تغيرا» ...]]

← — — — — — →

ب — [ص «يقبل تغيرا» ...]

تفيد الصياغة (32 أ) أن البناء السببي يتضمن منفذا للعمل ومحمولا للضرورة. ويتضمن البناء المطاوع في الصياغة (32 ب) محمولا للضرورة فحسبت. والأفعال التي لا تقابلها بنية دلالية مماثلة لـ (32 أ) لا يشتق منها مطاوع. وتوضح الأمثلة (33) هذه الصياغة :

(33) أ — أبا ن المسألة.

ب — أبانت المسألة.

ج — أفقر الطريق.

د — أفقر الطريق.

يتميز النمط المتعدي دلاليا بكونه دالا على حدث تنشيطي يلعب فيه المنفذ دورا في إحداث هذا النشاط، وهي خاصية ملازمة لأفعال الحركة. ويتميز النمط اللازم دلاليا بكونه دالا على عملية تلزيم أو تسكين.

(23) الفاسي الفهري (1987 أ)، ص. 27.

3.3 - دلالة الصيرورة :

تلتصق الهمزة بالفعل فتفيد معنى التحول وعدم الثبوت، وهي خاصة أفعال الصيرورة التي تمثل لها بالأفعال التالية⁽²⁴⁾ :

(34) أ - صار ذا : أثرب الكيش، أهب الزرع.
ب - صار فيه : أذب المكان (صار فيه ذباب)، أداد الطعام (صار فيه دود).

ج - صار له : أقطف زيد (صار له دابة قطوف)،
أخبث بكر (صار له أصحاب خبثاء).

د - الكثرة : أردع المكان، أكن زيد، ألبأ القوم.

هـ - القلة : أجذب المكان، أخفق زيد (قل ماله).

و - صار إلى : أتسع القوم، أعشر الركب.

ز - الدخول في الصفة : أسلم زيد، أخطر المريض.

ح - الحينونة والبلوغ : أحصد الزرع، أرقع الثوب، أقطف الكرم.

ويتضح أن الاختلاف في رصد معاني الصيرورة يمكن أن ينظر إليه كمظهر تتقاطع عنده كل الأفعال الشارحة / الخفيفة أعلاه.

«فالحينونة» و «البلوغ» لا تختلفان عن صيرورة «كذا»، ولا تخالف «الاستحقاق» في شيء. ولا تخالف «الصيرورة إلى العدد» معنى «صار ذا» ومعنى «الكثرة». والفعل الذي يفيد «القلة» قد يفيد معنى «صار له» أو «صار ذا قلة»، إلخ. فرغم تعدد الجمل الشارحة لهذه الأفعال فهي ترصد بنفس الطريقة، وتلائم التصور العام (32 ب) الراصد للأحداث. ويعود الاختلاف في رصدها إلى الطريقة التي جمعت بها المعطيات. وقد اعتمد فيها القدماء الصور البلاغية التي توهم بذلك التعدد، لأن اللاصقة تندمج محمولاً للصيرورة وحدثاً مركزياً في جميع الحالات، وهي خاصة تندرج تحتها الأفعال المطاوعة السالفة الذكر.

4 - إصهار الأحداث وإفراغها :

نعالج ظاهري الإصهار والإفراغ بمقارنة الصيغة الفصيحة بما يقابلها في الدارجة

(24) معجم الرائد.

المغربية. فهذه الأخيرة تتوسل بدورها للتعبير عن الجعل والمطاوعة والصيرورة عن طريق الاصهار والافراغ. أما فيما يخص الهمزة، فهي لا تحقق في الداريجة. وقد تفرغها تركيبيا، كما يلاحظ من خلال تفكيك الأحداث التي تدل عليها الأفعال التالية :

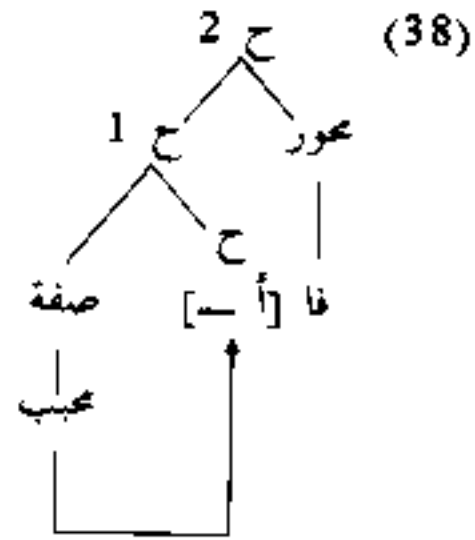
- (35) الجعل : أ — ر دو بالي (أبلى الثوب).
ب — ردها جديده (أجد الطاولة).
ج — نحلاه يفرسو (أفرس حماره).
د — دفعوا للبيع (أباع الفرس).
هـ — دارلو قبر (أقبره).

- (36) المطاوعة : أ — ولات المسألة باينا (أبانت المسألة)
ب — ولات الطريق خاويا (أقفر الطريق).
ج — ولا السكات (أطبق الصمت)

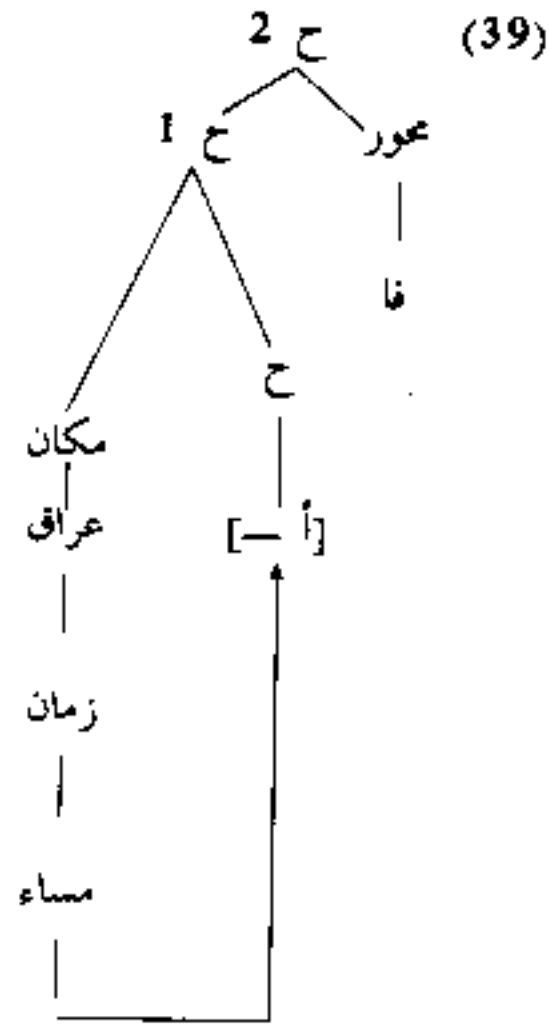
واختفاء الهمزة في الداريجة المغربية قد يوازيه تعويض «فعل» لصيغة «أفعل» في الداريجة. إذ إن الأفعال الشارحة للصيرورة تترد إلى «فعل» وليس لـ «أفعل» مقابل في هذه اللغة، مما يغري بالقول : إن «فعل» تقوم بتعويض «أفعل»، كما يتضح من إفراغ أفعال الصيرورة في الداريجة وإصهارها في اللغة الفصيحة :

- (37) الصيرورة : أ — ولا محبب (حبيب الزرع وأحب).
ب — ولا مصدي (أصد الجرح).
ج — ولا مشحم (شحم الكبش وأشحم).
د — ولا مشوك (شوك الشجر وأشوك).

إن أمثلة الداريجة كلغة أولى تمثل جانبا من المعرفة اللغوية التي يشتملها المتكلم قبل تعلمه اللغة الفصيحة كلغة ثانية. فهي إما أن تفرغ حدثين أو تصهرهما في مثل : «تقتل»، «تجلا» (أي ضاع)، «تفقص» و «عراه»، «قشر الليمونة»، «طوع الكورة»، إلخ. ويمكن رصد بنى الصيرورة في الداريجة بالبنية الحديثة التالية :



وإصهار الصفة يمكن أن تقوم به الهمزة أو التضعيف، وقد تبين أن أمثلة الداريجة تشير إلى التعويض الممكن وقوعه بين العديد من المواد المعجمية. ونظير إصهار الصفة إصهار «الزمان» و «المكان» كما توضع البنية التالية :



وافترض الجذر لاشتقاق هذه العبارات هو احتياج قوي لتفسير هذه الأشياء التي تبدو متنافرة في المعجم الفصيح والدارج.

5 - خاتمة :

سعينا في هذا المقال الى وصف ظاهرة الالتصاق، وتبين أن «أفعل» تتضمن عنصرين تقوم فيها اللاصقة بدور الرأس على مستوى صرف الكلمة، وتبين أن فرضية الجذر صالحة لبناء كلمات جديدة من جذور تختلف مقوليا، حيث تقوم اللواصق بتخصيص تلك الجذور.

وعالجنا ما يطرحه إلتصاق الهمزة من مسائل على مستوى التركيب، وقدمنا خصائصها المعجمية بتحديد الموضوعات التي تنتقيا تركيبيا ومحوريا. وهي الموضوعات التي ترد في البنية المعجمية في الجعل والضرورة المطاوعة. وتسنت لنا، أيضا، معرفة الآثار الدلالية التي تحدثها الهمزة. فالكثير من المعاني الفرعية هي معاني يرصدها التصور العام الملائم للدلالات الثلاث، وهو التصور الذي يخفي تحته خاصية التأثر، حيث تلعب فيه الهمزة دور التحريك والتنشيط. وأخيرا، جمعنا هذه الخاصية في مسألتين تتوسل بهما العربية الفصيحة والدارجة لإفادة تلك المعاني، وهما : الإصهار والإفراغ.

لائحة المراجع

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النشار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الرسالة، الطبعة الأولى، 1985.
- ابن القوطية، كتاب الأفعال، تحقيق علي فودة، مطبعة مصر، الطبعة الثانية، 1952.
- ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970.
- الاستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق مجموعة من الأساتذة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1975.
- الاستراباذي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1982.
- سيويه، أبو عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت، 1984.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، البناء الموازي، دار توبقال للنشر (1990).
- الفاسي الفهري، عبد القادر، المعجم العربي، دار توبقال للنشر (1986).
- معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، 1960، 1961.
- مسعود، جبران، الرائد في اللغة والأدب والعلوم، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، 1978.

- ANDERSON, S. (1985), «Typological Distinctions, in Word Formation, Inflectional morphology, *Language Typology and Syntactic Description*, vol III. Center for Applied Linguistics, 1985.
- BAKER, M. (1986), «The Mirror Principle and Morphosyntactic Explanation», *Linguistic Inquiry*, 16.3
- BURZIO, L. (1986), *Italian Syntax, ACB Approach*, Reidel, Dordrecht, Holland.
- COMRIE, B. (1976), «The Syntax of Causative Construction : Cross-Language similarities and Divergences», in Shibatani, M. (Ed).
- DISCIULLO, A., M and WILLIAMS, E. (1987), *On the Definition of Word*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- FASSI FEHRI, A. (1987), «Anti-causatives in Arabic, Causativity and Affectedness», *Lexicon project, working papers*, N° 15, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.
- FASSI FEHRI, A. (1988), *Arabic Passives Affixes as Aspectual predicates*, ms, MIT, Cambridge, and faculty of letters, Rabat.
- JACKENDOFF, R.C. (1978), «Grammar as Evidence for Conceptual Structure», in Halle & alii, eds.
- JACKENDOFF, R.C. (1983), *Semantic and Cognition*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- SELKIRK, E.O. (1982), *The Syntax of Words*, MIT Press, Cambridge, Mass, London, England.
- ZUBIZARETTA, M. L. (1985) «Morphology and Morphosyntax : The Case of Romance Causatives», *Linguistic Inquiry*, 16.2.

التعقيد الصوري والوظيفي للبنى الجعلية في العامية المغربية مقاربة مقارنة

محمد شباضة

كلية الآداب بالقنيطرة

تمثل بنى الجعل — في العديد من اللغات — مجالا خصبا للبحث والدراسة، حيث أولتها العديد من النظريات اللسانية الحديثة اهتماما بالغا، هذا فضلا عما تراكم من نتائج بخصوص تصور وتفسير هذه الظاهرة في الدراسات الكلاسيكية. وليس المقصد من هذا الترخيد عرض ماجاء من آراء في مختلف الأدبيات اللغوية، بل هدفنا التعرض لهذا النسق مركزين على دراسة السببي المعبر عنه بمحمول معقد. مخصصين حلولاً لجعل هاته العمليات المعجمية مطردة، ومجتنبين فكرة سماع اللفظة ومعرفة معناها أو بالأحرى متفادين استعمال اللوائح العريضة لتخصيص هاته المحمولات. سيما وأنه ورد عن الفاسي (86 ب) أن بعض الأبحاث المعجمية المحكمة والجادة بينت أن المعلومات المحتواة في المعجم حشوية، وأن هذه المعرفة المعجمية قابلة لأن يتنبأ بها ولأن تشتق من المبادئ العامة للنحو.⁽¹⁾

فلقد توصلت الدلالة المعجمية لنتائج باهرة تخص نظام المعجم والميكانيزمات المبتغاة اعتمادا على التناوبات التركيبية والصرفية للذوات المعجمية ثم متكافئاتها و/ أو بنياتها التصورية المعجمية.

وقبل التولوج في خضم هاته التخصيصات — وكخطوة أولى — نقترح تفسيراً نظرياً عاماً للجعل كظاهرة لسانية كلية.

(1) الفاسي (1986 ب) ص 1 وما بعدها.

يليهما فيما بعد تقديم مختلف البنى الجعلية المستعملة في العامية المغربية، مما يمكننا من إظهار عدد من المشاكل الوصفية التي نقتراح لها حلولاً في إطار النظرية المعجمية الوظيفية.

وعلاوة على هذا، نحاول أن نؤسس مقارنة بين نمطية الجعل العامي ونمطية الجعل الفصيح، وذلك بإبراز أوجه الائتلاف أو الاختلاف من خلال ما هو متداول وشائع.

1 - بين التعدية والجعل

يتأرجح مفهوم التعدية بين تصورين، الأول صرفي - تركيب - والثاني دلالي. بحيث يحدد التصور الأول الأفعال المتعدية في التي تتوفر على «مفعول به»، وهذا التحديد - حسب لازار - ينطبق على جميع اللغات.⁽²⁾

أما بخصوص التصور الدلالي فالحدث يكون متعدياً حينما يقع على شيء ما. وكمثال على ذلك، فمفهوم القتل متعد لأننا نقتل بالضرورة أحداً أو شيئاً ما (رجل، حيوان، وقت... إلخ).

ورغم هاته التحديدات يظل مفهوم التعدية - القديم والمتداول جدا في الكلاسيكيات النحوية - غامضاً من الناحية النظرية، وهذا حظي بانفعال الدارسين لأجل إعطائه تعريفاً مرضياً ومقنعاً. ويستشف من خلال العديد من التحديدات أن التعدية ظاهرة نحوية محضة مقترنة بمفهوم الفعل. والفعل المتعدي هو الذي يقبل فضلة تكون مفعولاً به مباشرة دون واسطة حرف⁽³⁾.

إلا أن هذا التعريف أيضاً تعريف مهلهل ووصفي بالدرجة الأولى، إذ بالنظر إلى اللغة العربية نجد التعدية لا تقتصر على الفعل، فهناك المصدر المتعدي على سبيل المثال، كما يمكن أن تكون هناك تعدية بحروف التعدية كما في مثل:

(1) أ - مررت بزيد

ب - نزلت على عمرو

(2) لازار (1987) ص 109.

(3) جوي (1987)، ص 121.

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف فالتعددية : «... هي تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول في التركيب، فبنية التعددية تتضمن محلين على الأقل، الأول فاعل والثاني مفعول، وهذه التعددية نسميها بالتعددية الأحادية. وقد تتضمن ثلاثة محلات، فتكون تعددية ثنائية...»⁽⁴⁾

ويحسن بنا أن نشير إلى أن مفهوم التعددي في أصل اللغة التجاوز، وهذا ملاحظ ومطابق للأصل اللاتيني *Transitivus* الذي يعني المُروِر أو التجاوز *Transitio* من «الفاعل» إلى «المفعول» وظاهرياً من «الفعل» إلى «المفعول». وهذا ما جعل معظم اللغويين يفهمون التعددية على أنها في الغالب نوع من العلاقات التركيبية المدعمة بتأويل دلالي.⁽⁵⁾

أما بخصوص مفهوم الجعل، فاللغة العربية سواء الفصحى أو العامية — مثلها مثل العديد من اللغات — لها طرائف مختلفة للتعبير عن الجعل أو ما يدعى في الأدبيات الغربية بالسببية *Causativity* وقبل التعرض لهذه الطرق يمكننا القول بأن الجعل نوع من أنواع التعددية يتميز بوجود مسبب وسبب ومسبب، أو كما ورد في المعجم العربي : نماذج تحليلية جديدة» أن الوضع الجعلي أو السببي يقتضي دلالياً وجود جاعل أو مسبب *Causer* وجعل أو سبب *Cause* أي ما يقوم به المسبب أو الجاعل، ومسبب أو أثر *effect*، وهو الوضع الناتج عما قام به المسبب⁽⁶⁾.

ونفهم من هذا أن الجعل تعددية بواسطة فعل ظاهر في التركيب يعبر عنه بـ «جعل» في اللغة العربية، أو بواسطة صرفية تلتصق بالفعل، كما قد يكون بالحركة وهذا يتضح من خلال مايلي من الأمثلة :

(4) الفاسي (1986)، ص 135.

(5) انظر على سبيل انثال لا الحصر جورج سعد (1987)، لاينز (1968) الذي يقر بأن النظرة التقليدية لفهوم التعددية — من الوجهة الدلالية — تفتقر أن تأثيرات العمل المنعبر عنه بواسطة الفعل تنتقل من «المنفذ» إلى «الضحية». وهناك مصطلحات دلالية استعملت عند النحاة العرب القدماء مثل : الفعل، الفاعل والمفعول. كما أن تصورهم للتعددية يقول بضرورة تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول بالضرورة.

(6) الفاسي (1986)، ص 154.

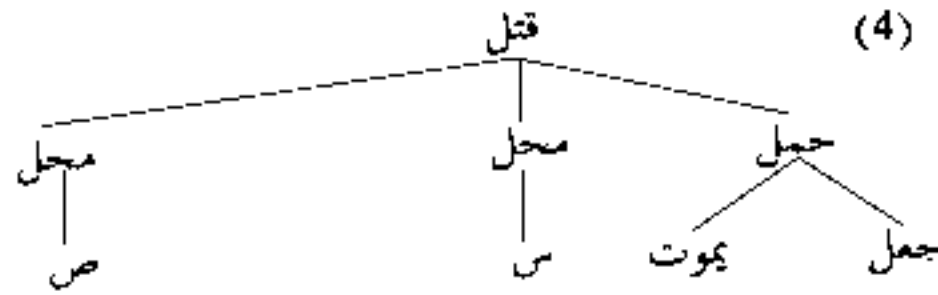
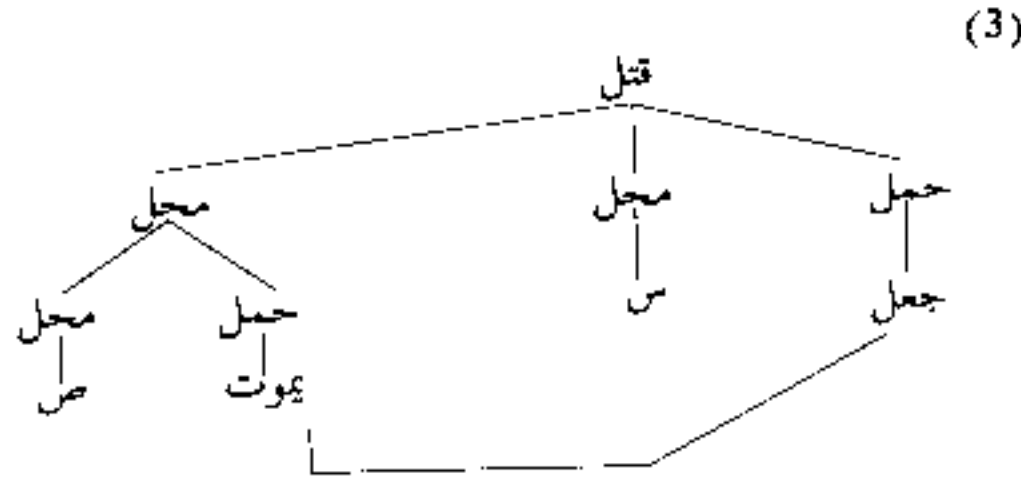
(2) أ — جعله الظرف ينسحب

ب — أبكته الأحران

ج — حزنت هندا

كما أن هناك أفعالا غير مزيدة يمكن أن تفسر على أنها جعلية وذلك باعتبار التفكيك المعجمي، إذ يمكن أن نحلل «قتل» الفعل الثلاثي إلى (جعل — يموت)، وهذا المحمول المركب يمكن التوصل إليه انطلاقا من البنية التصورية في الفاسي (86)، وهي :

(جعل س (يموت ص) ثم يقع تصعيد الحمل المدحج كما هو ممثل في الشجرة (3)، على أساس أن المحولين «بمعجمان» في مادة معجمية واحدة، كما في (4)



ويسمى هذا النوع من الجعل بالجعلية المعجمية. وما يلاحظ على العامية المغربية هو أنها تستعمل كل هذه الوسائل للتعبير عن الجعل، إلا أن هناك سلمية في هذا الاستعمال إذ تكثر فيها الوسيلة التركيبية بواسطة أفعال مساعدة مثل «خلاه»، كما تتوفر على لاصقة التضعيف التي — حسب نظرنا — تنوب عن باقي اللواحق الأخرى في التعبير عن جميع أنواع الجعل، لهذا يغلب على عاميتنا استعمال «فعل»، وأخيرا هناك الجعل المعجمي المعبر عنه بفعل مجرد ثلاثي مثل «فعل» الذي يصبح

«فعل» أو بفعل مجرد رباعي مثل «فعلل» الذي ينطق «فَعْلَل». غير أنه لا وجود بناتا للوسيلة الحركية وهذا ناتج عن عدم اعتداد المتكلم العامي بحركة الطبقة للأفعال الثلاثية، إذ أن كلا من «فعل» و «فعلل» و «فعل» يصبح «فَعْلَل»، وبذلك تصبح الحركة غير معيّنة في النسق العامي المغربي.

ويمكن أن نمثل لكل من هذه الأنواع بما يرد من الأمثلة :

(5) أ — خلاه مرمي فالزئفة.

ب — فرّق علينا هذ الجمع.

ج — قتلو — ضربو — قطعو... إلخ.

د — خريق الوراق — شخشخ الكاس — جرجرو معاه.

ويستشف من خلال هاته البنى أن هناك تعبيراً عن الجعل تركيبياً في (5 أ) بواسطة الفعل المساعد «خَلِي» الذي يقوم مقام «جعل» أو «ترك» كما قد يكون هناك توسل بالفعل «سحاب» المقابل للفعل «حسب» حين التعبير عن الجعل النفسي الموازي لما سمي في الأدبيات القديمة بالاعتقاد المعبر عنه بواسطة أفعال معقدة مثل : فعل وافتعل واستفعل. وفي (5 ب) هناك تعبير عن الجعل صرفياً بواسطة إضافة لاصقة التضعيف على الجذر الثلاثي، أما في (5 ج) فالجعل معجمي معبر عنه بأفعال ثلاثية مجردة، كما أن (5 د) من نفس الصنف غير أن التعبير كان بأفعال رباعية، حيث تعني «خريق» : جعله غير منتظم، و«شخشخ» : جعله قطعاً متناثرة، و«جرجر» جعله يمشي مرغماً.

وتعن لنا ملاحظة ثانية وهي أن كل هذه المثل تتوفر على «منفذات» كفواعل قامت بالفعل حقيقة، فاصطلاح «المنفذ» — في نظر مارتيني — له ارتباط بتجربة معينة في كل اللغات، وذلك حينما نختار حدث قتل طفل لطائر بضربة حجر. فالطفل متصور كمنفذ في أية لغة وبالتالي يكون فاعلاً في جملة مثل :⁽⁷⁾

(6) قتل الضفل الطائر بضربة حجر.

ولقد تنبه القاسي الفهري (86) لمشكل العلاقة بين الجعنية والمنفذية، فطرح عدة أسئلة منها : هل الفعل منفي، أو جعلي، أو هما معاً، وكيف يمكن ذلك.

(7) مارتيني (1987)، ص 157.

فاقترح لفعل «قتل» البنية التصورية التالية :

(7) < جعل س > يموت ص < < >، س منفذا. (8)

2 - البنى الجعلية في العامية : استقراء وتنظيم

الحديث عن العامية المغربية يقتضي بالضرورة تحديد أية عامية نعني وفي أية منطقة وأي وسط وأي أفراد، لأن الحديث عن لهجة معينة يستوجب معرفة أفراد البيئة الذين تضمهم المنطقة، وحينما يتعلق الأمر بالعربية العامية أو الدارجة المستعملة على نطاق واسع ومركزها الدار البيضاء والرباط والمدن المتاخمة لها، فإننا نطرح تساؤلات عدة لأننا ندري أن هذا المدار استقطب هجرة متنوعة الأصول والمناحي، وخلق بالتالي لهجة موحدة وليست واحدة يستعملها كل الأفراد على اختلاف مشاربهم. وأفكارهم وتنوع طبقاتهم. وأيا كان الأمر فإن العلاقة وصلة القرى بين هجتنا العامية وعربيتنا الفصحى تظل علاقة ثابتة ولا مجال لإنكارها أو القضاء عليها، وهي علاقة الخاص بالعام لأن أغلب ما يستعمل في العامية يمت بنسب إلى الفصحى⁽⁹⁾ وفضلا عن ذلك ما من سبيل إلى الفصل بينهما أو الاقتصار على إحداها دون الأخرى، لأنه إذا أردنا عدم النطق إلا بالألفاظ العربية الفصيحة لما تأتى لنا ذلك دائما⁽¹⁰⁾. إن دراسة اللغة الشعبية والعامية تتطلب السفر والاختلاط بالمتكلمين لرصد مبادئ التطور النحوي والصرفي، وسنحاول كمتكلمين سابقين هذه اللهجة أن نطلق عليها أحكاما مؤسسة على حدوسنا وعلى مايتوافر في اللغة الفصيحة من مبادئ، وسينصب الاهتمام على الجعل المعبر عنه بصيغة صرفية دون الجعل التركيبي.

1.2 - الجعل المعجمي

1.1.2 - صيغة فَعَلْ

الملاحظ أن جميع الأفعال الثلاثية المجردة على وزن «فَعَلْ» تنطق في العامية المغربية

(8) القاسي (1986)، ص 157.

(9) البقري (1984) ص 3 و 23.

(10) الجابري (1989)، ص 79.

«فَعَلَ» أو «فَعُلَ» وذلك في مثل : تَهَمَ وَتَلَعَ وَكَزَرَ وَجَذَبَ. ويعبر قسط من هاته الأفعال عن جعل معجمي يمكن أن نخرج على وجوده باستعمال رائز التفكيك المعجمي، إذ يتضح أنها ليست بأفعال بسيطة، بل هي أفعال معقدة أو محمولات تحتوي على محمول للجعل ومحمول للفعل المراد تحقيقه، ومن هاته الأفعال نجد مايلي :

(8) خنق، دفع، دمع، شرم، شنق، ضرب، طحن، طعن، طوى، عجن، عمى، غفل، غلب، قتل، فرك، فصل، قتل، قرص، قسم، قلب، لوى، مخض... إلخ.

فهاته المحمولات وغيرها كثير محمولات متعددة تتوفر على فواعل «منفذة» ومفعولات «ضحية»، وما يؤكد على أنها سببية مجيء مضاد السببي منها كلها في مثل :

(9) تخنق، تدفع، تدمع، تشرم، تشنق، تضرب، تطحن، تطعن، تطوى، تعجن، تعمى، تغفل، تغلب، تفتل، تفرك، تفصل، تقتل، تقرص، تقسم، تقلب، تلوى، تمخض... إلخ.

وعلاوة على ذلك يمكن أن نتصور بعض الأفعال منها - حسب التفكيك المعجمي على الشكل التالي :

(10) خنق : جعل س لا يتنفس ص
دفع : جعل س يتفهقر ص
دمع : جعل س يصاب في رأسه ص
عمى : جعل س لا ينظر ص

وبما أن كل هاته المحمولات تنتقي أدوارا دلالية تكون «المنفذ» بالنسبة للموضوع الأول و «الضحية» للموضوع الثاني، فيمكن أن نعطيها البنية المحورية التالية، والتي نرمز فيها للمحمولات ب «أ».

(11) [> أ منفذ < ضحية]

ونجد أن هذا الوزن المعبر عن هاته الطبقة من المحمولات له دلالة «العمل» بما أن الفواعل منفذات، وهذا نلاحظه من خلال الجمل التالية :

(12) أ — ضرب الدرّي صاحبو بالموس

ب — حرك العربي خيمتو

ج — قتل لحمق خوه

إذ نستنتج أن «العمل» يكون معبرا عنه بواسطة هاته المحمولات المتعدية ذات موضوعين، حيث نسنّد في (12 أ) دور المنفّذ لـ «الدرّي» والضحية لـ «خوه»، أما «الموس» فهو من الملحقات التي نسنّد لها دور الأداة. أما في (12 ب) فنسنّد لـ «العربي» و«خيمتو» دوريّ المنفّذ والضحية على التوالي، وقسّ على ذلك ما هو موجود في (12 ج) إذ يسنّد للفاعل دور المنفّذ وللمفعول دور الضحية.

ومن خلال تصور دلالة الأوضاع تبعاً لكروبر وجاكندوف يمكن أن نقر بأن هاته البنى تعبر عن وضع مراقب [+إرادي] بفاعل منفّذ هو محور الحركة، يكون هو مصدرها والمفعول هدفها، في فترة زمنية منتهية [— استمراري]، وبإخضاع هذا الحقل للمقاربة ذات البعد الحركي / المحلي نستطيع أن نعتبر المنفّذ مصدراً في أحد جوانبه (لأنه من صدر عنه التنفيذ) ولقد أدرج د جاكندوف (83) السببيات ضمن العبارات الفضائية واعتبرها عنصراً إضافياً، متضمناً في العلاقة بين جملتي (13 أ) و (13 ب) :

(13) أ — Sim came into the room

ب — The wind pushed Sim into the room

حيث تعبر (13 ب) عن منفّذ قائم بالحدث الموصوف في (13 أ). ويمكن أن نمثل لدور المنفّذ بواسطة وظيفة مزدوجة «جعل».

وما يلاحظ أيضاً على العلاقات التركيبية، أن الجمل غير السببية لها فاعل كمحور، وأن الجمل السببية تكون بمنفّذ كفاعل ومحور أو ضحية كمفعول. ولقد رصدت هاته العلاقات بواسطة التحويلات التركيبية، كما في نحو الأحوال عند فيلمور (68)، والدلالة التوليدية (ملك كاولي (68) وليكوفة (70)). ولكن منذ إدخال القواعد المعجمية كواسطة للتعبير عن العلاقات الصرفية والدلالية بين العناصر المعجمية (شومسكي (70))، قبل بشكل كبير بأن العلاقات السببية — غير السببية، ليست علاقة تركيبية، ولكنها معجمية، ويمكن أن تعبر

عن جملة (حرك العربي خيمتو) — تبعاً لدجاكندوف (83) بالخطاطة الجعنية الآتية :

(14) [حدث جعل ([شيء العربي]، [حدث يحرك]]]

وتعبر (14) عن حدث الجعل الرئيسي الذي نفذه «العربي» وعن الحدث الثانوي الذي طرأ للشيء «خيمتو».

وأخيراً فإن الجمل التي من هذا الصنف، تبين أن كل الأفعال تأخذ موضوعاً أولاً من المقولة الأنطولوجية «شيء» يكون منفذ الحدث، وموضوعاً ثانياً يكون محوراً. ويتألف المسار من هذين الطرفين، فيصير المنفذ مصدر الحدث والضحية هدفه.

2.1.2 — صيغة «فعلل»

إن المتضمن في هذا الصنف من الأفعال يستتج أنها أفعال رباعية أصلية، إذ لم نجد دليلاً يؤكد على أن لها أصلاً ثلاثياً، وذلك نحو :

(15) برفع، خربش، خربق، دردب، كردس، فرتك، قنزع،

فهذه أفعال ذات حروف أصلية وخالية من حروف الزيادة العشرة التي جمعها النحاة القدماء في «سأتمونها». فإذا كانت متواجدة في بعض الأفعال، فهذا لا يعني أنها زائدة، وإنما هي أصلية كغيرها من الحروف الأخرى. وكذلك إن اتفق الأول والثالث واختلف الثاني والرابع فالمثلان أيضاً أصلان، وذلك نحو : فرسخ وقرقل وزهزق.⁽¹¹⁾ فمن الأفعال التي يتفق أولها وثالثها ويختلف ثانيها ورابعها في العامية نجد على سبيل المثال : دردب، كركب، سمسر.

وهناك طائفة أخرى يطلق عليها الأفعال الرباعية المضاعفة أو الثنائية المضاعفة من قبيل : كركر، كشكش، ململ، جرجر، زمزم... وهي تعتبر أصلية أيضاً وهذا ظاهر مذهب ابن جني حين يقول :

«إذا كان معك أصلان ومعهما حرفان مثلان فعلى أضرب : منها أن يكون

(11) الخصائص، ج 2، ص 57.

هناك تكرير على تساوي حال الحرفين، فإذا كانا كذلك كانت الكلمة كلها أصولاً، وذلك نحو : قلقل، صحصح، وقرقر، فالكلمة إذا لذلك رباعية⁽¹²⁾

ولقد حرصت العامية المغربية على استخدام مثل هاته الأفعال بكثرة، ومما يلاحظ على هاته الأفعال أنها تأتي غالباً من أصوات، وذلك نحو ما كان يعرف عند العرب أنهم أخذوا من أسماء الأصوات أفعالاً نحو قولهم : «جأجأ بإبله» إذا دعاها لتشرب بقوله : جىء جىء، وفأفأ الرجل إذا ردد الفاء وأكثر منه في كلامه. وفي عاميتنا نقول :

(16) بعبع الحولي، بقيق فالما، خشخش لوراق، شرشر، جرجر، سرسر.

كما أن هناك من الأفعال ما اشتق من الاسم نحو :

(17) أ - فرعن - فرعون

ب - سرول - سروال

وهذا لا يمنع وجود أفعال رباعية ترد بنفس المعنى الذي جاء به الجذر الثلاثي وذلك في مثل :

(18) أ - خنزر - خزر

ب - ختريف - خرف

ومهما يكن أمر اشتقاق المحمولات على وزن «فَعَّلَل» فإننا نتوفر على قسم عريض يعبر عن جعل معجمي أو عن حدث معقد يفكك إلى حدث رئيسي للجعل وحدث ثانوي، وذلك طبعاً بالاعتماد على ما يسمى بالتفكيك المعجمي، وسنحاول أن نتفحص طائفة من المثل للاستدلال :

(19) دكدك، كرفس، طحطح، فرقع، بهدل، جرتل، خردل، خضخض،

خلخل، زروط، شقلب، طنطن، فرطس، قنبل، عنكر... إلخ.

وإذا فككنا بعض الأفعال سنحصل على مايلي :

(20) دكدك - جعله قطعاً صغيرة (للشيء)، جعله في حالة سيئة

(للشخص).

(12) نفسه.

كرفس ← جعله في حالة يرثى لها (للشيء وللشخص)
 طحطح ← جعله متعبا
 خردل ← جعله بغير عقل
 نحضض ← جعله يتحرك بسرعة
 شقلب ← جعله ينقلب

والملاحظ أن كل هاته الأفعال يأتي منها مضاد السببي بواسطة صيغة «اتفعل»، فنقول «أذكدك، انكرفس، اطحطح، اتفرّكع، اتبهدل، اتجرتل... إلخ» مما يدل على أن الأفعال التي أتت منها هي أفعال علاج، وبالتالي هي جعلية تنفيذية. ويمكننا أيضا أن نخضعها للمقاربة ذات البعد الحركي / المحلي إذ ندرجها ضمن العبارات الفضائية التي لها فاعل كمنفذ هو مصدر الحدث ومفعول كضحية هو هدف الحدث، مع الإشارة إلى أن الفاعل هنا يكون هو محور الحركة.

2.2 — الجعل الصرفي وصيغة «فَعَّلْ»

بالنسبة للغة العربية، يمكن أن تشتق صيغة الجعل من صيغة غير جعلية بواسطة عدد من عمليات الالتصاق التي تضاف إلى الصيغة الأساس، والعمليات الأكثر إنتاجية — كما ورد في الفاسي (86 ب) — هي : صيغة التعدية المخضة «أفعل»، صيغة التكثير «فَعَّلْ» ثم الصيغة الأداة «استفعل»، وكل هاته الصيغ جعلية إلا أنها تختلف في إنتاج المعنى.⁽¹³⁾

أما بالنسبة للعربية المغربية فنلاحظ أن الجعل لا يحدث بواسطة اسباق [أ] أو [است] بل بواسطة العملية التالية :

(21) تضعيف الصامت الثاني للصيغة الأساس.

وهذا يعني أن العامية تكتفي بصيغة «فَعَّلْ» — في الغالب الأعم — للتعبير عن الجعل، وقد تستعمل بعض الصيغ الأخرى مثل «استفعل» لدى أوساط المثقفين، إلا أن مايطبع العاميات العربية كلها ميلها إلى الاستغناء عن كل الصيغ لصالح صيغة «فَعَّلْ»، وبهذا تكون هي الصورة الوحيدة للجعل الصرفي. مما يجعلنا

(13) الفاسي (1986)، ص 8.

نستنتج بأن هذا النوع من الالتصاق يفي بكل أنواع الجعل المعروفة، ويمكن أن
نقترح للاصقة مدخلا معجميا كالتالي: (14)

(22) الحشوية : — تض — : تمثيل صوتي

تمثيل دلالي : جعنية

تفريع مقولي : ف [— س]

إطار الأرقام : م س 1 م س 2

وتشتق «فَعَّل» من الصيغ القاعدية (فَعَّل، فَعَّل، فَعَّل) ملائمة للقاعدة التالية :

(23) ف ا ع { ا د } ل ا — ف ا ع ا ل ا

وذلك نحو «فَرَح» من «فَرِح»، و«عَظُم» من «عَظُم»، و«خَرَج» من «خَرَج». كما يمكن أن تأتي من جذور متعلقة بأسماء في نحو: (15) «ضَوَّأ» من «ضوء» «لَوَّن» من «لون» «رَخَّمَ» من «رخام»... إلخ.

وبعد الذي تحصل يمكننا الاقرار بأن إلتصاق «تض» بجذور متعلقة مع الإسم أو مع الفعل اللازم يجعل الحاصل متعديا، وإذا اتصلت بجذور متعلقة مع الفعل المتعدي زادت محلا إلى محلاته وذلك باعتبار المحافظة على النسق فلا يتعدى عدد المقاعيل اثنين.

ونأتي في هذا الصدد بأمثلة للاستدلال :

(24) أَدَب، وَكَل، بَخَر، بَرَد، يَتَن، بَطَن، بَنَج، بَعَد، جَبَر، حَمَل، خَرَج، جَلَد، جَمَد، جَوَّع، حَيَّر، خَرَّب، خَرَج، خَطَط، دَخَل، دَوَّخ، دَوَّر،

(14) يصدد المعلومات حول العناصر النهائية والمعلومات الواسمة للواصف تركيبيا ودلالة وصوتا، انظر لكتفصيل لبيد (1980)، ص 61 وما بعدها. سلكرك (1982)، ص 59 دي شيلو وويلمز (1987)، ص 1 و ص 23. وبالنسبة للغة العربية انظر القاسي (1986) و (1986 ب) و (1988 ب) ثم (1990).

(15) بالنسبة للغة العربية انظر شباضة (1990) الملحق، ص 215. وما بعدها.

رَجَعَ، رَزَمَ، رَشَّحَ، رَقَّقَ، رَوَّبَ، رَوَّعَ، زَوَّرَ، سَخَّنَ، شَفَّقَ، شَمَّشَ،
شَتَّقَ، شَتَّتَ، شَعَلَ صَبَّغَ، صَعَّبَ،... إلخ، واللائحة طويلة.

وأول ملاحظة تعن لنا أن لاصقة التضعيف تعبر عن الجعل مثلها مثل اللواصق
الأخرى في العربية الفصحى، إلا أن الجعل بالتضعيف أكثر تحققاً وقسرية من الجعل
بواسطة أخرى، وذلك نحو :

(25) أ — استكتبه الرسالة

ب — كتبوا ثَبْرًا.

فالحدث غير محقق في (25 أ)، وأكثر تحقيقاً في (25 ب) رغم أن لافرق بينها
تركيباً إذ تضيفان دوراً من الأدوار الدلالية لبنية الفعل المحورية. إلا أن التعدية
بنمط «استفعل» تكون ضعيفة، فهي قوية من حيث عدد المشاركين إذ قد يتعدى
اثنين، لكنها تعبر عن نشاط (غير — عمل، لإرادي، منفذه ضعيف ومفعوله غير
متأثر وقد لايشخص)⁽¹⁶⁾

وهذا طبعاً عكس التعدية بنمط «فعل»، إذ تكون قوية من خلال المشاركين
ومعبرة عن عمل منفذي ومتوفرة على مفعولات متأثرة، فلنشخص بعض الأمثلة :
(26) أ — أَدَّبَ ← جعله سويًا، وَكَلَّمَ ← جعله ياكل، بَخَّرَ ← جعله
ذا رائحة طيبة.

ب — بَرَّدَ ← جعله ذا حرارة معينة، بَيَّنَّ ← جعله ظاهراً، جَمَّدَ ←
جعله كالثلج، دون حركة.

ج — بَطَّنَ ← ضربه بعنف، جَوَّعَ ← جعله بغير أكل، شَتَّتَ ←
جعله متفرقاً.

عندنا ثلاث زمر معبرة عن الجعل، لكنها تختلف من حيث تأدية العمل إذ
فواعلها منفذات في (26 أ — ب — ج)، أما مفعولاتها فهي «مستفيدات» في
(26 أ) و «مجاور» في (26 ب) و «ضحيات» في (26 ج). وهذا يجعلنا نشكك
في تأدية «فعل» في الدارجة للجعل بنمطية موحدة، وهذا يدفعنا لأن نصرح بوجود

(16) كارتيبي (1987)، ص 96 — 97.

جعل حسي أو كما سمي في الأدبيات الكلاسيكية علاجاً في مثل «بطن، شنت، برد، وبوجود جعل غير علاج، في مثل : أدب، بين، رشح»

ومهما يكن أمر هذا الاختلاف، فإن هذه البنى تتوحد في وجود فواعل تكون محور الحركة كيفما كان نوعها ومفعولات تكون هدف هذه الحركة، مع الإشارة إلى أن المسار يتكون من شقين : الفواعل كمصادر والمفعولات كأهداف.

3 - بين العربية الفصحى والعامية المغربية

ما يمكن أن يقال بصدد هذه المقارنة، أن المتكلم المغربي يسعى دائماً إلى التجديد في التعبير بدافع التطور السريع الحاصل في وسطه، وهذا يستلزم تغييراً وتوليداً مستمرين للألفاظ. وهذا ما يفسر لنا وجود أفعال في العامية لا وجود لها في الفصحى، ونسرد هنا قائمة من الأفعال مع معناها (نكتفي بالتمثيل من الفعل الرباعي).

معناها	(27) الأفعال في العامية
نم	بركك
بحث بدقة	بقشش
اعتدى عليه	بهدل
أفسد الشيء	خرمز
أفسد الشيء	دربز
أفسد الشيء	زربق
للشعر جعله متسخاً ومجمداً	شعكك
مزق الثياب	شروط
جعله ملتويًا	عكسرش
أفسد الشيء	عربز
جعله أنيق المظهر	فركس
للشعر جعله دون تسريح	كعلل
ألبسه ربطة عنق	كرفط
جعله متسخاً	مرمد

كما تغلب الوسيلة التركيبية على العامية للتعبير عن بعض أنواع الجعل غير المباشر كالاقتقاد والطلب، وهذا عكس الفصحى التي تتوفر على صيغة «استفعل» المعبرة عن النوعين معاً، أو «افعل» و«أفعل» المعبرتين في بعض تظاهراتهما عن الاقتقاد. وتستعين العربية المغربية في ذلك بمحمولات مساعدة في الاقتقاد مثل «سحاب» التي وقع فيها قلب مكاني وتقابل الفعل الحسي «حسب» في العربية الفصحى، وذلك في نحو (17) :

(28) سحاب ليه أحرق : استحمقه

أو بفعل مساعد منقول مباشرة من العربية، الفصحى (ظن، اعتبر) في مثل :

(29) تيطن الحولي صغير : استصغره

وتستعين في الطلب بالفعل «طلب» أو أفعال أخرى غير محدودة :

(30) طلب منو يزيدو فالخلصة : استزاده

وما يلاحظ بالنسبة للعربية المغربية، وخاصة لدى أوساط متكلميها المنقطين، أنها في تلاقح مستمر مع العربية الفصحى، إذ أصبحت تنحو للتعبير بالوسيلة الصرفية والأمثلة على ذلك متوفرة :

4 - خاتمة

تبين لنا من خلال الرصد الذي قدمناه أن الجعل في العامية المغربية يكون بثلاثة وسائل، وهي الوسيلة التركيبية، والوسيلة المعجمية، ثم الوسيلة الصرفية.

وتختلف هاته الوسائل كما وكيفا، منها أن التركيبية هي الأكثر إنتاجية تليها الوسيلة الصرفية ثم المعجمية. كما تتضمن الوصيلتان الأوليان قسراً أكثر من الوسيلة الأخيرة. إلا أنها تتفق كلها في وجود محمول دال على الجعل يكون ظاهراً في التركيبية، ومقدراً في الصرفية والمعجمية. كما تتوفر على فواعل تكون في الغالب حاملة للدور الدلالي «المنفذ» الذي يكون محور الحركة ومصدرها، وعلى مفعولات يسند لها دور «الضحية» أو «المحورة» أو «المستفيد» وتكون هدف هاته الحركة.

(17) شباضة (1990)، ص 71 - 72.

وعلاوة على ذلك، تبين لنا أنه رغم الاختلاف الظاهري بين الفصحى والعامية، فإنهما تأتلفان في العديد من الخصائص ويمكن أن تخضعها لمبادئ ومقاييس واحدة.

المصادر والمراجع بالعربية

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة 2، د - ت.
- البكري، أحمد ماهر (1984)، اللغة والمجتمع، مؤسسة لبنان الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- الجابري، محمد عابد (1989) تكوين العقل العربي، المركز الثقافي العربي.
- شباضة، محمد (1990)، بنية استفعال المعجمية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، الرباط.
- شباضة، محمد (1990) دلالة لواصق الثلاثي المزيد غير اللاحقي وعلاقتها بصيغة استفعال، ملحق بحث (د د ع)، الرباط.
- الفاسي الفهري عبد القادر، (1986)، المعجم العربي، دار توبقال، البيضاء.
- الفاسي الفهري عبد القادر، (1990) البناء الموازي، دار توبقال، البيضاء، ط 1.

المصادر والمراجع بالأجنبية

- Cartier, A (1987) «La transitivité selon Hopper et Thompson et son applicabilité aux langues faits chinois». *Cycle de conference* organisé par Denise François - Geiger.
- Di Scivillo, A.M. et Williams, E. (1987) *On the Definition of Word*, Mit Press, Cambridge, Mass.
- Fassi Fehri A. (1986 b) «Anti - Causatives in Arabic, causativity and

Affectedness», *Lexicon Project Working papers*, n° 15, MIT, Cambridge, Mass.

Jackendoff, R. (1983) *Semantics and Cognition* MIT Press, Cambridge, Mass.

Joly, A. (1987) *Siè transitit : Point de vue psychosystématisques sur la transitivité*, *Cycle de conférence*.

Lazard, G. (1987) «Echelles de transitivité» *Cycle de conférence*.

Lieber, R. (1980), *On the Organisation of the lexicon*, MIT Press.

Martinet, A. (1987), «Agent ou Patient», *Cycle de conférence*.

Saad, G. (1982), *Transitivity, Causation and Passivisation : A Semantic - Syntactic Study of the Verb in classical Arabic*, *Monograph*, n° 4, London, Boston and Melbourne.

Selkirk, L. (1982), *The Syntax of Words*, MIT Press, Cambridge, Mass.

الحدث في المفعول

عبد المجيد جحفة

كلية الآداب — ابن امسك
الدار البيضاء

من الأسئلة الكبرى التي تطرحها الأدبيات اللسانية حول الجهة سؤالان يترددان باستمرار. ويمكن أن نصوغ هذين السؤالين على الشكل التالي :

أ — ماهو الدور الذي يقوم به الفعل في إدراج المعلومة الزمنية (temporal information)، أي ماعلاقة الفعل بالجهة، وكيف يمكن رصد ذلك ؟

ب — كيف ترتبط الموضوعات التي يتم التفريع إليها بالحمل من الناحية الجهية ؟

ويبدو أن السؤالين المذكورين قد يُسأل بهما عن شيء واحد له وجهان : وجه إسهام الفعل في الجهة، ووجه إسهام موضوعاته في الجهة. وهذا الربط بين الوجهين لم يكن حاضرا دائما في الدراسات الجهية. وهناك أسئلة أخرى لاتقل أهمية عن السؤالين السالفين الذكر، وترتبط بالإمكانات العلاقية بين الموضوع والبنية الزمنية التي يعبر عنها الفعل داخليا.

وموضوعنا هو إسهام الحروف في البناء الجهي للوضع الذي تصفه الجملة. وقد بينت عدة أعمال إسهام الحروف في البنية الجهية للأوضاع. وسنحاول رصد تناوب مهم في اللغة العربية المغربية بين البنيات فعل مفعول والبنيات فعل في مفعول، حيث يتم تفسير ورود الحرف في (أوف) بدواع جهية.

نظمتنا هذا العرض على الشكل التالي : تعرضنا، في الفقرة الأولى، إلى بعض السياقات التي يظهر فيها حرف «اختياري» يصاحبه تغير معين على مستوى التأويل الدلالي لايمس بنيته النوية. وقد قصدنا إلى تقديم هذا النوع من المعطيات لكونه

يلابس المعطيات التي ستحدث عنها. وقد عرضنا، في الفقرة الثانية، لبعض الاقتراحات التي تم تقديمها بصدد إسهام الموضوعات التي يفرع إليها المحمول في البنية الجهية للموضع المعبر عنه. وركزنا على خاصية المحدودية في التصورين الفضائي والموضوعي. والتركيز على المحدودية مرتبط بكون ما يجعل الموضع محدوداً (في كثير من الحالات) وروود المفعول. ومعلوم أن ورود المفعول هو الذي يتيح التناوب قيد الدرس. أما الفقرة الثالثة فتساءلنا فيها عن طبيعة التناوب المذكور، جهي هو أم موضوعي. وانتهينا، من خلال بعض الروايز، إلى افتراض طبيعة جهية لهذا التناوب. وقد تعرضنا، في الفقرة الرابعة، إلى خصائص المفعول الذي يمكن أن يساوق هذا التناوب، سواء من حيث كونه إسماً، أم من حيث كونه وظيفة نحوية محددة هي وظيفة المفعول. أما الفقرة الخامسة فالتجهدت إلى توضيح بعض خصائص الأوضاع التي يمكن أن تقبل التناوب المذكور. وقد قدمنا، في سبيل استجلاء ذلك، عدداً من الروايز المعروفة في الأدبيات الجهية. وقد تساءلنا، في الفقرة السادسة، عن السبب في عدم إمكان ورود التناوب المذكور مع المصدر المعبر عن الحدث نفسه الذي يعبر عنه الفعل، فيقبل التناوب المذكور. وقد سعينا إلى التمييز بين السياقات التركيبية التي قد يرد فيها التناوب مع المصدر والسياقات التي لا يرد فيها. وقد ختمنا هذا العرض بالالتباس الذي قد يحصل بصدد بعض الأفعال التي تتعدى بالحرف من دون أن تكون لذلك أسباب جهية من قبيل تلك التي نرصدها هنا. وذيّلنا العرض بخاتمة تتضمن ماتوصلنا إليه من نتائج.

1 - الحروف «الاختيارية»

تعرضت بعض الأعمال إلى موضوع «اختيارية» ورود بعض الحروف في الجمل دون التركيز على إسهامها الجهي. من ذلك ما نجده عند لاينز (Lyons) (1977) وعند آخرين، حيث يتم إيراد عدد من المعطيات التي ترد بالحرف داخلاً على المفعول وبدونه :

(1) أ. The horse jumped (over) the fence.

(حرفياً : قفز الفرس (على) السياج)

ب. He swam (across) the river.

(حرفياً : سبح (عبر) النهر)

ج. He walked (along, through) the streets

(حرفياً، سار (على طول، خلال) الشوارع)

هذا النوع من المعطيات يبين إمكان ورود بنية بالحرف وبدونه. وبصاحب هذا التنوع عموماً اختلاف طفيف في المعنى. ويمكن أن نسوي بين ما يحصل هنا وما يحصل في بنيات من المغربية الدارجة لها الشكل التالي :

(2) أ. ليلى سكنت هاد الدار

ب. ليلى سكنت ف هاد الدار

حيث «هاد الدار» عبارة تفيد المكان. ويبدو أن «اختيارية» ورود الحرف لا تعني أن المعنى لا يتغير. وهذا الأمر ينسحب على المعطيات الانجليزية أعلاه. ويمكن إدخاله في ماسماه إمندز (Emonds) (1985) حذف الرأس الحرفي⁽¹⁾

ومن المعطيات العربية التي قد تلابس معطياتنا ما تجده في هذين الزوجين الجمليين :

(3) أ. بحثت الأمر

ب. بحثت في الأمر

(4) أ. «وقال اركبوا فيها، باسم الله مجراها ومرساها» (هود 11 : 41)

ب. اركبوها

و«في» هنا هي الزائدة لغير تعويض، بتعبير ابن هشام⁽²⁾. وهذا الورد لا يرتبط بشروط جهية معينة كذلك التي سنلاحظها في المعطيات التي سينصب عليها تحليلنا.

والحقيقة أن ورود الحرف في، الذي نحن معنيون به، نلاحظه في بعض اللغات،

(1) حين يحمل الرأس وفضله كلاًهما معلومة مثل الرمن أو المكان، فإن الرأس يكون مؤخلاً لأن يحذف. يسمى هذا المبدأ مبدأ الرأس الفارغ عند إمندز (1985). ويتبنى عدد من اللسانيين ما يشبه هذا المبدأ في تفسير عدم وجود حرف مع بعض أسماء الاستفهام الدالة على المكان أو الزمان، والمعروف أن هاتين المعلومتين تظهران في غير الاستفهام حين يفترق اسم المكان أو الزمان بحرف.

(2) انظر كتابه مخي اللبيب عن كتب الأعراب ص 226.

مثل الروسية والهنغارية، في وصف أوضاع غير تامة مع أفعال تتعدى اختياراً :

(5) Vanja pisal (pis'mo)

(حرفياً : كانت فانيا تكتب (في الرسالة)) (روسية).

(6) Ildiko' evett (egy torta't)

(حرفياً : كان إلديكو يأكل (في حلوى)) (هنغارية) (انظر فان هوت

(van Hout) (1992)).

والبنيات التي ستناقشها، في هذا العرض، شبيهة بالبنيتين (5 - 6) ومختلفة. عن التناوبات الأخرى أعلاه. إن الأمر يرتبط بتناوب نلاحظه بين بنيات ف، مف، وبنيات ف، في مف، حيث الفعل هو الفعل نفسه، وحيث المفعول هو المفعول نفسه، والمفعول ليس مفيداً للمكان بالضرورة. وذلك مايبينه الزوج التالي :

(7) أ. كان كياكل الدجاج

ب. كان كياكل ف الدجاج

ويخضع هذا التناوب لعدد من القيود سنعالج أهمها ومن ذلك ورود ف (= الحرف) في وضع غير تام سواء في الماضي أم الحاضر أم المستقبل.

(8) أ. كان كياكل ف الدجاج

ب. غدي يكون تياكل ف الدجاج

ج. أحمد تياكل ف الدجاج

ومن خصائص هذا التناوب أنه يرتبط بأفعال تعديها اختياري، مثل «شرب» و«كال» و«خيط»... إلخ، كما يرتبط بأفعال تعديها إجباري مثل «وكل»، و«شرب»،... إلخ.

من الأسيقة التي يرد فيها هذا التناوب، بالإضافة إلى ماأسلفناه، الأسيقة التي يصرف فيها فعل في الماضي ويكون فيها الوضع تاماً :

(9) أ. سرح ف الغنم حتى عيا

ب. *سرح ف الغنم

ويشترط في هذه البنيات التامة وجود نعت زمني يجعل الحدث يمتد على مدة

طويلة. والأرجح أن تكون مثل هذه الأوضاع دالة على عدم العادة، وإن كنا نميل، من حيث الحدس، إلى تأويلها على العادة.

2 - الحمل والزمن الداخلي

1.2 - التأويل الفضائي للمحدودية

من الأعمال الأولى التي حاولت رصد علاقة المحمول بموضوعاته افتراض العلاقات المحورية (Thematic Relations Hypothesis) الذي دافع عنه كروبر (Gruber) (1965)، حيث تنتظم الموضوعات ومحمولاتها في إطار علاقة يرسمها مفهوم المكان والمسار الفضائيان. وقد حاول جاكندوف (Jackendoff) (1983) و(1987) أن يدخل البعد الزمني في ترسيمات كروبر الفضائية (بالإضافة إلى تعميم افتراض كروبر على المحمولات غير الفضائية). ونعطي في مايلي مثالا لذلك من خلال المحمول «أعطي» :

(10) عند كروبر : أعطى زيد عمرا كتابا

مصدر هدف محور

فالكاتب يسافر عبر مسار بدايته المصدر (زيد) ونهايته الهدف (عمرو). وتخضع المحمولات التي على شاكلة «أعطي» لنفس الترسيم، سواء دلت على انتقال فضائي أم على انتقال غير فضائي.

أما جاكندوف فيشير إلى أن الحدث «أعطي» في المثال أعلاه، يفيد انتقالا فضائيا بنفس معنى كروبر، إلا أن رصد هذا الانتقال لا يمكن أن يتم إلا بتبني المعلومة الزمنية باعتبارها جزءا ضروريا في الترسيم الفضائية الدالة على الانتقال.

(11) عند جاكندوف : أعطى مصدر هدف محور

(في ز₁) (في ز₂)

حيث طرح ز₂ (ز = زمن) من ز₁ يساوي حيزا زمنيا.

وبهذا تكون المعلومة الزمنية ضرورية في رصد البنية الحملية للفعل «أعطي» باعتبار فاعله مصدرا ومفعوله (الثاني) هدفا. وبهذا، فبنية مصدر - إلى - هدف معلومة فضائية - زمنية، وليست فضائية فحسب. ويمكن أن نقول إن المعلومة الزمنية تنسخ المعلومة الفضائية أو العكس.

(12) المسار : ذهب من من ص إلى ي

حيث ذهب هي دالة الانتحال أو الحركة، وس (المخور) وص (المصدر) وي (الهدف) موضوعاتها.

— وحيث زمن وجود س عند ص أسبق من وجود س عند ي.

2.2 — التناول الموضوعي (argumental) للجهة

قدمنا أعلاه وجهها من وجوه إسهام البنية الموضوعية في التعبير عن البنية الزمنية للحمل، أو للوضع الذي يعبر عنه الحمل. إلا أن أشياء أخرى تتضح عند استعراضنا للتمييز الذي تقيمه الأدبيات بين طبقات الأفعال من حيث بنيتها الزمنية. فدلالة (13) على المحدودية (bound) مردها إلى وجود المفعول، ودلالة (14) على عدم المحدودية (unbound) مردها إلى عدم وجود المفعول.

(13) كتب زيد رسالة

(14) كتب زيد

ومن المقاربات الدالة، في هذا الصدد، مقارنة تيني (Tenny) (1987). فالمفعول عندها «يقيس زمنيا الحدث». وهذا الافتراض يشرح التناوب القائم بين (13) و (14). فالرسالة، في (13)، هي التي تحدث الكتابة، وعدم وجودها في (14) هو ما يجعل حدث الكتابة غير محدود. وترتبط المحدودية، في جزء منها، بالتأثر (affectedness).

ومن الأدلة على محدودية الوضع في (13) وعدم محدوديته في (14) إمكان ورود الظرف الذي يؤكد المحدودية (وهو «في مدة من الزمن») في (13) وعدم إمكان ذلك في (14)؛ في مقابل عدم إمكان ورود الظرف المؤكد لعدم المحدودية (وهو «لمدة من الزمن») في (13) وإمكان ذلك في (14). وذلك ماتوضحه الأمثلة (15 — 18) :

(15) كتب زيد رسالة في ساعتين

(16)* كتب زيد في ساعتين

(17)* كتب زيد رسالة لساعتين

(18) كتب زيد لساعتين

فوجود المفعول دليل على المحدودية، وعدم وجوده دليل على عكس ذلك. إلا أن هذا الأمر غير عام. فالفعل «أحب» مثلاً، لا يدل على المحدودية، وإن صاحبه مفعوله :

(19) «أحب خالد ليلى في سنوات

(20) أحب زيد ليلى لسنوات

ومعنى ذلك أن المفعول لا يحدد زمنياً الحدث هنا. ولذلك يتم تصنيف «أحب» وما كان مثله ضمن الأفعال غير المحدودة، في مقابل «كتب رسالة» الذي تلعب فيه «رسالة» دور الخد الزمني للكتابة فتحول دون امتداده.⁽³⁾

وبذلك يمكن أن نقدم الوصف التالي : إذا كان الفعل محدوداً كان المفعول حده، وإذا لم يكن محدوداً لم يكن المفعول حده (انظر فان هوت (1992)).

3.2 — التحليلان شيء واحد

هب أن هناك مادة في وعاء. الوعاء يرسم، في هذه الحالة، حدود المادة الموجودة فيه. إذن، لدينا :

(21) س في ص

حيث س مادة وص وعاء.

والزمن فضاء، أي وعاء. والمادة تقع فيه. فهو يحددها ويحصرها. إذن لدينا :

(22) س في ص

حيث س هي الحدث، وص هي المفعول.

وإذا لم توجد ص كانت المادة سائبة، إذ لا يوجد وعاء يرسم حدودها. ويمكن أن نعبر عن ذلك انطلاقاً من ترسيمات جاكندوف على الشكل التالي :

(23) أ. كتب الرسالة : [جعل] [كتابة]، [في] [[الرسالة]]

أي : [جعل (س في ص)]

ب. [ص زمن [مسار من أ إلى ب]]

(3) ارجع إلى فاندلير (Vendler) (1967) ودلوي (Dowty) (1984) وآخرين.

والمسار وعاء زمني، وهو الرسالة، في «كتب الرسالة»، لأن لها بداية ونهاية (لذلك نقول : «كتبت بعض الرسالة، وانتهيت من كتابتها»). وحين نقول «انتهيت من...» فإن الكتابة تصبح مصدرا / وعاء غادره ذلك الذي انتهى. والدليل ورود «من» التي تفيد المصدر الفضائي وغيره. فالانتهاء مغادرة لفضاء نحو فضاء آخر.

وإذا عقدنا مقارنة بين «كتب» المحدودة، و«كتب» غير المحدودة، من الناحية الزمنية، وجدنا أن الثانية تتضمن دالة تفرع إلى مسار مفتوح (أي حدث الكتابة العام)، في حين أن مسار الأولى مغلق.

3 - التاوب : هل هو جهي أم موضوعي ؟

لا بد من توضيح لمفهومى الجهة والبنية الجهية. تعد الجهة، تبعا لكوبرى (Comrie) (1976، ص 3)، «الطرق المختلفة للنظر إلى التكوين الزمني الداخلي للوضع». وبهذا تخالف الجهة الزمن، إذ يربط هذا الأخير زمن الحدث أو الوضع بزمن آخر خارجي، وهو زمن التلفظ بالجملة. وهذا مايسميه ريشنباخ (Reichenbach) بالزمن الإحالي. إن للحدث بنية داخلية لها على الأقل بداية ووسط ونهاية في كل من الزمن والفضاء. ويمكن أن نسمي هذه البنية «هندسة» الحدث أو «طوبولوجيته» (انظر بوستيوفسكي (Pustejovsky) (1988)). فالمعلومات التي تحويها البنية الداخلية للحدث لاتحملها الصرفيات الجهية فحسب، بل يحملها الفعل وموضوعاته كذلك. وبهذا، فدراسة العلاقات الخورية، التي تعد دراسة للعلاقات المدالية بين المحمول وموضوعاته المختلفة، وكيفية التعبير عن هذه العلاقات في الصورة التركيبية، عبارة عن إسقاط للمعلومات التي يفيدها الحدث / المحمول في التركيب. وبما أن البنية الموضوعية للحدث هي، في نفس الوقت، بنيته الجهية، فإن التغيرات التي قد تلحق الترابطات بين الحدث وموضوعاته ستكون ذات بعد جهي أيضا.

تذهب تيني (1987، 1988)، اعتادا على عدة أعمال حول جهة الأفعال والمركبات الفعلية منها فاندلير (1967) وداوتي (1979)، إلى أن مفعول الفعل المباشر ماهو إلا ذلك العنصر الذي يجد الفعل ويقبسه زمنيا. فحين نقول «أكل

زيد تفاحة» فإن «التفاحة» تحد أو ترسم نقطة نهاية الحدث، لأن الحدث ينتهي في النقطة التي تكون فيها التفاحة قد أكلت عن آخرها.

وينبغي أن نلاحظ أن الأحداث المعبرة عن الحالات (states)، والتي لا تتدل على التدرج في الزمن نظرا إلى دلالتها على أوضاع غير محدودة، لا يصدق عليها التناوب المشار إليه.

(24) أ. كنت تعرف أحمد

ب. * كنت تعرف ف أحمد

(25) أ. حايطهم تيمس حايطنا

ب. * حايطهم تيمس ف حايطنا (جيدة على القراءة المكانية).

الزوجان الجمليان أعلاه يبينان أن الحالات مثل (24) التي تدل على حالة ناتجة بحيث نعرف الشيء فنستمر في معرفته، فتكون لدينا حالة معرفة ناتجة عن حدث المعرفة، ومثل (25) التي يدل الحدث فيها على الاتصال الفيزيائي، وهو حدث دال على وضع ساكن) لا تخضع للتناوب قيد الدرس. ومرد ذلك إلى أن المفعول في هذه البنيات لا يحدد زمنيا الحدث. فكما لو كان الحدث لا يقع في المفعول يرتبط التناوب الذي نحن بصده بورود الحرف «ف». ونعلم أن هذا الحرف يرد في سياقات دالة على المكان. والمكانيات عموما مفيدة في دراسة العلاقات المحورية لأنها قد ترد موضوعا وقد ترد نعتا (modifier). وهذا التمييز دال على المستوى التركيبي في الفرق بين الموضوع والملحق : فقد يكون المكاني مرتبطا محوريا بالفعل، وبذلك يكون جزءا من بنيتة الموضوعية التركيبية، وقد يكون نعتا ظرفيا. وبذلك تكون له الخصائص التركيبية للملحقات.

ستحدث عن هذا التمييز من خلال تبني ماجاء في شومسكي (1965) وبيكر (Baker) (1986) حيث سمي الأول «داخليا» وسمي الثاني «خارجيا»⁽⁴⁾. وسمي النوع الأول المكانيات «المشاركة» لأنها تشارك في البنية الداخلية للحدث، وسمي النوع الثاني مكانيات «الإطار» لأنها تحدد فقط الإطار الفضائي

(4) يورد شومسكي البنية التالية : to decide on the boat (= وقع الاختيار على المركب) التي قد تعني أن ما تم اختياره هو المركب، أو أن اختيار شيء ما تم فوق المركب.

العام الذي يقع فيه الحدث، وهي بذلك إنما تحدد سياقاً خارجياً للحدث، شأنها في ذلك شأن الزمن الإحالي. فمثلاً، المكاني، في (26)، مكاني إطار. فالمركب «المنطعم» ليس إلا ذلك المكان الذي وقع فيه الأكل. فهذا المكاني لا يحمل أية معلومة حول الهندسة الداخلية للحدث. فالمكان الذي أكل فيه محمد لا يتطلبه نشاط الأكل في حد ذاته.

(26) أكل محمد دجاجاً في المنطعم

(27) ذهب زيد إلى الكلية

أما المكون «إلى الكلية»، في (27)، فسختلف أمره. فالكلية ليست مكان الحدث بكامله. إنها، على عكس ذلك، المكان الذي انتهى فيه الحدث. فهذا المكاني يفيد معلومة بصدد جزء من الحدث (وهو نهايته)، وبذلك فهو يرسم حدود الحدث.

بهذا يمكن أن نقول إن الفرق بين المكانية المشاركة ومكانيات الإطار فرق جوهري: فالمكانيات المشاركة تسهم في التأويل الجوهري، أما مكانيات الإطار فلا تسهم فيه⁽⁵⁾.

وما يهتما، في هذه الفقرة، هو تبيان أن التناوب لا ينقل المفعول من موضوع إلى ملحق. فالمكون «السروال» في الجملتين (28)، يقدم معلومة تتصل بالهندسة الداخلية للفعل «تنخيطة»:

(28) أ. تنخيطة السروال (بتأويل العادة)

ب. تنخيطة ف السروال (بتأويل تدرج الحدث والاستمرار فيه)

وما يعكس هذا أن المكاني المشارك لا يسع زمنياً حدثاً متكرراً، بل يسع حدثاً واحداً. أما المكاني الإطار فيسع حدثاً متكرراً كما يسع حدثاً غير متكرر. ف «ف»

(5) وقد اهتمت عدة أعمال بتقديم روثر دالة على هذا الفرق، من بينها راثر do so، وروثر الجمل الإخبارية من نوع «ما فعله هو...» (pseudocleft construction)، حيث تبقى المكانية المشاركة داخل المركب الفعلي، أما مكانيات الإطار فتخرج عنه، وروثر تقديم المركب الفعلي (V P preposing)، حيث بالإمكان الفصل بين مكانيات الإطار والمركب الفعلي، وليس بين المكانية المشاركة والمركب الفعلي.

السروال» ليس مكانيا إطارا. وإذا كنا نريد نعتة تجاوزا بالمكانى فلن يكون إلا مكانيا مشاركا. إنه، بالأحرى، وتبعاً لتبني (1987)، «الفضاء الزمني» الذي يحد حدث الخياطة، وتتصل هذه الملاحظة بالأفعال الدالة على الاستهلاك والخلق، حيث تصف أوضاعاً تُرسم حدودها من خلال الحجم أو الامتداد الفضائي بواسطة مفعولاتها المباشرة (تبني، ص 87).

4 - ما هو المفعول الذي يقبل هذا التناوب ؟

معلوم أن الأسماء أنواع من حيث دلالتها الداخلية. فهي إما معرفة أو نكرة، مفردة أو جمع، دالة على الكتل (mass nouns) أو معدودة (countable)، دالة على الجنس أو الفردي (individual). من خلال جردنا لمختلف أنواع المفعولات وجدنا أن التناوب لا يقيده نوع المفعول باعتباره اسماً.

1) المعرفة / النكرة

- (29) أ. كنت كنتب (ف) البرا
ب. كنت كنتب (ف) برا

2) المفرد / الجمع

- (30) أ. كان كياكل (ف) دجاجة
ب. كان كياكل (ف) عشرة د الدجاجات

3) إسم الكتلة / الاسم المعدود

- (31) أ. كان كيبيع (ف) المازوط
ب. كان كيبيع (ف) الكتوبا

4) إسم الجنس / الاسم الفردي

- (32) أ. كان كيذبح (ف) البكر
ب. كان كيذبح (ف) البكرة

نلاحظ، من خلال هذه المصنوفة من المعطيات، أن نوعية الإسم الذي يكون

مفعولا ليست واردة في تقييد التناوب المذكور، إلا أن هناك اختلافا في التأويل بين البنيات التي يرد فيها الحرف والبنيات التي لا يرد فيها. ولعل أهم حالة هي تلك الحالة التي يدخل فيها الحرف على إسم دال على الجنس. لتنظر إلى البنية التالية :

(33) أ. كان كيزيح الخروف

ب. كان كيزيح ف الخروف

يمكن أن نقول إن الدلالة على الجنس التي يفيدها نوع معين من الأسماء توازي الدلالة على العادة التي يفيدها نوع معين من البنيات الجمالية. ويمكن أن نقول، إذا كان هذا التوازي صحيحا، إن البنية (أ.33) تدل على العادة (في واحد من تأويلها). وتأويل (أ.33) على العادة مرتبط بدلالة الاسم المفعول : لا يمكن أن يكون لدينا تأويل العادة إذا كان «الخروف» إسما فرديا. فدلالة الوضع في (أ.33) على العادة أو عدمها مرتبط بدلالة «الخروف» على الجنس أو على عدمه. ولهذا نعتبر دخول ف إخراجا للإسم من الدلالة على الجنس إلى الدلالة على ماهو فردي.

وبالإضافة إلى نوع الإسم الذي يمكن أن يكون مفعولا تدخل عليه في، يجب أن نتساءل عن نوع المفعول الذي يسايقه هذا الحرف. فمعلوم أن المفعول إما مباشر أو غير مباشر. وهناك روايتان للتفريق بينهما، وعلى رأس هذه الروايتان روايتان إيمان دخول الحرف على غير المباشر وعدم إمكان ذلك بالنسبة للمباشر :

(34) أ. عطيت أحمد كتاب

ب. عطيت لأحمد كتاب

ثبت المعطيات أن في تدخل على المفعول المباشر ولاتدخل على المفعول غير المباشر :

(34) ج. كنت تنعطي ف الدروس لأحمد

د. كنت تنعطي الدروس ف أحمد

أما مع الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد وتمت تعديتها إلى مفعول آخر بواسطة زيادة صرفية فتقبل التناوب المذكور مشروطا. هذا النوع من الأفعال يتضمن

محمولين (الفعل، والمحمول المجعلي الذي يكمن في تضعيف عين الفعل) يشتركان في الفاعل، ولكل منهما مفعوله.

(35) أ. كُنْشَرَبَ الْوَلَدُ الْحَلِيبَ

ب. كُنْشَرَبَ فِ الْوَلَدِ الْحَلِيبِ⁽⁶⁾

ج. كُنْشَرَبَ الْوَلَدَ فِ الْحَلِيبِ

د. كُنْشَرَبَ فِ الْوَلَدِ

هـ. كُنْشَرَبَ فِ الْحَلِيبِ

الملاحظ أن تسابق المفعولين (مفعول الفعل ومفعول السببي) لا يليق بهذا التناوب. ومن هنا لحن (35. ب - ج) أما حين يغيب أحدهما (أي حين يكون أحد المحمولين غير محدود بغياب مفعوله، والآخر محدودا بحضور مفعوله)، فإن التناوب يصح. ومن هنا جودة (35. د - هـ). وهذا الأمر دال. فكلتا المفعولين مفعول مباشر بالنسبة لمحموله، ولا يمكن أن يرادا معا في سياق في الداخلة على أحدهما. فورود أحد المفعولين يحدد المفعول ويجعله تاما، والحال أن ورود في مع الآخر يجعل الوضع مفتوحا، أي غير تام. والوضع لا يمكن أن يكون هذا وذلك في نفس الوقت.

5 - بعض خصائص دخول «في» في الأوضاع

تمشيا مع الملاحظة السالفة حول التأويل على الجنس أو التأويل على ماهو فردي (انظر (33))، يمكن أن نقول إن الوضع يتحول من إمكان التأويل على العادة أو عدمها إلى التأويل على عدم العادة وحده بدخول في. وذلك ما نلاحظه في الزوج الجملي التالي :

(36) أ. تَبِيعَ الْخَوَاتِمَ

ب. تَبِيعَ فِ الْخَوَاتِمِ

فالنسبة (36. أ) تؤوّل على العادة وعلى عدمها، أما النسبة (36. ب) فلا تأويل

(6) لا يقل بعض المتكلمين (من الدار البيضاء) الجملة (35. ب)، إلا أنهم يخلون الجملة التالية كـ «كُنْشَرَبَ فِي الْوَلَدِ الْحَلِيبِ»، حيث يتم تعويض مفعول الحرف «ف» بضمير.

لها إلا على عدم العادة. ونقدم في ما يلي عددا من الروايات التي توضح خصائص السياقات التي يرد فيها هذا الحرف.

— رائز الامتداد

تساوق « ف مف » شكلا صرفيا جهيا دالا على الامتداد أو عبارة دالة على الامتداد :

(37) أ. كنت كنتشرب ف اتاي

ب. شربت ف اتاي حتى عييت

فظهر «ف» يتطلب «مايكفي من الزمن» ليحل فيه الحدث. فمن جهة، هناك امتداد زمني يعبر عنه «ف مف»، وهناك امتداد زمني تدل عليه العبارة أو الصرفية الدالتان على الامتداد الزمني. وإذا صح أن الشرب يقع في الشاي، فإن هذا الشرب، لكي يقع في الشاي، يجب أن يكون (على الأقل) معادلا زمنيا لما يقع فيه ويحده، وهو الشاي. وهذا هو السبب في هذا التسايق.

إلا أن الامتداد قد يكون امتدادا تكراريا. إن الجملة (38) تدل على أن السعال تكرر، بحيث لا يمكن أن نتصور سعة واحدة في حيز يمتد على طول ساعة. إن الأمر يتعلق بعدة سعلات تشغل الحيز الزمني «ساعة». ولكي يمتد السعال (أي يتكرر)، فإنه يحتاج إلى حيز زمني يحتويه.

(38) سعل المريض ساعة

هذا الذي قلناه لايسري على تناوبنا. فتناوبنا لايمتد من أجل التكرار، بل من أجل التحيين (actualization) وعدم التمام. ومعلوم أن تأويل العادة تأويل تكراري. وما نلاحظه هو أن ورود «ف» يمنع تأويل العادة، أما عدم وروده فيبقى التأويل مفتوحا على العادة وعلى غيرها.

(39) أ. كنت كنتشرب أتاي (تأويل العادة + تأويل الحصول الواحد)

ب. كنت كنتشرب ف أتاي (*تأويل العادة، تأويل الحصول الواحد)

بهذا لا يكون الامتداد الذي يصاحب «ف مف» امتدادا متقطعا (أي حدث + حدث + حدث..). إنه عبارة عن امتداد يشغله حدث واحد :

(40) كنت كنتشرب ف أتاي وهو يجي (حصول واحد)

(41) كنت كتشرب ف أتاي ملي تيجي (حصول متكرر)

وبهذا نُعدُّ رائر إجبارية دلالة التراكيب «ف مف» على الحصول الواحد، في مقابل اختيارية دلالة التراكيب المقابلة على الحصول الواحد وغيره، رائرًا مركزيًا في تبيان البعد الجهي للتناوب المشار إليه.

— رائر باقي / ساير :

نسمي هذا الرائر «باقي / ساير» فنجمع بين عبارتين جهيتين مختلفتين من حيث تأويلهما. وهذا الجمع مرده إلى اشتراكهما كليهما في بيان التحيين وعدم التمام. فالشكل «باقي» يسابقه تأويل العادة وعدمها، كما في (17 — 18) ونحتاج إلى «ف مف» لإلغاء التأويل التكراري :

(42) باقي تشرب أتاي (تأويل العادة والتكرار)

(43) باقي تشرب في أتاي (تأويل الحصول الواحد)

أما «ساير» التي تدل في ذاتها على التحيين المتدرج (progressive) فلا يغير ورود «ف مف» من أمر التأويلين معها شيئًا :

(44) ساير تشرب أتاي (حدث متدرج، وتأويل الحصول الواحد)

(45) ساير تشرب ف أتاي (حدث متدرج، وتأويل الحصول الواحد)

إلا أنه يجب أن نعرف أن هناك فرقًا بين (44) و (45). فالأولى تقدم المفعول باعتباره محورًا، أما الثانية فتقدمه أشبه بالمكانى المشارك.

(46) ساير تشرب كاس داتاي

(47) ساير تشرب ف كاس داتاي

ويمكن للتدرج أن يكون تدرجًا مقدّمًا من وجهة نظر الحدث، كما في (46)؛ ويمكن أن يقدم من وجهة نظر المفعول، كما في (47). وهذا الاستنتاج في حاجة إلى المزيد من التدقيق.

— رائر التردد (frequency)

تبين البنيات التالية أن الظروف الدالة على التردد لا يمكن أن تسابق البنيات

في مف. فسواء تعلق الأمر بتردد تام منفي أو مثبت (48). أو بتردد جزئي منفي أو مثبت (49)، أو بنفي التردد (50)، فإن البنيات تظل مرتبكة :

(48) أ. * كنشرب ف أتاي ديما

ب. * ماتنشربش ف أتاي ديما

(49) أ. * كنت كنشرب ف أتاي شي مرات

ب. * ماكتتش تشرب ف أتاي شي مرات

(50) أ. * (ما) عمرفي ماتنشرب ف أتاي (على تأويل عدم حصول شرب الشاي مني في وقت ما)

ب. (ما) عمرفي ماكتتش تشرب ف أتاي (على تأويل التواجد في وضع يتضمن حدثا واحدا أكون فيه منهمكا في شرب الشاي.

والرائز إمكان ورود النعت الجملي التالي : «وتنكمي ف الكاروه».

يعني التردد الامتداد التكراري للأوضاع التي تصفها الأحداث. ولهذا لا يمكن لهذه الظروف أن تسابق البنيات التي ترد فيها في. ورغم النفي الذي يلحق الجملة فإن الأمر لا يتغير، لأن ماينفي ليس هو التكرار بل نوعية التردد، فنفي التردد تردد. والحال أن في ترد لنفي التكرار والعادة. وهناك ملاحظة ترتبط بالبنية الموجودة في (50). فهذه البنية قابلة لأن تؤول بشكل صحيح إذا عينا بها أن الشخص المعني لم يوجد قط في وضع يكون يشرب فيه الشاي. أما التأويل العادي فغير قائم، وهو التأويل الذي يكون فيه الشخص المعني لم يشرب الشاي قط. والفرق بين التأويلين دقيق كما نرى. ولاحتجاج إلى القول إن كل البنيات أعلاه جيدة وقائمة التأويل إذا تم إسقاط في.

— رائر «في مدة من الزمن»

يصلح هذا الرائر لتبيان تمام الوضع أو محدوديته حين وصف الحدث إياه أو عدم تمامه أو محدوديته. وما كان محدودا أو تاما صح نعته بهذا الظرف، وما لم يكن كذلك لم يصح نعته بهذا الظرف.

(51) أ. كان كيصبغ الطايلة ف ساعة

ب. * كان كيصبغ ف الطايلة ف ساعة

إلا أن ما لا نتحدث عنه الأدبيات عند سردها لهذا الرائز كونه لا يصح (ولا يصح مقابله، وهو «لمدة من الزمن» الذي يفيد عكس مقابله) في وصف الأوضاع التي تقدم الأحداث في طور الحدوث والجريان. وهذا ما يعبر عنه دخول في على المفعولات في الأفعال التي نتحدث عنها هنا.

— رائز «كَلَوْ»

يعزز هذا الرائز ما قلناه قبل قليل، ويضيف إلى ذلك أن الحدث الذي ترافقه في لا يستغرق المفعول كله، بما أن الحدث لا يكون مؤثرا إلا في جزء معين من المفعول :

(52) أ. « كان كياكل ف التفاح كَلَوْ

ب. « كان تيكتب ف البرا كَلَّهَا

ويدفعنا هذا الرائز للتحدث عن التأثير. تصف أفعال التأثير أحداثا كما «قيست» وحُدَّت زمنيا من خلال تغيير معين بمس خاصية من خصائص مفعولها المباشر أثناء جريان الحدث. والتغيير الذي يلحق المفعول المباشر خلال جريان الحدث هو مقياس الحدث زمنيا. وعبر هذا المقياس يكون الحدث محدودا.

ويبرز دخول في على المفعول المباشر حصول تأثير جزئي. فالجملة (53) تصف وضعا لم يتم فيه شرب محتوى الكأس، بل تصف وضعا تم فيه شرب جزء منه فقط :

(53) كُنْشَرِب ف كاس دلقهوة

فالركب «كاس دلقهوة» تأثير جزئيا بحدث الشرب. وهذا الوضع يخالف ماتصفه الجملة (54) :

(54) كُنْشَرِب كاس دلقهوة

حيث المركب «كاس دلقهوة» (إذا أول الوضع على العادة) يعتبر متأثرا بصورة كلية. وربما كان قبول التأثير الكلي ناتجا عن تأويل العادة، لأنه لو أولنا (54) على عدم العادة، فإن المركب المعني قد يكون متأثرا بصورة جزئية أو بصورة كلية.

نلاحظ، في حالة التأثير الجزئي، أن الحدث يستغرقه جزء من المفعول فحسب. وبعبارة أخرى، فإن المفعول أوسع زمنياً من الحدث. فكما لو كان المفعول «فضفاضاً» زمنياً، وحين وقع الحدث فيه فإنه لم يحتل فيه سوى جزء. ونقترح أن نتعت هذا المفعول حين تسابقه في هذه البنيات ومثيلاتها بالمفعول الفضفاض. إلا أنه ليس كل تآثر جزئي ناتجاً عن مفعول فضفاض، بل قد ينتج ببساطة عن جزئية الحدث في إلحاق التغيير على المفعول. بما أن التأثير قبول التغيير.

ومما يزيد الأمر وضوحاً ما يسمى بأفعال الاستهلاك والخلق (المتعدية). فهذه الأفعال تصف أوضاعاً يحددها الحجم أو الامتداد الفضائي لمفعولاتها المباشرة. إلا أنه، عوض أن يقدم الحدث مقيساً على المفعول، يُقدّم المفعول فضفاضاً بإزاء مقاس الحدث حين ترد في. ولكن هذا لا يغير من محدودية الحدث.

6 - علاقة «في» بالمصدر

من خصائص المصدر أنه، مقولياً، عبارة عن مركب إسمي (لأنه يظهر في كل المواقع التي يظهر فيها المركب الإسمي، كما يحمل رأسه إعراباً). إلا أنه، من ناحية خصائصه الداخلية، عبارة عن فعل. فهو يعبر عن الحدث الذي يعبر عنه الفعل، كما تسابقه الموضوعات التي تسابق الفعل. وتبعاً لذلك اعتبر الفاسي الفهري (1990) و(1993) المصدرَ إسماً من الناحية الخارجية، وفعلًا من الناحية الداخلية.

يتضح ذلك من خلال الأمثلة العربية التالية⁽⁷⁾

(55) أقلقني انتقاد الرجل المشروع

(56) أقلقني انتقاد الرجل للمشروع

فالمركب «انتقاد الرجل المشروع / للمشروع» عبارة عن فاعل، ورأسه «انتقاد» يحمل إعراب الفاعل. إلا أن البنية الداخلية لهذا المركب تحوي المكونات التي تظهر صفة الفعل المرتبط به اشتقاقياً، وهو «انتقاد» مع بعض الاختلاف إذ فاعل المصدر مضاف مجرور، والمفعول قد ينصبه المصدر وقد لا ينصبه. ويُرجع الفاسي الفهري

(7) انظر الفاسي الفهري (1993)، الفصل 5، أرقامه (46 - 47).

حصول النصب في (55) وعدم حصوله في (56) إلى كون المصدر الأول أكثر فعلية من المصدر الثاني : فالأفعال تسند النصب إلى مفعولاتها، وموضوعها الخارجي لا يمكن أن يتم إسناد الإعراب إليه من خلال الحرف «له»⁽⁸⁾. ويكتسب المصدر التعريف أو التنكير بالإضافة⁽⁹⁾.

أود بعد هذا التقديم، أن أبين لماذا تلحن بنيات من قبيل (57 ب)، في مقابل (57 أ) :

(57) أ. كيعجني شريب أتاي

ب. كيعجيني الشريب ف أتاي

تطرح علينا البنيان، في (57)، سؤالاً دقيقاً. وهذا السؤال هو التالي : لماذا لا ينسخ المصدر بنية الفعل، فيدمج «في» كما يدمجها الفعل المرتبط به اشتقاقياً ؟ قبل مقارنة هذا السؤال، أود أن أبين الفرق بين الفاعل المضاف والمفعول المضاف، بما أننا معنيون بالمفعول أولاً، وعلاقة ذلك بتأويل المركب برمته.

لننظر إلى البنيتين التاليتين :

(58) أ. ماكلة أحمد

ب. ماكلة الدماغ

(8) لاندري هل يمكن أن نقول إن المصدر في المغربية أقل فعلية من المصدر في العربية، بما أن الأول لا ينصب مفعوله، وإنما يرتبط هذا الأخير عموماً بحرف اللام :

أ. شوفان أحمد للتفزة

ب. شوفان أحمد التفزة

وعلى العموم، فهذا التخمين يحتاج إلى افتراضات واستدلالات مستقلين يرتبطان بقوة عمل هذه المفولة وحيثياته.

(9) يعدهد ابن هشام، في معنى اللبيب، ص 663 — 664، إحدى عشر أمراً يكتسبها الاسم بالإضافة. وأهمها : التعريف نحو «غلام زيد»، والتخصيص نحو «غلام امرأة» والتخفيف نحو «ضارب زيد» إذ الأصل أن ينصب «زيد» ولكن الحذف أخف منه وإزالة القبح أو التجوز نحو «مررت بالرجل الحسن الوجه، فإن الوجه إن رُفِع قبح الكلام، لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإن نُصِب حصل التجوز بإجراءك الوصف القاصر مجرى المتعدي»، وتذكير المؤنث نحو «إن رحمة الله قريب من المحسنين» (الأعراف، 8 : 56)، وتأنيث المذكر نحو «قطعت بعض أصابعه»... إلخ.

من المؤكد أن حذف الفاعل المعجمي في (58.أ) يعطي البنية (59.أ) حيث يتم الاحتفاظ بالتأويل العام (دون نسب الحدث إلى فاعل معين، رغم أن الفاعل ثاو هناك)، وتعويض الفاعل المعجمي بواسطة الحد «الـ»⁽¹⁰⁾. أما المفعول في (58.ب) فلا يمكن حذفه، وبذلك فالبنية (59.ب) ليست مشتقة من (58.ب).

(59) أ. الماكلة

ب. الماكلة

ويمكن إرجاع مكان حذف الفاعل المعجمي في (59.أ) إلى كون (58.أ) تدل على النوع (نوع أو طريقة أكل أحمد)⁽¹¹⁾. والنوع ليس ضروريا وروده يقدر ضرورة ورود المفعول. لذلك يبدو أن عدم حذف المفعول راجع إلى كون المفعول جزءا أساسيا في البنية الجهية للمصدر، إذ يحد امتداده الزمني.

وقد نذهب إلى إقامة تواز معين بين بنيات المصدر وبنيات الجملة، إذ لا يمكن الاستغناء عن مفعول فعل دال على المحدودية، لأننا سنحصل إذ ذاك على وضع غير محدود. وهذا ما تبينه (59.أ) إذ تدل على عدم المحدودية، ولا يمكن تأويل (59.ب) على المحدودية. وهي لاحنة على هذا التأويل.

إن الحديث عن المفعول ووجوده في البنية مرتبط بالبنيات المبنية للمعلوم، في مقابل البنيات المبنية لغير الفاعل. وفي هذا الصدد، يبدو أن (58.أ) توازي بنية جملة مبنية للمعلوم، وأن (59.أ) توازي بنية جملة مبنية للمبهم، حيث الفاعل عبارة عن ضمير مبهم. وفي مقابل هذا تبدو (58.ب) بنية مبنية للمجهول مشتقة من البنية (60) :

(10) تذهب غريمشاو (Grimshaw) (1986) إلى أن المركب الاسمي الدال على المالك في المركب الإضافي عبارة عن منحق، وليس الفاعل الحقيقي. ومن أدلتها على ذلك أن هذا المركب دائما اختياري، ويمكن استبداله بواسطة الحد (وقد يعوض بالتونين في العربية الفصحى). وهذا ما جعل جاكندرف (1990) يعتبر الفاعل خارجا عن مجال الموسم المحوري الموضوعي (A - marking) حين يكون الرأس إسما (ص. 286).

(11) المصدر الذي نتحدث عنه هنا هو ذلك الذي يفقد الحدث، وليس ذلك الذي يفيد «ما يؤكل». ويبدو أن معنى «الماكلة» هذا مرتبط كئاثيا بمعنى «الماكلة» الدال على الحدث، حيث يكفى بموضوع الأكل عن حدثه.

(60) ماكلة من للدماغ

حيث يصير المفعول «الدماغ» فاعلا، ويرتقي بذلك إلى موقع الفاعل فيتلقي إعرابه وهو الجر. وهذا الافتراض صحيح إذا سلمنا بأن هناك طريقة واحدة لتلقي الجر في المركب الإضافي، وأن هناك موقعا واحدا يحصل فيه ذلك.

إن الحدث عام من جهة الفاعل، إذ يمكن لأي فاعل، مبدئيا، أن يكون فاعل أي حدث، والفاعل لا يحدد الحدث زمنيا ولا يدخل لسحب بنية زمنية ما على جريان الحدث، إلا في ما يرتبط بأشياء طفيفة من قبيل تكرار الحدث من أشخاص متعددين أو ما شابه ذلك. أما المفعول فيجعل الحدث ضيقا سواء من حيث معناه أو من حيث حصره لزمن جريان الحدث. ولهذا يدل المصدر المضاف إليه الفاعل على النوع أو الطريقة في إنجاز الحدث. أما المصدر المضاف إليه المفعول فيحمل بنية الزمن الذي يسحبه المفعول على المصدر.

إذا كانت هذه الملاحظات صحيحة، فإن المركب «ماكلة الدماغ» يدل على حدث محدود. والأحداث المحدودة تقبل دخول في في الجمل، فلماذا لا تقبلها في المركبات الإضافية التي رأسها مصدر؟

(61) أ. ماكلة الدماغ

ب. ماكلة ف الدماغ

ج. الماكلة ف الدماغ

نفترض أن (61.أ) تدل على المحدودية بالشكل التالي : «الدماغ» يحد زمنيا حدث الأكل الذي يعبر عنه المصدر. وإذا لم يظهر المفعول كان الحدث غير محدود. والخرف في يظهر صحبة المتعدي الذي يحده مفعوله. وقد توصلنا إلى أن البنيات الجسمية التي لا تتضمن في يُختار تأويلها على العادة أو عدمها. ولكن هذا الاختيار مرتبط بأحداث لها مفعول لا يوجد في موقع الفاعل. فإذا صح توازينا أعلاه، فإن «الدماغ» يكون أشبه بالفاعل مادام يقع في الموقع الذي يجر فيه الفاعل. والدليل على ذلك أن وجود الفاعل مع المصدر الدال على حدث يحده مفعوله يمكن في من الظهور :

(62) أ. ماكلة أحمد ف دماغات الناس

ب. ضريب محمد ف ولادو

ج. شريب علي ف القهوة

7 - «شاف» و «شاف ف»

هل يمكن اعتبار الفرق بين الفعلين أعلاه داخلا في التناوب الذي نتحدث عنه هنا ؟

من خصائص الفعل الأول، كما هو معلوم، عدم القصدية، ومن خصائص الثاني القصدية :

(63) أ. كنت غادي وأنا نشوف كسيده / *نشوف ف كسيده

ب. شفت فيه مزيان باش نعقل عليه / *شفتو مزيان باش نعقل عليه

وإذا كانت لغات أخرى تعجم هذا الاختلاف عن طريق فعلين مختلفين (العربية : «رأى» و«نظر إلى» الفرنسية Voir و regarder، الإنجليزية see و look at) فإن العربية المغربية تعبر عن هذا الاختلاف بواسطة إدراج «في» فقط. يظهر أن أهم الروايز السالفة تسري على هذا التناوب. إلا أن رايئز القصدية الذي يسري على التناوب «شاف / شاف ف» لايسري على تناوباتنا أعلاه. وبالإضافة إلى هذا، فإن ما يشترطه دخول «في» في التناوبات الأولى، من وجود مايكفي من الامتداد الزمني وغيره، لاتقيد ظهور «في» هنا.

8 - خاتمة

إذا كان المفعول يقيس زمنيا الفعل في الأفعال المحدودة، فإنه ليس غريبا أن نجد الحرف «في» في هذا النوع من البنيات، فكما لو كان لدينا :

(64) كنشرب [ف أتاي]

— — [في ص]

فالحدث يقع في المفعول ص، باعتبار هذا الأخير مدة زمنية ينتهي الحدث بنهايتها. فإذا لم يتبق شاي فإن حدث الشرب ينتهي. فهذا الحرف، إذن، عبارة عن معلومة زمنية — جهية. وينبغي أن نستحضر هنا الترسيمة الفضائية السابقة :

[س في ص]، حيث الرمز الثاني عبارة عن وعاء للأول. إلا أن في لا تظهر إلا إذا كان الحدث لا يغطي كل ص.

بهذا المعنى يكون المفعول وعاء يقيس الحدث الذي يقع فيه. فالحدث يقع في المفعول المباشر، حين يكون الحدث محدودا وغير دال على حالة، وورود في مرتبط بالأوضاع التي يكون فيها المفعول أوسع من الحدث، أو لنقل إن الوضع يجعل المفعول فضفاضا إلى درجة أنه لا يمكن للحدث أن يقع سوى في جزء منه.

ولعل هذه الملاحظة مرتبطة بشكل وثيق بكون ورود في يلغي إمكان التأويل على العادة. فلكني يقوم تأويل العادة، على الحدث ألا يكون يجري في الآن الذي نصفه فيه. والحدث المحدود بمفعوله يقدم وهو يجري، في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، عندما لا يستغرق الحدث كل المساحة الزمنية التي يخصصها له مفعوله.

المراجع

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1979 (ط. 5).

التوكاني، نعيمة (1989)، *خصائص المشتقات الجهمية : إسم المفعول نموذجاً*، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب ابن مسيك الدار البيضاء. غالم، محمد (1990)، *عن أفعال البصر في اللغة العربية*، عرض قدم في المعهد الدولي لجمعية اللسانيات بالمغرب، الرباط 1990.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1986)، *المعجم العربي : نماذج تحليلية جديدة*، دار توبقال للنشر، البيضاء.

Comic, B. (1976), *Aspect*, Cambridge University Press, Cambridge.

Dowty, D. (1979), *Word Meaning and Montague Grammar*, Reidel, Dordrecht, Holland.

Emonds, J.E. (1985), *A Unified Theory of Syntactic Categories*, Foris, Dordrecht.

Fassi Fehri, A. (1993), *Issues in the structure of Arabic Clauses and Words*, Kluwer, Holland.

Grimshaw, J. (1986), «Nouns, Arguments, and Adjuncts», *ms*, Brandeis University, Waltham, MA.

Gruber, J.S, (1965), *Lexical Structures in Syntax and Semantics*, North Holland, Amsterdam.

Gruber, J.S. (1967), «Look and See», *Language* 43.4.937 - 947.

Jackendoff, R. (1983), *Semantics and Cognition*, MIT Press, Cambridge, M A.

Jackendoff, R. (1987), «The Status of Thematic Relations in Linguistic Theory», *Linguistic Inquiry* 18, 369 - 411.

Jackendoff, R. (1990), *Semantic Structures*, MIT Press, Cambridge, M A.

Lyons, J. (1977), *Semantics 2 Vol*, Cambridge University Press, Cambridge.

- Pustejowski, J. (1988), «The Geometry of Events», in C. Tenny, ed *Studies in Generative Approaches to Aspect*, Lexicon Project Working Papers 24, Center for Cognitive Science, MIT.
- Tenny, C. (1987) *Grammaticalizing Aspect and Affectedness*, Ph D dissertation, MIT.
- Tenny, C. (1988), «The Aspectual Interface Hypothesis», in C. Tenny, ed
- Van Hout, A. (1992), «On the Role of Aspect in the lexicon», *ms.* Tilburg University.
- Vendler, Z. (1967), *Linguistics in Philosophy*, Cornell University Press, Ithaca.

حول الاقتراض

إدريس السغروشني

كلية الآداب - الرباط

سأحاول في هذه الورقة أن أتحدث عن الاقتراض أولاً في إطاره العام، وثانياً في الصورة التي جاء عليها عند علماء اللغة العربية، وثالثاً في الإطار النسقي. يتعرض كل نسق لغوي مثل كل نسق كوني إلى التغيير. وتؤدي به هذه الحالة إلى اختلال في التوازن فيسعى إلى استرجاع توازنه بإعادة النظر في العلاقات القائمة بين عناصره.

ويمكن أن ندرس نسقاً لغوياً في وقت ومكان محددين أو عبر فترة زمنية تطول أو تقصر. ولقد وصفت الدراسة الأولى بكونها تزامنية والثانية بكونها تزمينية. وما يربط بينهما هو التغيير الذي يحدثه متكلم في وقت من الأوقات داخل اللغة، ما يكون السبب في قيام تعديلات يستعيد النسق بها توازنه.

وينتج التغيير إما عن حالات نفسانية يتعرض لها المتكلم أو عن أحداث خارجية مثل الأوضاع المؤسسية أو غيرها.

ويعتبر الاقتراض عنصراً من عناصر الاضطراب التي يواجهها النسق بتدابير معينة لاتقاء كل ما يمكن أن يتسبب في اختلاله، سواء في المستوى الأصواتي، أو الصوتي، أو الصرافي، أو التركيبي، أو المعجمي. ويسمى الاقتراض في الأدبيات العربية معرباً أو دخيلاً. ويتعارض، في الغالب، في مستوى من مستوياته، مع مواصفات مكونات النسق. لكن عندما يتمثل النسق الكلمة الدخيلة يصبح من العسير على الممارس العادي أن يتعرفها، ولهذا يبدأ يتعامل معها كما يفعل مع الأصيل. فيصرفها ويشفق منها مثل: درهم ذراهم وذرههم مُدرهم.

ويتميز المقترض من المولد والمرنجل والنقل الحرفي والمترجم. وكنها تأتي لإغناء اللغة وتطويرها.

ويخضع المقترض لسيرورات مختلفة، تمكنه من أن يندرج في النسق وينسجم مع أبنيته ودلالاته. وإذا لم تتمثله اللغة، يقوم أهلها بتعويضه بما يتلاءم مع مقاييس لسانهم. وهذا مايفعله في أيامنا أهل أندونيسيا والكييك وفرنسا وغيرهم.

تلجىء الضرورة الحضارات إلى الاقتراض لتعويض ما لم يتأت لها من الإبداع. فالأقراض، كما يحدده فيتوري بيراني، هو شكل تعبيرى تأخذه مجموعة لسانية عن أخرى.

ولاتطلق كلمة اقراض في الغالب إلا على الاقتراض المعجمي. وليس من السهل دائما تمييز الكلمة الدخيلة من الأصلية. فمثلا كلمة «رصيد» بمعناها الحسابي — في اعتقاد المتكلم العربي عامة — ترجع إلى أصل عربي، مع أنها — في الحقيقة — تنتمي إلى أصل لاتيني «residium». ووصلت إلى العربية على طريق اللغة الإيطالية. ويمكن أن نقول نفس الشيء بالنسبة لكلمة «الليس» في عبارة «الأيس والليس». فهذه الكلمة، أي «الليس»، لاعلاقة لها بليس أخت كان التي هي من أصل آرامي وهو «lo it»، بمعنى لا يكون ما يبين مصدر دلالتها على الحال. أما التي في عبارة «الأيس والليس» فهي من «لا — esse» أي العدم. ولقد خنط صاحب «المنجد» لما أدرج كلمة أنبار الفارسية وهي من «أناشتن» أي خزَن، في نير بمعنى همز وربطها بِنَبْر وجمعه نِبَار وأنبار وهو ضرب من الذياب، ثم أتبع هذا بكلمة أنبار وقال إنها تعني بيت التاجر الذي تنضد فيه الغلال والمتاع، وهي المفردة المقترضة، ثم أتى بعد ذلك بكلمة أنبار وجمعها على أنابر وأنابير وأنبارات وأعطاه نفس المعنى وقال عنها إنها إسم مفرد مُعَرَّب من الفارسية.

ونحتاج للفصل بين الدخيل والأصيل في بعض الأحيان إلى التاريخ أو الصوتية أو الصرافة أو الدلالة... فالفصل بين كلمة قصر التي أتت من اللاتينية وكلمة قصر التي نشأت من أصل عربي، يحتاج إلى تاريخ الحضارات وإلى العلوم اللسانية. ونحتاج إلى نفس المعطيات للفرقة بين وزير التي تصدرت من «Bozorg» بمعنى كبير ووزير في الفارسية، وبين وزير من أوزير والتي ترجع إلى آزره. وقد حدث فيها ما حدث في وِرْزَة وفصيحتها إزره.

ويكثر الاقتراض في مستوى المعجم ويقل أو «ينعدم» في مستوى النحو. يقول مونطيني في «رسائله»: «يجب أن يخدم الكلام الفكر لا العكس». ويعنى بذلك أن اللجوء إلى الدخيل يصبح لازماً إذا كان يساعد على التعبير عن فكرة ما بكل دقة. وعمل برأي مونطيني كتاب قدامى ومحدثون. وينتج عن هذا أن الاقتراض تدفع إليه الضرورة، وهذا مادفع العرب إلى اللجوء إلى الدخيل. فأخذوا من الآرامية مثل أنك وأجر من ouko و cogouro، وأسبوع من chabouêo، وإسكاف من ouchkofo، وإشقى من chfoyo، وأصحاح أو إصحاح من shoho، وأنبوب من aboubo، وتعالمة من taê lo، وجبن من goubno، وجبا من gbo، وجاسوس من gochôucho، وجملون بمعنى جمل صغير من gaubouïro، وخاتم من hotmo، وجو الشيء بمعنى داخله من gawo، وحنوت من honoûto، وخبق بمعنى جمع من hbaq، وحيوان من hayoûtono، إنخ، ومن اليونانية أنوس من evenos، وأرخيل من Archipelaghos، وإزميل من zmili، وإقليم من klima، وبطاقة من Pittakion، وبيطار من ippiyatros، وجنس من genos، وخارطة أو خريطة من khartis، وفيسفساء من Psifos، وفص من psifis، وقمة من foki، وفنس من finix، وقطرب ويعني مرضاً يظن صاحبه أنه تحول إلى كلب أو ذئب من kinanthropos، وقمطر من camptir، وشحور من chahrouïro، إنخ.

ومن الفارسية أخذوا الكثير منه إستبرق من استبرج، وأوج من owg، وإيوان من eyvan، وبابوج من Papouch، وباديجان من باديجان، وبازدار من باز + دار بمعنى حامل الباز، وبرهان من Parahan، وبستان من بوستان، أي بو (رائحة) وستان (مكان)، وجاموس من كوميش أي كاو gaw (بقرة) وميش (نعجة). ومن goh غائط وغلطان: متدحرج. صنعوا جعل وخبيري من خيروا أي: المشور الأصفر، وخبيران من Kheyzarane، ودبوس من توبوز، ودهليز من دهلله، ودوشق بمعنى بيت كبير من جوشج، ورامق بمعنى طير ينصب لصيد طير آخر من زاج، وسرسام: التهاب في حجاب الدماغ، من سرسام: من سر (رأس) وسام (التهاب)، وموز من mowz، إنخ.

وتأتي الكلمة الدخيلة في صيغ مختلفة مثل قرنفل وقرنفول أو اسفناخ التي

وردت عند الأطباء، في الأندلس في القرن الحادي عشر، اسبناخ ثم إسبناخ وهي من إسباناخ. وفي بعض الأحيان تدخل الكلمة بكيفية غير مباشرة وتأتي عبر وسيط مثل جمارك التي جاءت من اللاتينية commercium عبر التركية gümurük.

ويستخلص من هذا أن الكلمة المقترضة لا تنتقل دائما بكيفية مباشرة من لغة إلى أخرى، ويُفسر هذا في بعض الأحيان اكتشاف الأصل. ولم تنتبه إلى هذا الجانب من المشكل الكتب القديمة. كما أننا لانجدها تميز بين المعرب الذي لجأت إليه الضرورة كما حدث في المجالات العلمية والتنظيمية والمؤسسية وبين الدخيل الذي تسرب إلى اللغة العربية بسبب وجود الموالى الذين كانوا يعيشون داخل المجتمع العربي والذين مارسوا الازدواجية فترة من الزمان، قبل أن يصبحوا من المستعربة.

وإذا كانت عملية التعريب تأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت الشكل والمضمون، فإن الترجمة الحرفية (calque) لا تحاور إلا المعنى. فعبارات مثل قتل الوقت، وأعطى صوته، وأعطاه ورقة بيضاء، ويلعب بالنار، وعلى شرف فلان، هي بمثابة نقل حرفي لعبارات فرنسية. ولقد قدم إبراهيم السامرائي في كتابه «فقه اللغة المقارن» مجموعة من مثل هذه التراكيب التي روجتها أفلام الكتاب، فاستساغها السامع والقارئ، وبدأ يعتبرها متأصلة في لغته. وهذا النوع من الاقتراض سواء في مستوى المفردة أو العبارة، وإن كان يحدث بعض الاضطرابات في مستوى المضمون، كما يمكن أن نلاحظ في سبراط ورصيد وقصر أو في يلعب بالنار محل خاطر، فإنه يحافظ على الشكل ويغري صورة التعبير في اللغة.

وهناك اقتراض معجمي لا تتخلص فيه الكلمة من شكلها الأجنبي ويحمل اسم xenisme أو pérégrinisme في اللغة الفرنسية. فكلمات راديو وبيانو وجيولوجيا ليست كلمات معربة، لأنها احتفظت بشكلها الأجنبي الذي لا ينسجم مع قواعد التأليف في النسق. فليس في العربية — يقول ابن خالوية في «كتاب ليس» — كلمة من قبيلة الإسم تنتهي بواو قبله ضمة ؛ ولهذا لما عربوا كلمة خيرو جعلوها خيرى، كما أنه ليس في العربية كلمة تبدأ بكسرة بعدها ضمة ؛ ولهذا أعطوا لكلمة géographie صورة تنسجم مع النسق، وهي كما يوردها صاحب «المنجد» جغرافيا أو جغرافية. وما يقبله النسق، وإن كانت الرواية لانتشير إليه، يمكن أن يبقى على

حاله مثل آجر وأنتك ولا نأخذ برأي الصرفيين القدامى الذي يقصي صيغتي فأغل
وأفعل في مستوى المفرد.

إن التعديلات التي تخضع لها كلمة أجنبية تكون إما أصواتية كما في بولد التي
تصبح فولد، لأن الأبجدية العربية لاتعرف ب أو أصواتية وصرافية كما في أهوس
من إفتيس وفي زنجي من زنجي أو صرافية فقط كما في إشفى من «شُفِي» وأصحاح
أو إصحاح من «صُحِح». وتماثل في بعض الأحيان الكلمة المعربة الكلمة الأصلية
كما أشرنا إلى ذلك أعلاه لما تعرضنا لكلمة وزير ورصيد.

إن العرب — يقول ابن السراج — «تخلط فيما ليس من كلامها إذا احتاجت
إلى النطق به». فإذا كان يريد بالتخليط أنها تخضعه إلى متطلبات نسقها كما يحدث
ذلك في كل اللغات، فهذا ليس بتخليط. وإذا كان يعني أنها لاتملك حُطة واضحة
ومتقنة لمعالجة الدخيل، فهذه حقيقة ثابتة : إذ عملية التعريب لم تنقيد ولا تنقيد
بضوابط نسقية دقيقة وظلت — ولاتزال — خاضعة لتصرفات الأفراد
والمصادفات.

ويتضح ذلك من خلال بعض الصور مثل تلفزيون وبنسيلين، إلخ. وكشك
وكوشك..

وتنفاوت اللغات في فرض التعديلات أو عدم فرضها، وقبول الدخيل بصورة
من صوره. ترى أن اللغة الإيطالية تسلك سلوك اللغة العربية في فرض التعديلات
بينما اللغة الإنجليزية تتعامل مع الدخيل تعاملًا متساهلاً. ويطغى على هذه التعديلات
الإبدال. ترى أن الشين في العبرية تُنقل سيناً في العربية : فشبح تنقل سبَح وشبَط
تنقل سبَط. ويحدث ذلك أيضا في لغات أخرى : فشلوار تنقل بالقلب سبروال،
وتنقل الجيم المعقودة في الفارسية إما «ك» : قيرجار تعرب بركار، أو «ج» :
فبادنجان من بادنجان أو «ق» أو «د»، دوشق من جوشج، واهاء تبدل بعدة حروف
منها «ق» : زئبق من زيفه و «ز» في دهليز من دهله، و «ت» في جادة من جاده :
طريق، و «هـ» في برهان من برههان ويعني هذا انعدام حطة واضحة في التعريب،
والاكتفاء بما تنقطه الآذان من مصادر مختلفة.

وتشهد الافتراضات على العلاقات التي كانت للغة العربية مع حضارات ولغات

أخرى. فاللغة شبيهة بمتحف أو دار آثار يتجلى فيها تاريخ وثقافة أمة. يقول إكريستوفر نيروب في كتابه «لسانيات وتاريخ عادات الشعوب»، إنه من المفيد والمثير للاهتمام أن ندرس في لغة من اللغات المدخيل. فهو يكشف لنا الكثير عن البلد الذي يُقرض والبلد الذي يفترض. ويمكن، اعتماداً على هذه الدراسة، أن نكتب تاريخ شعب ونتعرف حضارته.

ويبدو هذا الرأي سديداً، لكن تحفظات فريدناند برونو أضعفت هذا الرأي. فلقد بين هذا المؤلف أن ليس هناك تزامن تام بين تنامي الفكر وتنامي اللغة. إذ لو كان هذا ممكناً، لصار كل من أراد أن يحصل على فكر نام يكفي، توسلاً إلى ذلك، باقتناء لغة نامية. يرتفع بها عنه التخلف، لكن ما يشته الواقع هو أن الأمم التي تخلت عن لغتها واتخذت لغة نامية ظلت تزرع تحت التخلف وتعتقد عندها المشاكل إثر التصدعات التي حلت بمجتمعاتها، والاستلاب الذي منيت به نفوس أبنائها، لكون هذه اللغة تحمل حضارة مخالفة لحضارتهم.

يقول كثير من الذين درسوا الاقتراض إنه يكثر في المعجم، ويخص في الغالب الأسماء، ولا يمتد إلى القبائل الأخرى إلا قليلاً. لكن اللغة العربية عندما تقترض من الساميات خاصة لاتقف عند الأسماء بل نجدتها تقترض أيضاً أفعالاً. وهذه أمثلة أُخذتُها من الآرامية :

أَرَخَ من يَرُخُ بمعنى شَهْرٌ
أَرَفَ من أَرَفَ بمعنى الذي يقسم الأرض
أَسَا الجُرْحَ من أَسِرَ بمعنى شَفَى
أَفَلَكَ كَذَبَ من هَفَخَ بمعنى غَيَّرَ، أَفْسَدَ
آمَى : صَدَقَ حَقِيقَةً أَوْحَاها اللهُ من هَيَّيْمَ
بَارَكَ اللهُ، سَبَّحَهُ من بَرِخَ
بَسَأَ بالأمر : تَهَاوَنَ، من بَسُ : احْتَقَرَ
تَحَمَّ : جَعَلَ لَهُ حُدَا من تَجَمَّ
تَرَجَمَ من تَرَجَمَ
تَرَصَّ المِيزَانَ قَوْمَهُ من تَرَصَّ : قَوْمٌ
أَثَقَى ه : أَحْكَمَهُ من أَثَقَى : رَثَبَ

تَبَّ : جَلَسَ مَتَمَكْنَا مِنْ يَتَبُّ : جَلَسَ

ولاشك أن الذين روجوا هذه الأفعال التي لها ما يقابلها في اللغة العربية هم المستعربة الجدد، من لم تستحكِم برثهم في العربية كما يقول وافي في كتابه «فقه اللغة».

لقد حاول النحاة أن يضبطوا المعرب والدخيل والمولد والمصنوع، إلخ. جاء في «المزهر» أن المولد هو ما أحدثه المولدون، وأن الفرق بينه وبين المصنوع هو أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربي فصيح. ومن المولد الحُسيان بمعنى السهام الصغار والحُم، إلخ. وقد ميل التبريزي في «تهذيب الإصلاح» بين تعريب وتوليد كلمة طَنَز.

وهذا يبين أنهم كانوا لا يميزون دائما بين المعرب أو المدخيل والمولد. أما صاحب «القاموس» فيجزم أن بُرجاس مولدة وهي فارسية بمعنى هدف، وتعريبها لانتشوبه شائبة. وجاء في ذيل «الفصيح» للمؤلف البغدادي أن كابوس مولدة، وهي كلمة آرامية Koboucho من kbach بمعنى داس وضغط. وقالوا في سني التي هي اختزال لسيدتي إنها مولدة، وإن ست لاتعرف إلا في العدد. ويقول الزجاجي في «أماليه». أما الفالودج، فهو أعجمي؛ والفالوذق مولد مع أن الكلمتين من أصل واحد وهو فالودة بمعنى معصور. وصنف بعض اللغويين حواتج في المولد وتبغدد فلان حسب ابن سيدة مولد، وقالوا الكيمياء لفظة مولدة وهي من chimiya يونانية معربة.

وجاء عن ثعلب أن المولد هو كل ما لحقه تغيير. وهذا لا يقصير المولد على العربي الذي يلحقه التغيير في مستوى من المستويات، بل يشمل أيضا المعرب الذي غير فيه الناس مثل الزُمُرد بالبدال المهملة وهو بالذال المعجمة والطيلسان وهو الطيلسان والدّهليز وهو الدّهليز، وأدخلوا في التغيير الخطأ مثل ماء مالخ محل ملح وأخوه بلبن أمه محل بلبان أمه وهو الرضاع.

ولاحظوا أن الأعجمي يخالف العربي في اللفظ وقسموا المخالفة قسمين : مخالفة في البناء ومخالفة في الحروف. فما خالف بالحروف، وضعوا الحرف العربي محله؛ وما خالف بالبناء، جعلوه على صيغة من صيغ العرب مثل بُوستان جعلوه بُستان لأن [سح س] مقيد في النسق.

وتعرف عند فقهاء اللغة عجمة اللفظة بوجوه :

- (1) بالنقل.
- (2) بالخروج عن أوزان الأسماء العربية مثل إِبْرَيْسَم.
- (3) بالابتداء بنون بعدها راء مثل تَرْجِس.
- (4) بالانتهاء بزاي قبلها دال مثل مهندز.
- (5) باجتماع الصاد والجيم مثل الصولجان.
- (6) باجتماع الجيم والقاف مثل منجنيق.
- (7) بكون اللفظ رباعيا أو خماسيا عاريا من حروف الذلاقة.
- (8) باجتماع الطاء والجيم مثل طاجن.
- (9) بسبق اللام للشين وجاء هذا عند ابن سيدة في «المحكم».

وتهم كل هذه القيود التأليف، أي تكوين الجذور. ولقد أثار سيويه في «كتاب»ه مشكلة الصيغ، ولكنه تعرض لها واصفا ومحصيا. وجمع ما تحصل عند سيويه من صيغ مرفوضة ابن خالويه في كتابه «ليس في كلام العرب» دون أن يعيط بالمشكل.

لقد جاء عند الخوارزمي في «مفاتيح العلوم» كلمات معربة ترتبط بعلوم مختلفة عربيا من سليفته لم تعطل مثل أرثماتيقي ثاولوجيا جوميطريا إسطرثوميا سولوجسثموس، إلخ.

وأقامت الجامعات العربية بناء على ماتستسيفه سليفته العربي مبادئ، للتعريب. فمجمع القاهرة يبيح التعريب ويقيده بقيدتين : قيد الضرورة وقيد مسايرة خصائص اللغة العربية.

وطلع علينا عبد الله العلايلي في «مقدمته لدرس لغة العرب» برأي طريف في التعريب. فهو يقول : «من أصعب البحوث ضبط التعريب حتى إن اللغويين القدماء انتهوا وما انتهت أبحاثهم فيه وخصه كثير منهم بالتأليف. وأنا أخالف كل الجماعة السابقة في عمل التعريب وأرده ردا عنيفا وأعتقد بأن الأسباب التي أظهرت حاجة العرب في عصور مدنيتهم إلى الأخذ به، لم تكن سوى وقفة اللغويين والنحاة، هذه الوقفة المنكرة. ورأيت أن التعريب لا يدخل إلا في نقل

الأعلام شريطة أن تحترم أبجدية العربية وأوزانها، وأن لا تفكر كما فعل الشيخ طاهر الجزائري في كتاب «توجيه النظر في زيادة الحروف».

ويتميز هذا الرأي بدعوة صاحبه إلى احترام أبجدية اللغة العربية والوقوف عند صيغها. أما موقفه من التعريب، فيرتبط بالمحاولات التي قام بها في مجال المعجم وبالطريقة التي وضعها وترمي إلى تخصيص الصيغ. وما يلاحظ هو أن أعمال هذا الرجل لم تثمر، لأنه أقامها على انطباعات ولم يُرسبها على أسس مضبوطة.

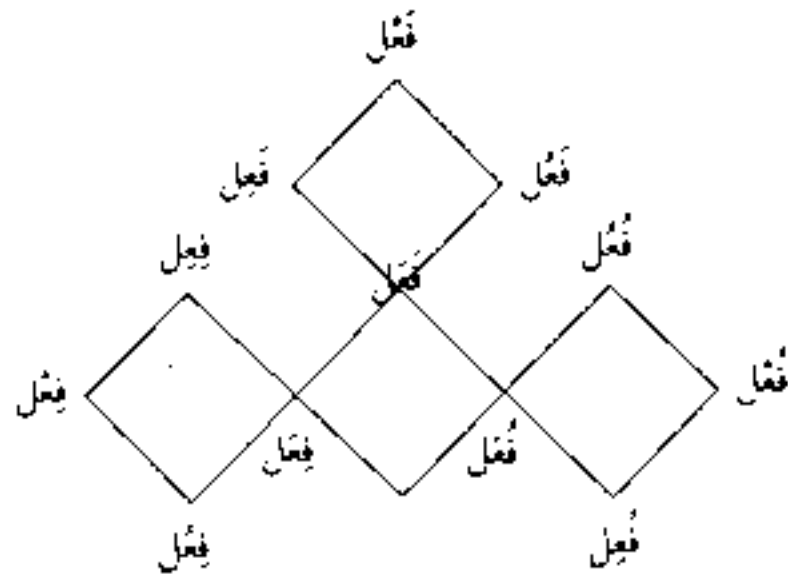
يحتاج التعريب إلى ضوابط تخرجه من المتاهة التي يوجد فيها وتقي اللغة العربية من المساوىء التي يمكن أن يجرفها معه. إن اللغة مثل كل الكيانات الكونية تخضع لقوانين؛ فإذا حدث ما يخالف هذه القوانين، حدثت فيها اضطرابات وتعرضت للتفكك.

إن ما أقمناه في إطار فرضية انشطار الفتحة يساهم في حل مشكلة التعريب، إذ النموذج الذي نتج عن هذه الفرضية، يولد كل الصيغ الممكنة في النسق العربي، مما يجعلنا، أمام المعرب، قادرين على أن نقبل أو نرفض ما ينثال علينا من شتى المصادر، وما تزخر به المعاجم. فبناء على النتائج التي توصلنا إليها انطلاقاً من هذه الفرضية وما يرتبط بها من قواعد التأليف، تصبح كلمات مثل جيوديزية وتلفزيون وجيولوجيا وكذا جنق... غير مقبولة في لغة العرب. لأن بعضها يخرق مبدأ اللاتجانس وبعضها لا يحترم قاعدة تعاقب الحركات القصيرة في اللغة العربية أو قواعد التأليف وكلها لا تنسجم مع البنية العربية.

لقد مكنتنا فرضية انشطار الفتحة وقاعدة إضمار التي صيغتها هي :

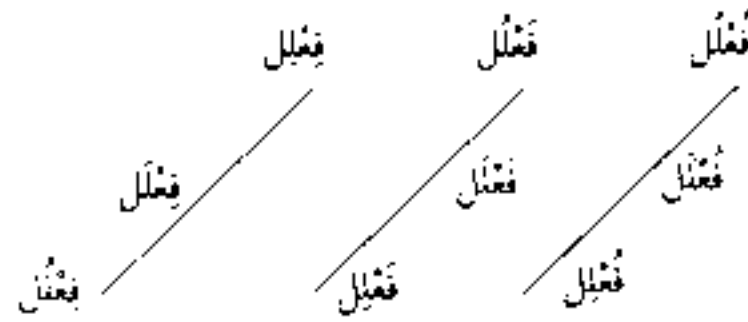
ح ← هـ / ح س - س ح

من إقامة أحاطيط تتمثل فيها كل الصيغ العربية الممكنة. فأخطوط الثلاثي بفرغ أبنية الثلاثي من «فعل» التي تنتجها انطلاقاً من الفرضية، قواعد عروضية. ويمثل هذا الأخطوط الشكل التالي :



ويضم هذا الأخطوط صيغ الثلاثي المنتجة وغير المنتجة أو المحدودة الإنتاج. ففَعْلٌ وفُعِلٌ غير منتجتين في الأسماء لكونهما تحرقان مبدأ اللاتجانس وفُعِلٌ وفُعِلٌ في مستوى المفرد المجرد قليلاً لإنتاج لخرقهما مبدأ اللاتجانس.

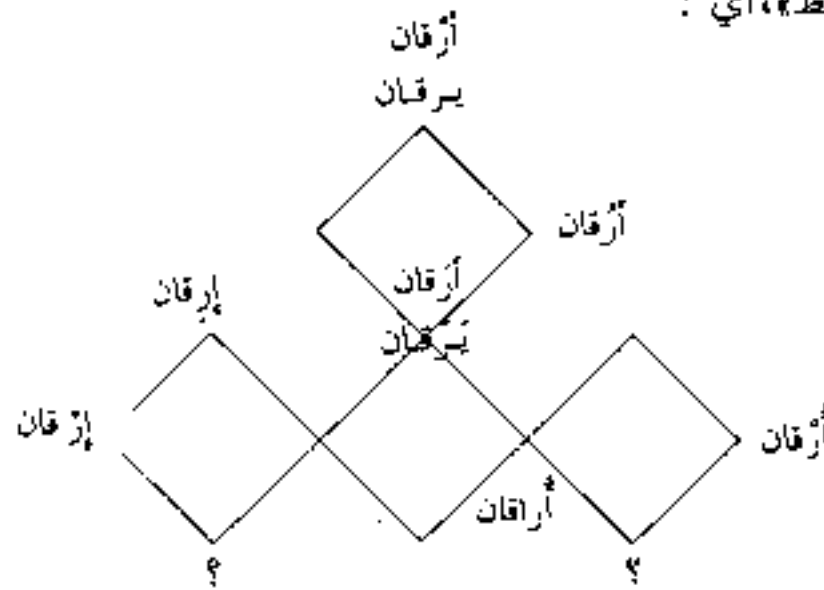
وتمكننا نفس الوسائل من إقامة أخطوط الرباعي والخماسي، إلخ. ونكتفي ببناء ما نحتاج إليه من أخطوط الرباعي في دراستنا للاقتراض وهو الجزء الذي يبدأ بسبب خفيف ويسعفنا في معالجة الرصيد الذي تمثل به. ويصور هذا الجزء الشكل التالي الذي يفرع «فَعْلَلٌ» الناتجة عن قاعدة إضمار وقواعد أخرى :



وتنطبق على صيغ هذا الشكل نفس القيود التي تنقيد بها صيغ الثلاثي. لقد جعلتنا هذه الفرضية قادرين على ضبط عملية التعريب وعلى تخصيص اللغة

العربية من الفوضى التي أصبحت منتشرة فيها لضعف السليقة عند الواضعين
لمعاجمها وعند الممارسين لها.

تقدم لنا نظرية انشطار الفتحة الإطار الذي يمكن للتعريب أن يقوم فيه. وتمنحنا
الوسيلة التي تقدرنا على رفض ما لا يشاء مع النسق وعلى استغلال الإمكانيات التي
يسمح بها هذا النسق، والتي استغلها ذوو السليقة من قبل. فكلمة آرامية لا يونانية
كما يقول صاحب «المنجده»، وهي «yargono» بمعنى : اصفرار الوجه تصرف فيها
المعرب حسب إمكانيات النسق. فإنني بها على الصور التالية كما يوجد ذلك في
«القاموس المحيط»، أي :

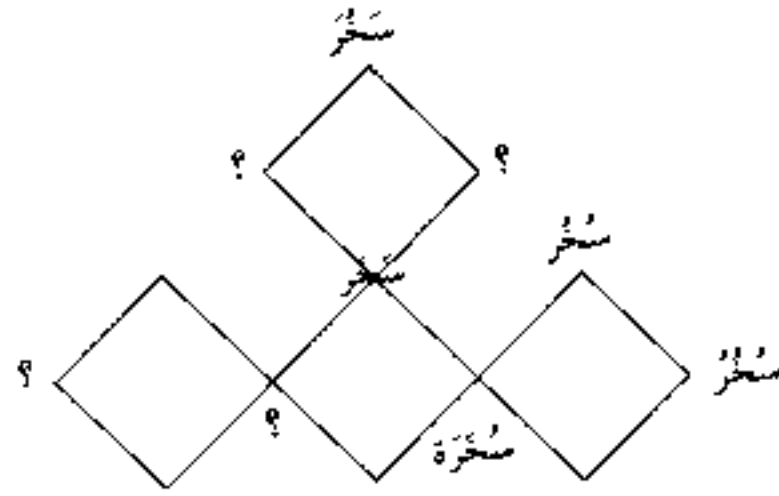


لأنجد «أرقان» وه «أرقان»، لأنهما تحرقان مبدأ اللاتجانس. ونستبعد إرقان رغم
وجودها عند صاحب «المحيط» وعند غيره، لأنها جاءت على صيغة غير منتجة
لحرقها مبدأ اللاتماثل.

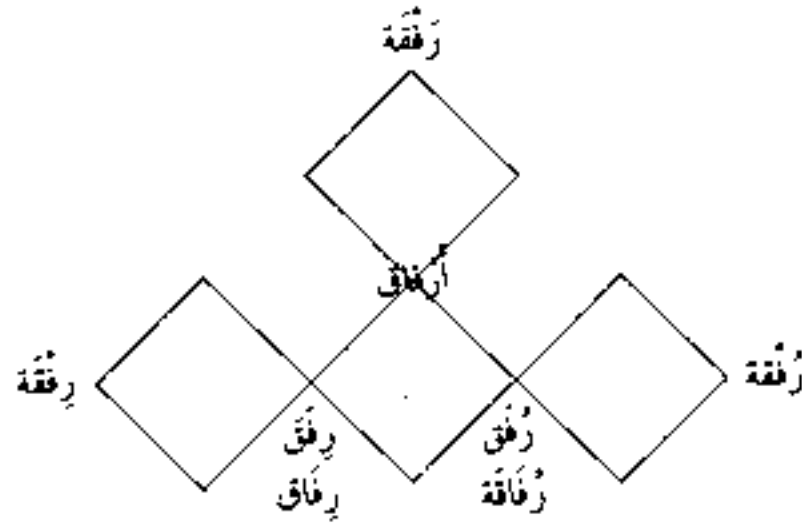
وما يحدث في يرقان نلاحظه مثله في تعريب كربه بمعنى حانوت. ويعكسه
الشكل التالي :



ويمكن هذا الشكل من إنتاج الصيغ الأخرى الممكنة نسقياً. وليس هذا مقصوداً على المعرب. بل هو مايسمح به النسق ويبينه. كما يظهر من خلال الأمثلة التالية. ففي المصادر نجد مثلاً :



وفي باب الجموع نجد :



وهكذا نرى أن فرضية انشطار الفتحة والقيود المرافقة لها تمكن من التحكم في الاقتراض كما تمكن من ضبط المعاجم وتشذيب كتب اللغة بعامة، وتطلع دارسي اللغة العربية على إمكانات النسق.

المراجع

- ابن خالويه، (الحسين بن أحمد)، كتاب ليس، تج. أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة (1979).
- ابن السراج، (أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو، عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة (1985).
- الجواليقي، (أبو منصور)، العرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، دمشق، دار القلم (1990).
- الحفاجي، (شهاب الدين)، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، القاهرة، مطبعة السعادة (1907).
- الخوارزمي، (محمد بن أحمد بن يوسف)، مفاتيح العلوم، القاهرة، مطبعة الكليات الأزهرية (1981).
- سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تج. عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي (1988).
- السيوطي، (جلال الدين)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، القاهرة، دار الفكر، بدون تاريخ.
- العلايلي، (عبد الله)، مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، المطبعة العصرية (1938).
- نحلة (رفايل)، غرائب اللغة العربية، بيروت، المطبعة الكاثوليكية (1960).

Broñdal (V.), *Substrat et emprunt en Roman et en Germanique*, Copenhague et Bucarest (1948).

Brunot (Ferdinand), *Les mots témoins de l'histoire*.

Deroy (Louis), *L'Emprunt linguistique*, Les Belles-lettres, Paris, 1980.

Guiraud (Pierre), *Les mots étrangers*, PUF, coll. Que sais-je ? N° 1166 (1965).

Nyrop (Kristofer) *Linguistique et histoire des mœurs*, tr Philippot, Paris (1934).

Montaigne (Michel), *Essais* (1 - 26) voir *Emprunt linguistique*, p. 137.

Pisani (Vittori), voir *Emprunt linguistique*, p. 18.

الضمير في اللغة العربية

«هو» نموذجاً

محمد ضامر

كلية الآداب - أكادير

نهتم في هذه الورقة بالصور الضميرية المستقلة وخاصة الصورة «هو» ومقارنتها بما يقابلها من الصور المربوطة من جهة، ومن جهة أخرى مقارنتها بصور مماثلة من اللغة العربية المغربية، ننظم هذه الورقة على النحو التالي :

نهتم في الفقرة الأولى بدراسة الصور المستقلة للضمير «هو» في أمثلة من نحو :

(1) أ - جاء هو

ب - انه جاء

ج - جاء

(2) أ - هو جالبارح

ب - جالبارح

نسمي هذا الضمير، بعد الأستاذ الفاسي الفهري، بضمير الشخص لأن له من الخصائص الصرفية ما يجعله عبارة محيلة.

نعالج في الفقرة الثانية تنوعات هذا الضمير من خلال جملة من المعطيات نركز على أهمها :

(3) كنا نحن الوارثين.

(4) أ - زيد هو القائم

ب - كان زيد هو القائم.

ج - كان زيد هو القائم.

(5) دريس هو الظالم.

وقد أطلق القدماء على هذا النمط من الضمائر مجموعة من الأسماء أخص منها ضمير الفصل أو ضمير العماد، ويسميه الأستاذ الفاسي الفهري بضمير الرابطة. نرصد في الفقرة الأخيرة خصائص ما أسماه القدماء بضمير الشأن، وذلك من خلال المعطيات التالية :

(6) أ — هو الكلام لايتبي

ب — انه الكلام لايتبي

(7) أ — هي السماء لا تمطر ذهباً.

ب — إنها السماء لا تمطر ذهباً.

(8) هو في الحقيقة تعطلت شويًا.

وهذا الضمير بخلاف الصور الضميرية السابقة لا يطابق الاسم بعده في العدد، فهو دائم الافراد، ويسمى في الأدبيات الحديثة بالضمير المبهم (Pleonastic).

ونشير في بداية هذه الورقة إلى أن هذا العرض هو بداية لعمل شامل حول الضمائر في اللغة العربية واللغة العربية المغربية، وسنكتفي هنا بإبداء بعض الملاحظات العامة حول تصرف الضمير المنفصل «هو» من خلال مجموعة من التراكيب. كما نشير إلى أننا قد استفدنا من مجموعة من الأعمال التي قام بها أستاذنا د. عبد القادر الفاسي الفهري في هذا الموضوع وخاصة الفاسي (1988 ج) و (1989) و (1992) و (1993).

1 — ضمير الشخص :

يأخذ الضمير «هو» في الأمثلة (9) و (10) سمات الجنس والعدد والشخص :

(9) هو جاء متكرًا.

(10) هو جا لبارح.

وقد عالج النحاة القدماء هذا النمط من التراكيب من زاويتين :

تري المدرسة البصرية أن الضمير في (9) مبتدأ لاغير.

تعد المدرسة الكوفية الضمير في (9) فاعلا لنفس الفعل الموجود في البنية. وبصرف النظر عن كون الضمير فاعلا أو مبتدأ، فإنه في كلا التحليلين عبارة محيلة، أي له سمات الجنس والشخص والعدد. فالفاعل في (9) و (10) جاء قبل الفعل، ولم يأت في صورة مبالغة أو قوية. ويمكن أن نلاحظ أن الضمير لا يمكن أن يأخذ موقعا بعد الفعل كما في :

(11) *جاء هو متنكرا.

(12) *جا هو لبارح

وعلى الرغم من أن الضمير أتى في موقع معمول فيه عملا اعتياديا فإن التركيب لاحق، بخلاف (13) و (14) حيث الضمير مدمج في الفعل انسجاما مع فرضية الدمج المقترحة في الفاسي (1989) و (1993).

(13) جاء متنكرا.

(14) جا لبارح

فالفاعل في (9) و (10) تحقق صوتيا وفي (13) و (14) جاء في صورة ضمير فارغ (ضم)، كما يمكن لهذا الضمير الفاعل الفارغ أن يحقق في صورة معجمية مستقلة كما في (15) و (16) :

(15) جاء زيد متنكرا

(16) جا خالد لبارح

وإذا استثنينا رتبة المكونات داخل الجملة فإن الضمير في اللغتين العربية والمغربية له نفس الخصائص التركيبية، ويتجلى ذلك أيضا عندما يكون الضمير معمولا فيه معجميا مع استعمال الصورة المربوطة غير المرفوعة، ففي هذه الحالة يقع الدمج :

(17) إنه جاء متنكرا.

(18) راه جا لبارح.

إن الضمير لا يمكن أن يظهر في صورة مستقلة فلا نقول :

(19) أ* — إن هو جاء متنكرا.

ب* — إن إياه جاء متنكرا.

(20) «را هو جا لبارح.

2 - الضمير الرابطة

يسمى القدمات هذا النوع من الضمائر بضمير الفصل أو العماد. ويحدد ابن يعيش بعض خصائص هذا الضمير في قوله : «ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه»⁽¹⁾.

وضمير الفصل عند عباس حسن لا يتحقق إلا بالشروط التالية :

(1) «أن يكون أحد ضمائر الرفع المنفصلة

(2) أن يكون مطابقاً للإسم السابق في المعنى، وفي التكلم، والخطاب والغيبة، وفي الأفراد، والثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث».

«(...) ويشترط في الإسم الذي قبله :

(1) أن يكون معرفة.

(2) وأن يكون المبتدأ أو ما أصله المبتدأ.

«(...) ويشترط في الإسم الذي بعده :

(1) أن يكون خبراً لمبتدأ، أو ما أصله مبتدأ.

(2) أن يكون معرفة أو ما يقاربها في التعريف»⁽²⁾.

نخرج من هذين النصين بخاصيتين رئيسيتين لضمير الفصل، الأولى التطابق مع الإسم السابق في جميع السمات، والثانية خاصية التعريف في الإسم السابق واللاحق. فهل تنطبق هذه السمات على المعطيات التالية :

(21) زيد هو الخاسر

(22) كان زيد هو الخاسر

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 109.

(2) عباس حسن، ص 245، 246.

(23) دريس هو الظالم. (مغربية)

وإذا اكتفينا بهذه الطبقة من المعطيات فإننا نجد أن السمات أعلاه. واردة في وصف هذه المعطيات. فهناك تطابق تام بين الضمير والإسم الذي قبله من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإسم الذي يوجد قبل وبعد الضمير معرفة.

لنتفحص الآن طبقة ثانية من المعطيات :

(24) كنت أنت المخلص

(25) إنك أنت علام الغيوب

(26) أنت هو المخلص

(27) أنت أنت الفاضل.

(28) ؟؟ نت نت الظالم.

(29) نت هو الظالم.

(30) راك نت الظالم.

فيغض النظر عن البيتين (26) و (29) حيث لا يطابق الضمير الرابطة الصورة المستقلة في الشخص، فإنه يبدو أن جميع هذه المعطيات تحترم خاصية التطابق. فصاحب المغني يفترض أن البنى من قبيل (25) و (27) تحتمل قراءة الفصل والابتداء والتوكيد وبعبارة، فإن الضمير المنفصل «أنت» في هذه البنى يكون رابطة أو مبتدأ أو ضميراً مؤكداً للإسم السابق. وإذا كانت (28) تبدو بعيدة عن المقبولية في العربية المغربية فإن مثلتها في العربية المعيار (27) تبدو أكثر مقبولة في قراءة التوكيد. فالصورة المنفصلة في (27) لا تؤول على الفصل، وإنما هي توكيد للصورة المنفصلة السابقة لها. ويمكن أن نأتي بالضمير الرابطة كما في (31) :

(31) أنت أنت هو الفاضل.

وبهذا يمكن أن نعتبر الصورة المنفصلة في (24) و (25) و (30) توكيداً وليست رابطة، وبالتالي تحتمل دخول الضمير الرابطة كما في :

(32) كنت أنت هو المخلص

(33) إنك أنت هو علام الغيوب.

(34) راك انت هو الظالم.

وهكذا نستنتج أن الصورة المستقلة «أنت» لا تكون رابطة، وتفيد فقط التوكيد، أما الرابطة فتبقى هي الصورة المستقلة «هو»، ويعني هذا من جهة ثانية أن التطابق بين الضمير والإسم السابق لا يكون في الشخص وإنما يكون فقط في الجنس والعدد، بخلاف ما جاء على لسان عباس حسن والقدماء. فالضمير «هو» يُظهر سمة الشخص الثالث المجرد. وهذا، تفترض فيني (1994) أن هذه الصورة عبارة حدية (D. expression)، فليس لها إسم إعرابي، والسماة التطابقية تنعكس صراحة على كل من الفاعل والمحمول كما في (37) :

(35) أ — أنا هو المسؤول

ب — أنا هو لمضلوم (العربية المغربية)

ج — مريم هي الكاتبة.

د — حفيظة هي الطيبة (العربية المغربية)

وتفترض فيني أن الرابطة (هو) تعد وسما محموليا (Predicate marquer) يظهر في مقدمة إسقاطات م حد / م مص. كما تفترض أن هذا الوسم رأس حدي (D - head) يمثل مجموعة من السماة الإسمية التي لا تتحمل أي تأويل دلالي. (3) نعود الآن إلى طبقة أخرى من المعطيات التي تتضمن ناسخا أو مصدريا وتمثل لذي ب (38) و (39) :

(36) أ — كان زيد هو الظالم

ب — كان دريس هو لكسول

(37) أ — ان زيدا هو الظالم

ب — راه دريس هو لكسول

فالرابطة «هو» ضرورية عندما يكون المحمول مركبا جديا، وحذف هذه الصورة يؤدي إلى لحن هذه الجمل.

المبهم

يأتي المبهم، ضمير الشأن أو القصة أو المجهول كما في الأدبيات التقليدية، إما في صورة مستقلة أو مربوطة
(3) فيني (1994)، ص 15.

(38) هو الزمان غدار

(39) هي السماء لا تمطر ذهبا.

(40) إنه من غير المعقول التفكير في ذلك.

(41) راه جا دريس.

نلاحظ من خلال هذه المعطيات أن الضمير المبهم يطابق الإسم الذي بعده في العدد والجنس والشخص. وإذا كانت هذه الملاحظة صحيحة فإننا سنتنظر جملا من قبيل :

(42) أ — *إنهم خرج الأطفال.

ب — *إنه خرج الأطفال

(43) أ — *إنهن خرجت البنات

ب — *إنه خرجت البنات

(44) أ — *راهم جا لولاد

ب — *راهم جاو لولاد.

فهذه الأمثلة تبين أن التطابق التام بين المبهم والإسم الذي بعده غير ممكن. فأمثال (44) لاجن لوجود تطابق في العدد بين المبهم والإسم. في حين أن (44 ب) سليمة لعدم وجود هذا التطابق. و (45 أ) لاجنة لنفس السبب، أما (45 ب) فسليمة على الرغم من عدم تطابق المبهم والإسم في العدد والجنس⁽⁴⁾. أما لحن (46 أ) فلا يعود إلى تطابق المبهم مع الإسم ولكن يرجع إلى كون اللغة العربية المغربية يوجد بها تطابق غني بين الفعل والإسم بعده، وهذا بعكس اللغة العربية التي يوجد بها تطابق فقير. فأمثال (47) سليم في العربية المعيار، ومقابلة في المغربية لاجن.

(45) أ — جاء الأولاد

ب — *جا لولاد

كما يمكن أن لا يطابق الضمير المبهم الاسم في المغربية

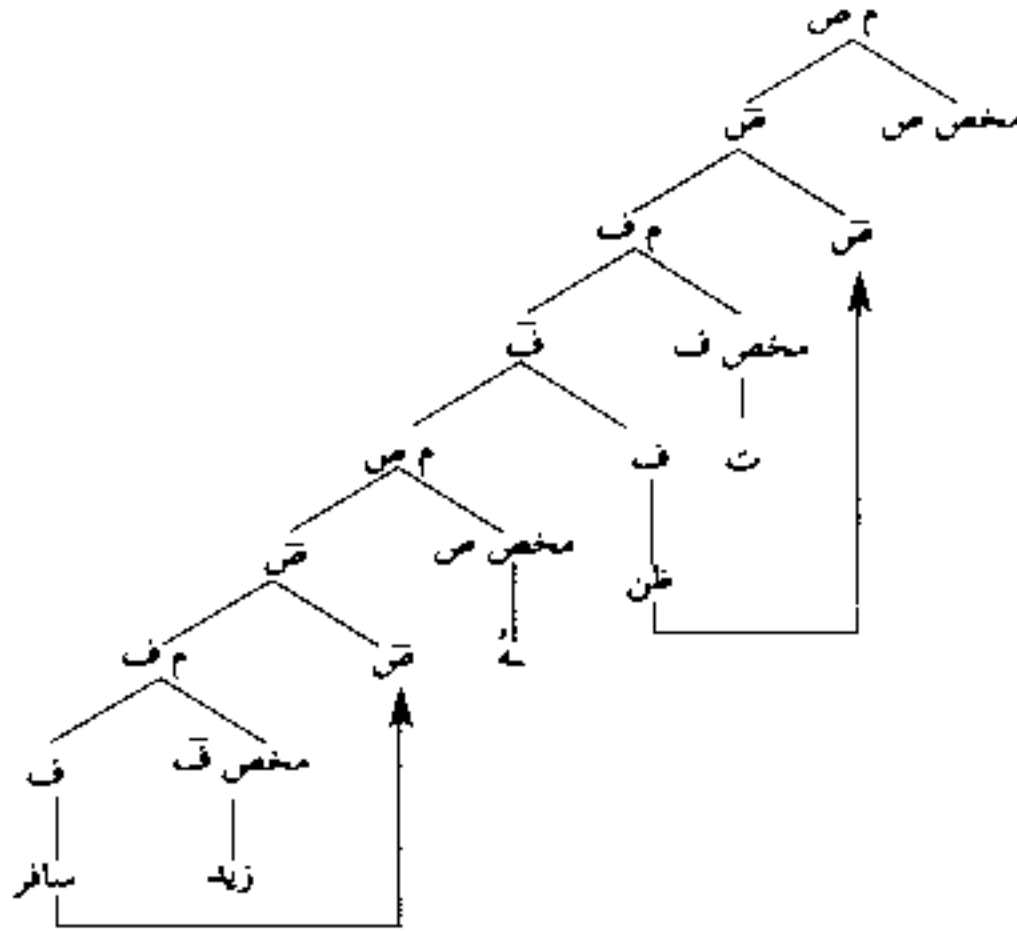
(4) هناك معطيات يكون فيها التطابق في الجنس نحو : «إنها لاتعسى الأبصار».

(46) راه جاو لولاد

وهذا يدعوننا إلى إعادة النظر في المثال (46 ب)، فهذا الأخير أقرب إلى تأويل التفسير منه إلى تأويل المبهم. في حين (48) لا يَحتمل إلا قراءة المبهم. وهذا يعني أن الضمير المبهم لا يأتي جمعا سواء في اللغة العربية أو في اللغة المغربية. والمبهمات تأخذ صوراً مختلفة بحسب السياق. فقد تأخذ الصورة القوية للضمير كما في (40) و (41)، أو صورة لاصفة ضميرية كما في (42) و (43) و (44 ب) و (45 ب) و (48)، أو ضميرا فارغا كما في (59) يبدو أن الجو غير مناسب. ويفترض الأستاذ الفاسي الفهري أن المبهم لا يظهر في موقع مرسوم محوريا وهذا الموقع هو موقع مخصص الصرفية. وللتوضيح نأخذ البنية ع (50) للجمل (49) (5):

(47) ظنته سافر زيد

(48)



(5) الفاسي الفهري (1988 ج) ص 19.

فكل فعل في هذه البنية يصعد إلى ص ليأخذ الزمن وتط مفرزاً بذلك رتبة ف فا (مف). واللاصقة الضميرية تدخج في ف بواسطة قاعدة أنقل رأساً - إلى - رأس. وبسند الزمن وتط اعراب الرفع إلى الفاعل المحوري زيد.

خاتمة :

حاولنا من خلال هذه الصفحات إبراز بعض خصائص الضمير «هو» في اللغة العربية واللغة المغربية، وتبين لنا أن الضمير يتصرف بحسب السياق الذي يوجد فيه. فهو مرة مبهم ومرة رابطة ومرة أخرى يكون للشخص. وأهم السمات التي تدخج في تمييز هذه الصورة الضميرية نجد عنصر التطابق الذي يحدد بشكل كبير خصائص هذه الطبقة.

المراجع :

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، مفتي اللبيب، القاهرة، بدون تاريخ.

ابن يعيش، أبو البقاء، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت بدون تاريخ.

حسن عباس، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1985 أ) اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، توبقال، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1990) البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، توبقال، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، «ضمير الغائب في المجال المقارن»، ندوة تكريم الأستاذ السفروشي، كلية الآداب بالرباط.

Fassi Fehri, A (1988 c), «On Pleonastics in Arabic», in Jochen Pleins, *La Linguistique au Maghreb*, Oukad Publishers, Rabat.

Fassi Fehri, A. (1993), *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*, Studies in Natural language and Linguistic Theory, V 29, Kluwen Academic Publishers Vinet, M.T (to appear) «Copular Predication and Checking of Inflectional Features».

التخصيص وشروط التضاييف

المصطفى حسوني

كلية الآداب - أكادير

مقدمة

نتناول في هذا المقال، في إطار مقارن، دراسة ظاهرة الإضافة في اللغتين العربية والإنجليزية. ونقتصر في هذا العمل على معالجة حضور سمة التعريف في المركب الاسمي باعتبار أن تسلسل إسمين داخل هذا المركب يؤدي إلى حضور التعريف في اللغتين. كما سنحاول تحديد الحيز الزمني الذي يقع فيه الحدث المتضمن في المركب الإضافي وذلك من خلال مقارنة هذه البنى بتراكيب أخرى تتكون من إسمين.

قسمنا فقرات هذا المقال إلى ثلاث فقرات أساسية. تتضمن الأولى فقرتين فرعيتين، نخصص الأولى لطرق معالجة الدراسات البنيوية المقارنة للظواهر اللغوية، والثانية للوقوف على الإرهاصات التوليدية الأولى في المجال المقارن. ونخصص الفقرة الأساسية الثانية للتعريف بظاهرة الإضافة، والوقوف على أنواعها، والحديث عن إعراب الجر المخصص لها. أما الفقرة الثالثة، فتتضمن بدورها ثلاث فقرات فرعية، نعالج في الأولى مقارنة تراكيب يضاف فيها الإسم إلى إسم آخر بتراكيب يضاف فيها المصدر إلى الإسم، ونخصص الفقرة الفرعية الثانية لمقارنة التراكيب الإضافية بين اللغتين العربية والإنجليزية، أما الفقرة الثالثة فتخصص للحديث عن الحيز الزمني في مثل هذه التراكيب.

1 - المقارنة ومشكل التمييط

1.1 - الدراسات البنيوية ومشكل التمييط :

يقصد بالتميطية أساساً، تحديد السمة المطردة بالنسبة لكل لغة بصرف النظر

عن الاعتبارات الجينية التي تجمع بين مجموعة من اللغات. وقد كان الهدف الأول من الدراسات النمطية هو تصنيف اللغات الطبيعية بالنظر إلى خصائصها البنيوية. ومشروع كهذا يقتضي بدهة أن تكون، أولاً : بنيات لغات قابلة للمقارنة، بمعنى أن توجد خصائص كلية تشكل أساس المقارنة، وأن توجد ثانياً : مجموعة من الخصائص قابلة للتغيير ويؤدي وجودها المطرد في أنسقة مختلفة إلى تحديد النمط.

ولقد اهتمت الدراسات اللسانية بمشكل التمييز وخاصة مع الاخوين (Schlegel) ومحاولات (Humboldt) ثم الفلاسفة والمقارنين الألمان. ونجد في نفس الاتجاه أصحاب المدرسة الكاليفورنية نذكر من بينهم كرينبرج (Greenberg) وكامري (Camrie)، وهاوكنز (Hawkins)، وكينان (Keenan)، وباحثين آخرين اجتمعوا حول (Seiler) بكونن ثم بموسكو ولينينكراد. ومايجمع بين معظم هذه الدراسات وخاصة المدرسة الكاليفورنية اعتمادها أعمال كرينبرج لأنه سعى إلى البحث في العلاقات التي تجمع بين مجموعة من اللغات، فعبّر عن هذه العلاقات في شكل كليات اقتضاء Universaux d'implications تأخذ الشكل التالي : «إذا كانت للغة الخاصية «أ» فسيكون لها الخاصية «ب». وبهذا فقد غدى كرينبرج (Greenberg) الدراسات التركيبية في المجال المقارن بمنهجية تحليلية قام (Jakobson) بتطبيقها للمرة الأولى في الدراسات الصوتية. وتعود أهمية أعمال كرينبرج إلى مايلي :

- 1) اكتشاف وجود علاقات بين القيم المسندة لمختلف وسائط النمطية الرتبية.
- 2) البحث بكيفية منتظمة عن عزل علاقات التبعية وعلاقات الاستقلالية بين الظواهر المتغيرة.

ونجد أن بعض الدراسات النمطية لا تبحث إلا عن التشابهات التي تجمع بين اللغات أو تفرق بينها على أساس الانتماء لنفس الأصل. فتم، مثلاً، المقارنة بين اللغة العربية أو العبرية لأنهما ينتميان إلى نفس الأصل، أو بين اللغة الايبية والسواحلية باعتبارهما ينتميان لنفس الأصل الافريقي. إلا أن مثل هذه المعايير لاتصلح للبحث المقارن لأن اللغة، عبر تطورها، يمكن أن تفقد السمات البنيوية وتفحم نمطاً جديداً، أو بالعكس اننا نجد مجموعة من اللغات تشترك في خصائص

متعددة خارج كل علاقة جينية.⁽¹⁾

وقد أكدت بعض الدراسات اللسانية، في هذا المجال، ان اللغات المتقاربة من حيث الأصل لا يمكن أن تساهم في تأسيس مفهوم الهند أوربية، مثلا، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصائص البنيوية النمطية. وهكذا نجد أن تروبتسكوي قد وضع ستة مقاييس لمعرفة اللغات الهند أوربية، إلا أن وجود لغات مثل تكلما (Takelma) التي تصنف على أنها هند أوربية لا تخضع لتلك المقاييس الموضوعية، ولذا يستتج تروبتسكوي في هذه الحالة بأن الأمر يتطلب خصائص متعددة وأكثر خصوصية وأن التصنيف، بصفة عامة، حسب الأصل لا يؤدي إلى التصنيف النمطي، ولا يمكن أن يصح العكس.

ونجد، بالإضافة إلى هذه الاتجاهات النمطية التي ظهرت في الغرب، بعض المحاولات العربية التي اهتمت بمشكل التنميط، تسعى من خلال المقارنة في إطار نظري جد مخصص إلى تحديد البنى المتشابهة والمختلفة مع لغات أخرى، وهو ما نجده في أعمال الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري. وسنعود للحديث عن ذكر بعض التفاصيل المتعلقة بمعالجة جوانب من اللغة العربية في هذا الإطار، بعد أن نتطرق لقصور الاتجاهات التي أشرنا إليها سابقا وخاصة المدرسة الكاليفورنية التي يؤخذ عنها أنها لا تعتمد على أي تحليل نظري في تنظيم بنيات اللغات المقصودة. والملاحظة الثانية وهي مرتبطة أساسا بالملاحظة الأولى تكمن في رفض كل أشكال التجريد وصفا كان أو تفسيريا.

وهكذا، فلوصول إلى تعميمات متجانسة، فإن هذه الأبحاث النمطية ترفض التعامل مع كيانات لا تشكل معطيات مدركة، إلا أن واقع البحث في تفسير وضبط هذه المعطيات المدركة يلزمنا افتراض كيانات مجردة غير قابلة للملاحظة المباشرة. وتمثل الملاحظة الثالثة والأخيرة في التخصيص الحر للكليات ذاتها، وهو ما يؤدي، في هذا الإطار إلى كليات غير محددة نظريا بل محددة فقط بواسطة صيرورات استقرائية سواء تعلق الأمر بكليات تركيبية أو صرافية بكليات وظيفية أو خطافية. ويمكن أن نضيف إلى هذه النقائص التي تميزت بها هذه الدراسات

(1) روفري (1992) A. ROUVERET

أن أعمالها انصببت على ترتيب المكونات وتحديد وظائفها وذلك بالنظر إلى كل المقولات التي تشكل الترتيب الجملي في كل لغة دون الاهتمام ببعض القضايا الأساسية مثل (2) :

- وجود مقولات فعلية وإسمية في نفس الوقت.
- التمييز بين الجمل الفعلية، والجمل الإسمية، والجمل الربطية.
- التناوب بين التطابق الغني، والتطابق الفقير.

ولقد بدأ الاهتمام بدراسة مثل هذه الحالات عند الانتقال من الاهتمام برتبة الكلمات ووظائفها، وترتيب العناصر المرئية إلى الاهتمام بالعناصر الجهرية التي لا تظهر إلا في إطار نظري جد محدد برزت معالمه في الثمانينات بعد ظهور مقولات وظيفية تحدد التوزيع البنيوي لمختلف المكونات داخل الجملة، الأمر الذي ساهم في حل المشاكل الرتيبة التي كانت تستعصي على الحل في الإطار النمطي التقليدي.

2.1 — الإرهاصات الأولى لمشكل الترميط في الدرس التوليدي :

يلاحظ أن النظرية التوليدية التحويلية لم تنشأ عن نظرية مقارنة، ولم تؤد إلى بناء نظرية من هذا القبيل. وقد كانت المقارنة بين مختلف الأنسقة التحويلية تكمن في المكون التحويلي، وذلك من خلال حضور أو غياب خاصية تحويلية أو من خلال عملية معينة في تطبيق القواعد لتحديد رتبها. وإذا كانت النظرية التوليدية تسعى إلى تخصيص الحدود التي تلتقي فيها اللغات أو تختلف لإبراز حضور خاصية في لغة ما وغيابها في لغة أخرى، فإنها تقوم بذلك من أجل توحيد البنى التحتية للغتين، ولذلك فدراسة عدد كبير من اللغات ماهو إلا طريقة لتقويم الفرضية التي تضبط القيود الصورية للنظرية اللسانية العامة كما جاء في كتاب المظاهر لتشومسكي (1965).

ويلاحظ في هذا الإطار حضور إطار نظري ونموذج تمثيلي جد متميز بالنظر إلى ما كان عليه مجال التنظير اللساني سابقا. إلا أن هذا الإطار النظري تميز بضعف في المجال المقارن بخلاف الدراسات النمطية البنيوية التي كانت تنسحب دراستها على مجموعة من اللغات من خلال المقارنة والوصول إلى تحديد النمط المطرد والبدائل (2) ن. م.

التي تقابل هذا النمط الواحد، كما فعل كرينبرج في تحديد الرتبة السائدة والرتبة البديلة من خلال كليات الاقتضاء. إلا أن ما يلاحظ هنا هو غياب إطار نظري يشمل هذه الملاحظات لنكون بذلك أمام دراستين : الدراسة التوليدية، وتتميز بحضور نظري متميز، وغياب المجال المقارن الذي يساعد على تحديد النمط السائد. والثاني، الدراسات البنيوية التي عمدت إلى تحديد النمط دون الاعتماد على تحليل نظري مجرد.

وقد أصبحنا نتحدث عن برنامج مزدوج للنحو التوليدي في السنوات الأخيرة، وخاصة في الثمانينات إذ تشكل الوسائط التي تتحكم في مبادئ كلية بنية النظرية العامة، وتشكل المقارنة بين مختلف الأنسقة الشق الثاني من هذا البرنامج. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم المسار الزمني للنحو التوليدي في مرحلتين، تمتد الأولى زمنياً من (1965) عند صدور كتاب «المظاهر» الذي أدى إلى تغيير هام بالنظر إلى الوضع الذي كانت عليه النظرية. أما المرحلة الزمنية الثانية فقد عرفت، في نفس الوقت، الاهتمام بالتنظير وبالمعطيات اللسانية في إطار مقارن. ومن المبادرات الأولى التي سجلت في هذا الإطار، صدور المقال *Filters and control* (1977)، فتطرق تشومسكي لقضايا تعالج لأول مرة في إطار مقارن، وقد صار على هذا النهج في الأعمال الموالية وخاصة سنة (1979) عند صدور *Principles and Parameters*. ولذلك يمكن تسجيل، في هذه المرحلة الزمنية، ظهور برنامج مزدوج بشكل جزؤه الأول مبادئ عامة تتحكم فيها مقاربات وسيطية، ويشكل الجزء الثاني مقارنة للمعطيات المعالجة في هذا الإطار.

2 - المركب الإضافي

1.2 - تعريف :

يعتبر باب التعريف من الأبواب الرئيسية، ليس في الدرس النحوي العربي فقط بل كذلك في الدرس النحوي الكلي. وتنبع هذه الحقيقة انطلاقاً من أن الاسم الذي هو عماد الجملة، إسمية كانت أو فعلية، يتحقق إما مستغنياً عن سمة التعريف ومجرداً منها، وإما مكتسباً لها. ولهذا الاكتساب شروط ينبغي ملاحظتها، وتحديد الضوابط التي تيسر هذا التحقيق، بل إن سمة التعريف قد تتحقق في الاسم منعزلاً

عن كل سياق بواسطة أدوات مثل التنوين، والتعريف بالألف واللام، وأسماء الإشارة وغيرها. وتخضع هذه الأدوات لتوزيع يقتضي حضور قواعد معينة ترصد سمة التعريف أو غيابها، وهو ما سنحاول القيام به مع المركب الإضافي أو ما يسمى بحالة البناء Construct state إذ يكتسب الإسمان المتعلقان، داخل هذا المركب، التعريف من بعضهما البعض، ولأن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص، والشيء لا يعرف بنفسه لأنه إن كان معرفة كان مستغنيا عن الإضافة.⁽³⁾

فالإضافة تتحقق، إذن، بين عنصرين يكون أحدهما معرفة ضرورة، ويكتسب أحدهما سمة التعريف من الآخر. ولذلك فهما وإن كانا ينتميان لنفس المقولة الإسمية، فهما يختلفان تعريفاً وتكثيراً كما يختلفان معنى، ولذلك فعلاقة التضايغ بينهما إنما تقع بين شيئين كل واحد منهما غير الآخر كما أن التفرقة تكون أيضاً فيما كان كذلك، فلذلك لاتضيف إسماً إلى إسم آخر مرادف له على حقيقته⁽⁴⁾ ولذلك فحاصل معنى هذين العنصرين يستخلص من علاقة التضايغ التي تجمعهما وهو ما يحدد على الشكل التالي.⁽⁵⁾

(1) ملكية : كتاب زيد

احتواء : اكتظاظ المدينة

مكان : ملك القفار

شكل ومادة : سبيكة ذهب

منفذ وضحية : قاتل السجين

وتوضح هذه الأمثلة أن هناك علاقة بين عنصرين إسميين يفصح العنصر الثاني فيهما عن إبهام العنصر الأول، ويمكن التعبير عن نفس المعنى بتوظيف نفس العناصر الموجودة داخل المركب الإسمي مع تغيير رتبة الإسمين :

(2) أ. الكتاب لزيد

ب. المدينة مكتظة

(3) شرح المفصل، ج. 3، ص 9.

(4) ن. م. ن ص.

(5) عبد القادر القاسي الفهري (1982)، ص 158.

ج. القفار مملوكة

د. الذهب سبائك

هـ. السجين مقتول

ويلاحظ أن العنصرين الإسميين في المجموعة (2) يساهمان في التعبير عن نفس المعنى الوارد في المجموعة (1) مع اختلاف في طبيعة العلاقة التي تجمعهما. فإذا كانت العلاقة بين الإسمين في الأمثلة (1) تعبر، إجمالاً، عن «وجود مالك»، فإنها في المجموعة الثانية تعبر عن «تحقيق الخبر». وتشكل العلاقة الأولى «علاقة إضافة»، بينما تشكل الثانية «علاقة إسناد». وهو ما ستعرف عليه في الفقرات الموالية.

2.2 - أنواع الإضافة :

وقفنا عند تعريف الإضافة في الفقرة السابقة بالتمييز بين نوعين من العلاقات تجمع كل واحدة منهما بين عنصرين إسميين. فتعبر الأولى عن الإضافة وذلك بإسناد إسم وإضافته إلى إسم آخر لا يصح الفصل بينهما. بينما تعبر العلاقة الثانية عن علاقة إسناد لا غير، ويجوز الفصل بين المسند والمسند إليه، ولذلك كان كل ما يضاف يسند، وليس كل ما يسند يضاف. والمقصود هنا بالإسناد والإضافة واتصال العنصر الأول بالثاني «اتصال لزوم»، وإنما كان كل ما يضاف يسند لأن عدم تحقق هذا الاتصال لا يعطي للعنصر الأول في المركب الإضافي المعنى المقصود، وذلك بإسناد العنصر الأول إلى الثاني في الإضافة، فمعنى «دار الرجل» بخلاف معنى «دار» وهي منعزلة، ولذلك أشار ابن منظور في تعريفه للمضاف «كل ما أضيف إلى شيء فقد أسند إليه»⁽⁶⁾ وإنما كان كل ما يسند لا يضاف، لأن العنصر الأول في علاقة الإسناد يتحقق معناه حتى وإن ورد منفرداً، بخلاف العلاقة الأولى، فتأتي بالعنصر الثاني للاختيار عن الذات المعروفة فتقول «زيد قائم»، فإنك لم تعرف الاسم وإنما أخبرت عنه، فكانت العلاقة بين الإسمين تفيد «تحقيق الاخبار» بينما كانت علاقة الإسناد في باب الإضافة تفيد «وجود مالك».

فالإسناد يجمع بين النوعين من العلاقات لأن العنصر الأول فيهما يحتاج إلى العنصر الثاني «وهما ما لا يفني واحد منهما عن الآخر، ولا يجرد المتكلم منه بدءاً فمن

(6) لسان العرب، ج 9، ص 21.

ذلك الإسم المبتدأ والمبني عليه⁽⁷⁾ فكل مسند، إذن، لا يستغني عن المسند إليه كما يشير إلى ذلك سيبويه سواء تعلق الأمر باحتياج الإسم المبتدأ إلى الخبر أو باحتياج الفعل إلى إسم آخر إذ «لا بد للفعل من الإسم كما لم يكن للإسم الأول بد من الآخر في الابتداء»⁽⁸⁾.

إلا أن ما يميز علاقة الإسناد في الإضافة، أن الأول قد يكتسب من الثاني التعريف والتأنيث والتذكير، وغيرها من الخصائص. بينما إسناد الفعل إلى الاسم لا يكسبه خاصية واحدة من الخصائص، التي توجد في الاسم، لأنه ليس من باب الإضافة وإنما للاخبار عنه لاغير⁽⁹⁾.

وقد قيدنا معنى الإضافة بالملكية، لأن هذا هو الأصل ويتعلق الأمر بتحديد وظيفة نحوية واحدة هي وظيفة الملكية⁽¹⁰⁾ وأن باقي الأشكال الأخرى متفرعة عنها، إذ تتعدد أنواع الإضافة بحسب الغرض المقصود منها، وذلك على الشكل التالي :

(3) أ. الإضافة المعنوية

ب. الإضافة اللفظية

ج. الإضافة اللازمة

د. الإضافة المبهمة

فالأشكال المعروفة من هذه التصنيفات : الإضافة المعنوية، ويقصد بها تخصيص العنصر الأول في المركب الإضافي وإزالة إبهامه ويتم ذلك بالتعريف والتخصيص، والوصفية، والتبعيض. والتخصيص غير التعريف عند النحاة القدماء، فيمثلون على

(7) الكتاب، ج 1، ص 23.

(8) د. م.

(9) يشير ابن منظور في تعريفه للإضافة إلى أن الفعل يجوز إضافته، وذلك إذا قلت «مررت بزيد» والباء هي واسطة هذه الإضافة، ولكنه شعر باستحالة ذلك، فأشار إلى أن «المرور» هو الذي أضيف إلى زيد وعن هذا فلا إشكال في إضافة المصدر إلى غيره بل إن المصادر بخلاف أسماء الأعيان، قد تضاف لبعضها البعض، فتقول «بقاء العصيان» و «صعوبة السؤال» و «قبول الغفران» وغيرها، شريطة أن لا يكون لهما نفس المعنى فلا تقول «حبس منع».

(10) انظر الفاسي الفهري (1982)، ص 160.

الأول بما كان المضاف إليه معرفة «دار زيد»، وعلى الثاني بما كان فيه المضاف إليه نكرة «دار رجل». فهما مختلفان، عندهم، وإن كانت «الدار» تعرف وتخصص بأنها في الحالة الأولى «لزيد» وفي الثانية «لرجل»، وفي كلتا الحالتين فالمقصود هو تخصيص ذات المالك والتعريف به. وما يجمع الصنفان عند القدماء هو إفادتهما لإضافة معنوية في مقابل الإضافة اللفظية وتحقق في كل صفة، إسم فاعل كانت أو مفعولا أو صفة مشبهة، ولا يستفاد منها تعريف ولا تخصيص لأنها، عندهم، في حكم الانفصال، لأن المضاف إليه ينفصل عن حكم الأعراب المخصص له، فيأخذ أعراب النصب عوض الجر اللازم للإضافة. ولما كان هذا النوع من الإضافة لا يلزم الجر اكتسب حالة إعرابية أخرى وهي النصب ولم يكن مضافا حقيقة وإنما محمولا عليه.

وقد يكون تداخل أعراب الجر والنصب في المضاف إليه دليلا على ورودهما في سياقات واحدة أو متشابهة، كما سيكون دليلا على تحديد الحيز الزمني الذي يتحقق فيه الحدث المتضمن في المركب الإضافي مثل «قاتل السجين»، فوروده على الإضافة لا يكون معه «السجين» إلا مجرورا ولا يكون حدث القتل إلا في الماضي. وعند غياب الإضافة لا يكون «السجين» إلا منصوبا وبالتالي فهو ينقطع عن الإضافة لفقدانه الجر ولن يتحقق حدث «القتل» إلا في الزمن الحاضر أو المستقبل كما سنرى في الفقرة (3.3).

ولذلك نعتقد أن التعارض بين الإضافة المعنوية واللفظية هو تعارض فقط بين حالتين متقاربتين يفسره تواردهما معا في نفس السياق الأعرابي ينتج عن هذا التعارض الدلالي المشار إليه سابقا. ويستبعد الفصل بينهما لأن تحقيق الإضافة بتقدير حرف في الإضافة المعنوية وارد في الإضافة اللفظية كذلك، وإن كان في الحالة الثانية يتحقق بتقدير حرف واحد وهو «اللام» وذلك في جميع أنواع الصفات التي تحقق علاقة الإضافة وذلك مثل :

(4) أ. هذا ضارب زيد

ب. هذا ضارب لزيد

(5) أ. هذا مروع القلب

ب. هذا مروع للقلب

(6) أ. هذا قليل الخيل
ب. هذا قليل للحيل.

فكل أنواع الصفات التي تتحقق فيها الإضافة في هذه الأمثلة يكون التقدير بحرف واحد وهو «اللام»، بخلاف الإضافة المعنوية التي تتحقق بواسطة مجموعة من الحروف مثل «من» و«في» و«اللام» وغيرها. فيختلف إقحام هذه الحروف من نحوي إلى آخر بحسب التقدير الذي تتطلبه الجملة، كما يتضح من تتبع الأمثلة التي أوردها النحاة في هذا الباب. وقد جعل ابن عقيل ضابطاً لهذا الإقحام فبين، عنده، إقحام «من» إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف أو إقحام الحرف «في» إن كان المضاف إليه ظرفاً واقفاً فيه المضاف، فإن لم يتعين ذلك فالإضافة بمعنى «اللام» ويمثل هذه الحالات بالأمثلة التالية على التوالي: (11)

(7) أ. خاتم ذهب

ب. خاتم من ذهب

(8) أ. ضرب زيد اليوم

ب. ضرب زيد في اليوم

(9) أ. هذه يد عمرو

ب. هذه يد لعمرو

أما الإضافة التبعيضية، فيتراوح موقعها بين الإضافة المعنوية واللفظية، عند القدماء، فهي إضافة محضة لأنها تتحقق إذا كان المضاف إليه نكرة، فتخصص المضاف وتكون من باب إضافة البعض إلى الكل، وإضافة الواحد إلى الجنس. ولذلك فلا غرابة أن تحقق بواسطة الحرف «من» كما في (7 ب) لأن الغرض من الإضافة هنا إزالة الإبهام و«المبهم يحتاج إلى أن يميز بالأجناس عند الالباس» (12) وتكون الإضافة التبعيضية كذلك من باب «الإضافة اللفظية» لأن الصفة فيها تحقق معنى التبعيض، وتكون واسطة الإضافة الحرف «من» كما كان في النوع الأول كذلك، ويتحقق بنفس المعاني وذلك بإضافة البعض إلى الكل والواحد إلى الجنس

(11) شرح ألفية ابن مالك، ج 2، ص 117.

(12) الأصول، ج 2، ص 32.

كما في (10 أ)، وإذا كانت الإضافة لغير هذا المعنى سقط المراد من الإضافة كما في (10 ب) :

(10) أ. عبدك خير العبيد
ب. عبدك أحسن الأحرار

فالعلاقة، إذن، بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة اللفظية والمعنوية علاقة اتصاف ولزوم، وكأنا بصدد عنصر واحد كما كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد، لأنه كما تخصص الصفة الموصوف وتكون أعم منه، يخص المضاف إليه المضاف ويكون أعم منه كذلك. ولذلك، فسواء تعلق الأمر بالإضافة المعنوية أو اللفظية، فإن الأمر كما يقول ذ. الفاسي الفهري «يتعلق بتركيب واحد، وتعود الاختلافات الدلالية الممكنة ملاحظتها إلى اعتبارات أخرى»⁽¹³⁾

أما عندما نتحدث عن الإضافة اللازمة، فإن الأمر لا يتعلق بإضافة إسم إلى إسم آخر، وإنما بإضافة الظروف إلى الأسماء أو الجمل، وتصنف بحسب هذا الاتصال إلى مايلي: (14)

أ — منها مايلزم الإضافة لفظا ومعنى.

ب — منها مايلزم الإضافة معنى دون لفظ.

ج — منها مايلزم الإضافة لفظا (ولا يضاف إلا إلى المضمرة)

ويتعلق الأمر في الحالة الأولى بظروف لا ترد إلا وهي مضافة إلى غيرها، مثل «عند» و «لدى»، و «سوى» وغيرها. أما الثاني فهو مجرد عن الإضافة مثل «كل» و «بعض» فينوب التنوين مناب المضاف إليه كما هو الأمر مع أداة التعريف. ولذلك، فهو يلزم الإضافة معنى دون لفظ. وأما الثالث فقليل الاستعمال مثل «وحدك» و «دواليك». ويشترط في هذه الظروف ظروف زمن كانت أو مكان، ان تضاف إلى الجملة أو مايشبه ذلك. وهكذا تصنف الإضافة بحسب المقولات التي تضاف، في اللغة العربية، على الشكل التالي :

— إضافة الإسم إلى إسم آخر

(13) انظر الفاسي الفهري، (1982)، ص 160.

(14) شرح ألفية ابن مالك، ج 2، ص 119.

- إضافة الصفة إلى الإسم.
- إضافة الظروف إلى الجملة أو مايشبهها.
- إضافة المصدر إلى المصدر.
- إضافة المصدر إلى الإسم.

وهذا الصنف الأخير هو ما يطلق عليه في التصنيف (3) السابق بالإضافة المهمة، لأنه لا يستفاد منها تعريف شخص ولا تخصيص ذات، وهو ما ستعرف عليه في الفقرة (1.3).

3.2 — إعراب الجر

نقدم في هذه الفقرة بعض ملاحظ التشابه التي تجمع بين النسقين الاعرابيين للفتين العربية والانجليزية وبصفة خاصة إعراب الجر، لأنه الاعراب الوارد في المركبات الاضافية. وتصح المقارنة بين اللغتين في التعامل مع إعراب الجر بالنظر إلى أن إسناد الجر في الانجليزية، في مقابل إسناد الرفع والنصب، مازال يحتفظ بالخصائص التي ظهرت في الأصل اللاتيني. وهكذا، يسند هذا الاعراب بواسطة العلامة (x' s) التي تظهر في المركب الأسمي كما يظهر من (11.أ) في مقابل (11.ب) حيث يظهر إسناد الرفع والنصب بدون علامة صريحة :

(11) أ. The butter's coat was too big

ب. The butter's attacked the robber

ج. John attacked the robber

ستحدث عن تفاصيل إسناد الجر في اللغة الإنجليزية لاحقاً، وعن الخلافات الواردة في هذا الصدد. وأما الآن، فريد التنبيه فقط إلى أن إسناد هذه الحالة يتم بحضور علامة معينة في مقابل إسناد حالة الرفع التي تتحقق باطراد عند ورود «م س» باعتباره موضوعاً خارجياً في المثال (11 ج) ثم إسناد حالة النصب بنفس الاطراد عند ورود المركب الاسمي داخل المركب الفعلي في نفس المثال. وما يجمع بين هذه الحالات الاعرابية الثلاث في اللغة الانجليزية هو التعبير عن هذه المركبات الاسمية، بخلاف اللغة العربية، بواسطة ضمائر تحمل في نفس المواقع التي تظهر فيها المركبات الاسمية Full lexical N P s كما يظهر من الأمثلة (12).

(12) أ. His coat was too big

ب. He attacked him

وهكذا، يحمل ضمير الجر (His) في (12 أ) محل المركب الأسمى الذي يتحقق تحققاً معجمياً صريحاً في المثال (11 أ). ويعكس الضميران في (12 ب) نفس العناصر المعجمية الصرفية التي تتحقق في المثال (11 ج) بواسطة ضمير الرفع (He) وضمير النصب (him)، وهذا الأخير لا يعبر فقط عن حالة النصب بل قد يرد محل المركب الأسمى الفاعل كما يظهر من المثال (13).

(13) For him to attack hil would be surprising

إلا أن تداخل ضمائر النصب وضمائر الرفع غير مطرد في اللغة الإنجليزية ويقتصر على بعض الضمائر مثل ضمير الغائب (him)، ثم الضمير المبهم (it) الذي يأخذ نفس التوزيع الاعرابي الوارد في (13). ما يهنا، في هذا السياق، هو احتفاظ اللغة الإنجليزية بأعراب الجر وبعلامة محددة بل إن اللغة الإنجليزية بخلاف اللغة العربية، قد حافظت على هذا النمط الاعرابي باحتفاظها بضمائر الجر الشيء الذي لا يحد في اللغة العربية كما يظهر من الجدول (14) (*)

الرفع (Nominative)	النصب (Accusative)	الجر (Genitive)
+ Lexical N P S The man The good man + Pronominal N P S 1. sg - I 2. sg. you 3 sg - he 3 sg fem - she 3 sg fem- it 1. pl - we 2. pl - you 3. pl - they	The man The good man me you him her it us you Them	The man's The good man's my your his her its our your Their

(*) انظر هيگمان (1990) L.Haegeman

ما يلاحظ هنا هو التحقيق الصرفي لحالة الجر في مقابل التحقيق المجرد لحالتي النصب والرفع، فمشارك اللغة العربية مع الإنجليزية في إسناد حالة الجر إذ يتحقق في اللغتين صرفياً، بينما تختلف اللغة الإنجليزية عن العربية، في إثبات الأولى لضمائر الجر لتكون بذلك أكثر تجسيدا في الحفاظ على هذه الحالة الاعرابية.

3 - خصائص المركب الإضافي

1.3 - تشابهات

أشرنا في الفقرة الأولى إلى المقولات التي يمكن أن تضاف إلى الاسم، فكان المصدر من بين هذه المقولات، وهو ما يصنف باسم الإضافة المهمة، لأن الغرض منها ليس تعريف الاسم أو تخصيصه وإنما للإشارة إلى الحيز الزمني العام الذي يقع فيه حدث ما، ولذلك كان المصدر يحمل بعض خصائص الفعل، والفرق بينهما أن هذا الأخير يتضمن زمنا خاصا ومحددا. وهكذا، تتعدد التشابهات التي يمكن استخلاصها من مقارنة خصائص الفعل والمصدر وارادة، نذكر من بينها أن المصدر يتعدى كما يتعدى الفعل، وأن المفعول يتقدم على فاعل الفعل كما يتقدم المفعول على المصدر وأن الفعل يعمل دون أن يعتمد على كلام قبله كما أن المصدر كذلك، وغيرها من الخصائص التي تجمعهما.

وإذا كان المصدر يشترك مع الفعل، كما بينا، فهو يشترك مع الاسم في عدة خصائص من أهمها اشتراكهما في الإضافة بالمعنى الذي سنحدده لاحقا. ولذلك يتميز المصدر بما يتميز به الاسم العادي، فيرد المصدر في المواقع التي ترد فيها باقي الموضوعات، فيكون فاعلا أو مفعولا للحرف، فيأخذ المصدر في كل هذه الحالات إعرابا كما هو الشأن بالنسبة للأسماء المتمكنة في باب الاسم. ولا يتأثر المصدر مع الاسم بنبويها من حيث المواقع التي يظهران فيها، بل كذلك من حيث العلامات التي تنصل بالاسم، فيضاف المصدر في (15 أ) ويعرف في (16 أ) وينون في (17 أ) كما يضاف الاسم في (15 ب) ويعرف في (16 ب) وينون في (17 ب).

(15) أ. ضرب زيد عمرو

ب. دار زيد

(16) أ. عجبت من ضرب زيد بكرا

ب. عجبت من الدار الجميلة

(17) أ. عجبت من ضرب زيد بكرا

ب. مررت بدار.

فيلاحظ من هذه الأمثلة أن ماينطبق على الإسم العادي ينطبق على المصادر⁽¹⁵⁾.

2.3 – بنية الاضافة

رأينا في الفقرة السابقة عدم إمكان توارد أداة التعريف والمضاف إليه، وكان هناك توزيعا تكامليا بينهما. ولا يظهر ذلك في اللغة العربية فقط، بل في الانجليزية كذلك كما يظهر من المقارنة التالية :

(18) دار الرجل

(19)* الدار الرجل

(20) قصف المدينة

(21)* القصف المدينة

(22) John's house

(23) John's the house

(24) The destruction of the city

(25) The city's destruction

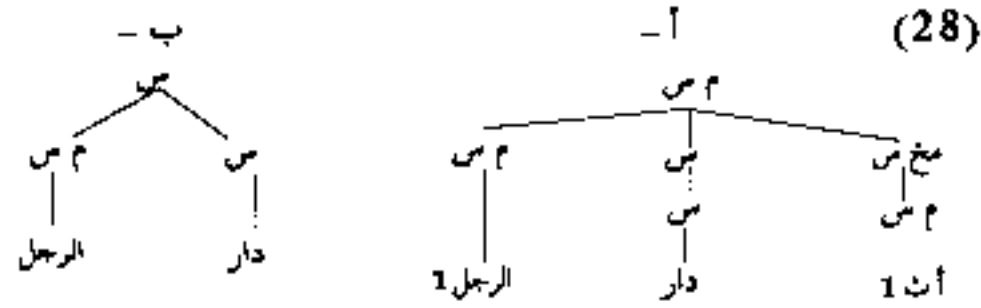
(26)* The destruction the city

(27)* The city's the destruction

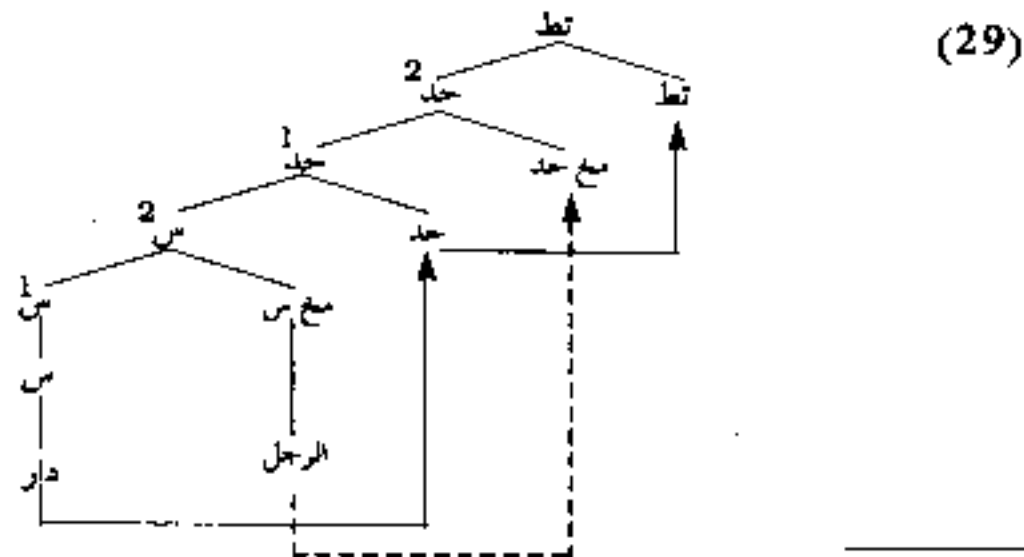
يختلف تأويل هذا التوزيع من نظرية لأخرى، فإذا كانت أداة التعريف بمثابة مخصص للإسم، فإن كل ما يظهر معرفا للإسم يحتل هذا الموقع في هذه النظرية، ومن ثمة افتراض تحويلات تنقل الاسم في تراكيب مثل المركبات الاضافية، وهو ما يصطلح عليه بنظرية المخصص. في مقابل ذلك نجد نظرية الفضلة التي لا تحتاج

(15) لقد تعرضنا لدراسة هذه التشابهات في إطار الندوة التكرمية للأستاذ إدريس السغروشني.

إلى تحويل إذ يسطح المضاف إليه في الموقع الذي يولد فيه كما يظهر من مقارنة (28 أ) في مقابل (28 ب) على الشكل التالي :

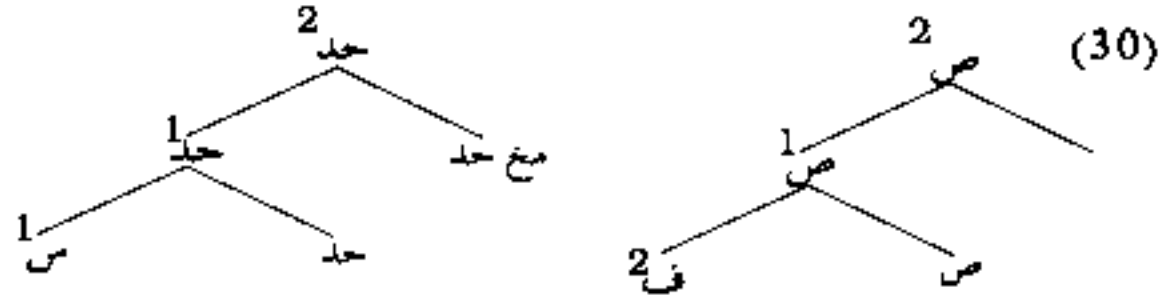


سوف لن ندخل في تفاصيل المقارنة بين النظريتين،⁽¹⁶⁾ وما نريد التنبيه إليه أن افتراض الفضلة الذي تبناه ذ. القاسي الفهري يخالف افتراض الحد. (1990) على اعتبار أن هناك بنية عميقة، في الافتراض الأخير، تخالف الشكل الذي تظهر به في السطح، إلا أن هذا الاختلاف ليس إلا مظهريا بالنظر إلى طبيعة النظرية المتبناة، ويظهر أن الافتراض الأخير يشابه افتراض المخصص. إلا أن هذا التشابه بدوره ليس إلا مظهريا، لأن التحويل هنا لا ينقل المضاف إليه من موقع اختصاص إلى الموقع الذي يسطح فيه، وإنما ينقل (المضاف) إلى الحد بنفس الطريقة التي يتم بها نقل الفعل في الجملة، وأن ما يميز بنية م س عن بنية الجملة هو وجود الحد في مقابل الزمن ثم ينتقل بعد ذلك هذا الرأس الاسمي إلى التطابق لأنه العنصر الوحيد الذي يجمع بين البنيتين كما يوضح ذلك التمثيل (29) الذي تقدم به ذ. القاسي الفهري (1990) لتوضيح هذا التشابه :

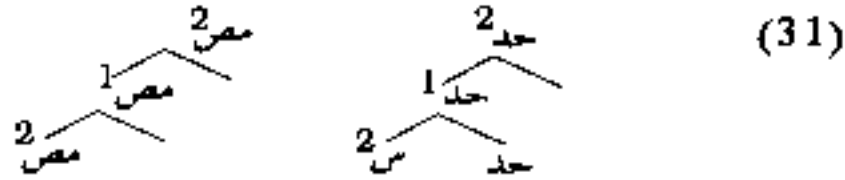


(16) انظر ذ. القاسي الفهري (1982).

فيكون نقل الاسم إلى الحد ثم تط ويقابل هذا، نقل الفعل في الجملة المتصرفة، وخاصة نقله إلى الزمن لإسناد الإعراب، فيكون النقل في كلتا الحالتين داخل نفس الحيز الجملي من موقع داخلي إلى موقع داخلي آخر، وهو ما يفسر التشابه بين بنية الجملة التي ترأسها الصرفة، وبنية المركب الإضافي الذي يرأسه الحد في اللغتين العربية والإنجليزية كما يظهر من المقارنة التالية :



فالتشابه، إذن بين بنية المركب الإسمي، وبنية الجملة يعكسه هذا التوازي بين بنية العناصر الوظيفية التي ترأسهما. ويصدق ذلك على اللغتين العربية والإنجليزية على حد سواء. ويظهر أن هذا التوازي ليس كلياً بالنظر إلى أن بعض اللغات لا تقبل هذا النقل داخلياً بل يكون النقل من موقع داخلي إلى موقع غير موضوع (A-position) مثل اللغة اليونانية التي لاتعكس التقابل بين الحد والصرفة، وإنما بين المركب الحدي والمصدرى على الشكل التالي.



فيكون النقل المفترض في اللغة اليونانية نقل إلى موقع المصدرى. ليكون مشابهاً للعناصر الاستفهامية، وهو موقع لا يسند فيه إعراب الجر في هذه اللغة، لأن إسناد الجر لا يكون إلا داخل نفس الاسقاط، بالإضافة إلى أن إسناده هناك لا يتكرر بخلاف العربية أو الإنجليزية كما يظهر من الأمثلة التالية :

(32) قراءة زيد للكتاب

(33) دار زيد

Chomsk'ys review of the book (34)

John's house (35)

The house of John (36)

ويبين هركوس (1987) اختلاف التحليل الذي تتطلبه معطيات اللغة الانجليزية واللغة اليونانية، بالنظر إلى أن إسناد الجرفي الأولى يكون داخل نفس الاسقاط، وكذلك بالنظر إلى غياب التوزيع التكاملي بين أداة التعريف والمضاف إليه في اللغة اليونانية بخلاف اللغة الانجليزية التي تعكس هذا الانسجام وكذلك اللغة العربية، كما يظهر من الأمثلة التالية :

(37) قصف العدو المدينة

(38)* القصف العدو المدينة

The city's destruction (39)

The city's the destruction *(40)

فهناك، كما يشير هروكس، ما يقابل التركيبيين (38) و (40) في اليونانية إلا أنه سليم بالنظر إلى أن هذه اللغة لا ترفض ورود الأداة في الاسمين المتضايين بخلاف اللغتين العربية والانجليزية كما لاحظنا.

3.3 - الزمن

سبق أن رأينا في الفقرة (1.1) أن النحاة القدماء يميزون بين نوعين من الإضافات. الأولى حقيقية تتميز بإسناد حالة الجر إلى المضاف إليه، والثانية ينفصل فيها هذا العنصر عن إعراب الجر وبأخذ النصب، وتسمى بالإضافة المنقطعة لأن المضاف إليه انقطع عن إعراب الجر اللازم له.

ويترتب عن هذا التحليل التمييز بين الإضافة التي يجر فيها المضاف إليه (41) والإضافة التي يكون فيها المضاف إليه منصوبا (42). ويكون الحيز الزمني الذي يتحقق فيه النوع الأول هو الزمن الماضي بدليل قبوله لظرف الزمن أمس (43)، بينما النوع الثاني يتحقق في الزمن الحاضر أو المستقبل بدليل قبول هذا النوع لظرف الزمن «الآن» أو «غدا» (44) :

(41) هذا ضارب زيد

(42) هذا ضارب زيدا

(43) هذا ضارب زيد أمس

(44) هذا ضارب زيدا الآن أو غدا

فيظهر من التركيب (41) أنه يتحقق في الحيز الزمني «الماضي» بدليل قبول التأويله بالظرف الزمني «أمس». وهكذا تكون البنية (43) المقابل الحقيقي للجمله (45)؛ وليس (46) بطبيعة الحال :

(45) ضرب زيدا أمس

(46) يضرب زيدا أمس

لكي تصح المقارنة سنعيد ذكر الأمثلة (2) التي تعكس حضور الزمن الحاضر في (47) في مقابل تراكييب إسمية تعكس الزمن الماضي كما في (48) :

(47) المدينة مكتظة

(48) اكتظاظ المدينة

فيلاحظ أن التركيب (48) يقابل التركيب (43) لأنه يقبل التأويل بنفس الظرف الزمني «أمس» دون غيره من الظروف كما يتبين من (49) :

(49) اكتظاظ المدينة أمس.

بخلاف ذلك، فإن التركيب (47) سيكون هو المقابل الحقيقي للتركيب (50 أ) وليس (50 ب) :

(50) أ. المدينة مكتظة الآن

ب. * المدينة مكتظة أمس

نخلص من هذه المقارنات أن هناك تعارضا بين الجمل الاسمية من قبيل (50 أ) المرتبطة بالزمن الحاضر والجمل الاضافية من قبيل (49) المرتبطة بالزمن الماضي كما يعكس ذلك الأزواج الجمالية التالية :

(51) أ. اكتظاظ المدينة أمس

ب. اكتظت المدينة أمس

(52) أ. المدينة مكتظة الآن

ب. تكتظ المدينة الآن

فيظهر أن تغيير العناصر الإسمية يعكس التقابل بين زمنين، الماضي في المركب الإضافي والحاضر في الجملة الاسمية كما يظهر من التقابل بين المثالين (51) و (52) وذلك بنفس الكيفية التي يمكن من خلالها ملاحظة التعارض بين الفعل الماضي والفعل المضارع.

(53) أ. اكتظت المدينة أمس

ب. * اكتظت المدينة الآن

(54) أ. تكتظ المدينة الآن

ب. * تكتظ المدينة أمس.

فإذا كانت الجملة الاسمية تتضمن عنصرا زمنيا بحكم قبولها للظروف الزمنية التي تعكس وجود هذه الصرفة، فهل يعني ذلك أن المركبات الإضافية تتضمن نفس الصرفة بالنظر إلى قبولها التأويل في الزمن الماضي دون الزمن الحاضر أو المستقبل؟

خاتمة

تعرفنا في فقرات هذا المقال على نشوء الدراسات النحوية والمقارنة، فتبين أن قصور الدراسات النحوية أدى إلى تطور هذه الأبحاث في الدرس التوليدي في إطار نظري جد مخصص.

دراستنا في إطار اللسانيات المقارنة، انحصرت في دراسة ظاهرة معينة، وهي ظاهرة الأضافة، فتبين أن تسلسل إسمين في هذا التركيب يؤدي إلى معنى ما يمكن التعبير عنه بتركيب مماثل يتسلسل فيه أيضا عنصران إسميان يشكل التركيب الأول المركب الإضافي، ويعبر عن «وجود مالك»، ويشكل التركيب الثاني الجمل الرابطة ويعبر عن «تحقيق -خبر»، ويتميز أحدهما عن الآخر بالحيز الزمني الذي يتحقق فيه التركيبان.

المراجع العربية

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، *الأصول في النحو*، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، *ألفية ابن مالك*، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1964
- ابن يعيش أبو البقاء، شرح *المفصل*، إدارة الطباعة المنيرة القاهرة، بدون تاريخ.
- الاسترابادي رضي الدين، شرح *شافية ابن الحاجب*، دار الكتب العلمية، بيروت، 1977.
- حسوني المصطفى، (1992) *المصدر : إسم أم فعل*، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط.
- الفاسي الفهري عبد القادر، (1985) *اللسانيات واللغة العربية*، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، الدار البيضاء.
- الفاسي الفهري عبد القادر، (1990) *البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة*، دار توبقال الدار البيضاء.

المراجع الأجنبية

- Abney, S. (1987), *The English Noun Phrase in its Sentential Aspect*, PH.D Dissertation, MIT, Cambridge, Mass.
- Chomsky, N. (1981), *Lectures on Government and Binding*, Foris Publications, Dordrecht, Holland.
- Chomsky, N. (1986 a), *knowledge of Language*, Praeger Publication, New York.
- Chomsky, N. (1986 b), *Barriers*, Cambridge, Mass, Mit Press.
- Fassi Fehri, A. (1987 a), «Case, Inflection, VS Word Order and Theory» *Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Marocco*, Vol. 1, Oukad Publishers, Rabat, 1988.